

جامعة سوسة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

الاسترسال في الظاهرة اللغوية

ندوة قسم العربية

أيام 31 أكتوبر، 1 و 2 نوفمبر 2002

الاسترسال في الظاهرة اللغوية

Le Continuum en linguistique

ندوة قسم العربية

أيام 31 أكتوبر و 1-2 نوفمبر 2002

بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

تجميع النصوص والإشراف على النشر

الهادي الجطلاوي

صالح الماجري

عز الدين المجدوب

العنوان : الاسترسال في الظاهرة اللغوية
(أعمال ندوة قسم العربية أيام 1 اكتوبر و 1-2 نوفمبر 2004)

المؤلف : جماعي
الطبعة الأولى 2004

نشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة
الهاتف : 73301800 - الفاكس : 73301903

توزيع : المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية
شارع فرحات حشاد - رادس 2098
الهاتف : 71 434211 الفاكس : 71 434234

تنسيق أعمال النشر : منوبية بلخيرية بن ساسي

ر د م ك : I.S.B.N. : 9973-9931-6-0

الفـــــــــهرس

كلمة التقديـــــــــــــــم

كثيرا ما نزّل اللسانيون البنيويون التقابل الصارم بين الوحدات المنزلة الأولى في اعتبارهم وسلموا بالقيمة المعرفية لفرضية التخالف والتفاصل. وبنوا عليها أغلب البحوث في الفونولوجيا والصرف والإعراب.

إلا أنّنا نشهد في الفترة الأخيرة تعديلا في هذا الموقف الابيستمولوجي نتج عنه مفهوم ضديد للأول هو مفهوم الاسترسال الذي تبنّته كثير من الأعمال وجعلت منه خاصيّة اساسية من خصائص النظام اللغوي. وهو تطوّر يعود إلى ظهور مدارس مجاوزة للفرضيات البنيوية وإلى إقبال اللسانيين على دراسة جوانب من الظاهرة اللغوية كان البنيويون يحترزون من بحثها ولا يركزون عليها مثل قضايا المعنى والمعجم والتعامل اللغوي.

لذلك كان من أهداف هذه الندوة دراسة هذا المفهوم من الناحية الابستمولوجية واختبار فائدته المعرفية من خلال اعتماده في وصف بعض الظواهر اللغوية المحدّدة المنتمية إلى مختلف مستويات الظاهرة اللغوية في العربية والفرنسية والأنقليزية والألمانية.

وقد اقتضى ذلك عرضا لأهم المدارس اللسانية التي تبنّته ونقاشا جادا لها. فتوفّرت بذلك حصيلة ثرية من البحوث المتخصّصة لجامعيين تونسيين وفرنسيين جمع بينهم الاشتغال على فرضية علمية واحدة رغم انتمائهم إلى مجالين لغويين وثقافيين مختلفين. ولا يخفى ما في هذا الصنف من اللقاءات العلمية من فوائد علمية وحضارية.

لم يكن لهذه الفرصة أن تسنح وأن تتحقّق لولا تعاون قسم العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة وجمعيّة لقاءات لسانية ولولا حماس الباحثين المشاركين.

فلهم كل الشكر وأوفره على المساهمة في أعمال هذه الندوة.

وفي الختام نجدّد الشكر للسيد الهادي الجطلاوي عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة والسيد صالح الماجري رئيس جمعية لقاءات لسانية متوسطية على تبنّيهم هذه الندوة وإنجاحها كما لا يفوتنا شكر المعهد الفرنسي للتعاون الدولي على مساعدته على تنظيمها.

عزالدين المجدوب

مـــــدير قسم العربيـــــة

مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التـونسيّة

عزّ الدّين المجدوب*

سبق أن تناولنا في عمل سابق مفهوم الاسترسال في البحث اللّسانيّ وتتبّعنا حضوره في أهمّ المدارس اللّسانيّة وموقعه منها انطلاقا من نظريّة الأمواج في الجغرافيا اللّهجيّة مرورا بأهمّ أعلام التّيّار البنيويّ مثل دي سوسّير وهيلمسليف وبلومفيلد وتروبابتسكوى وسابير وصولا إلى قيوم والمدرسة النّظاميّة النّفسيّة والاتّجاه العرفانيّ. ونحن نتناول في هذا البحث كيفيّة حضور هذا المفهوم في بعض الأعمال الجامعيّة الهامّة (هي رسائل دكتورا دولة نظام قديم) لاعتمادِها إيّاهُ فرْضِيَّةً أساسيّة وخاصّيّة جوهريّة من خصائص النّظام اللّغويّ.

ونبدأ بتقديم بعض الملاحظات الأوّليّة قصد توضيح الإطار التّاريخيّ وخصائص السّياق الثّقافيّ الذي تتنزّل فيه هذه البحوث تحقيقا لأهداف هذه النّدوة المتوسّطيّة.

1 ــ لعلّه من المفيد أن نذكّر بأنّ الدّراسات العربيّة قد أفادت من نشأة علم اللّسانيّات منذ نشأة النّحو المقارن بفضل أعمال المستشرقين وواكبت إلى حدّ كبير أهمّ مراحله التّاريخيّة ومدارسه. وقد تدعّم حضور اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة بتأسيس الجامعات العربيّة وتطوّرها بحيث إنّنا نجد صدى وتأثيرا لِمَا يَجِدُّ في البحث اللّسانيّ على الصّعيد العالميّ في البحوث العربيّة.

2 ــ الملاحظة الثّانية هي أنّ المقاربات اللّسانيّة ــ على تنوّع إشكاليّاتها ــ قد دخلت في علاقة حوار وجدل مع التّراث النّحويّ العربيّ وأصبحت عنصرا فَاعِلا ومُوَجِّهًا لقراءة هذا التّراث وتأويله منذ بداية القرن 20 سواء بصفة ضمنيّة أو بصفة صريحة إلى يومنا هذا.

---

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

وقد مرّت هذه العلاقة بين اللّسانيّات والتّراث النّحويّ العربيّ بفترتيْن:

أ ــ فترة أولى: هي فترة انبهار باللّسانيّات في مظهرها المقارن أو البنيويّ اقترنت بنقد شديد للتّراث النّحويّ العربيّ واحتراز منه وتشكيك في كفايته الوصفيّة، وهي فترة امتدّت من الثّلث الأوّل للقرن العشرين إلى الثّمانينات (1980).

ب ــ فترة ثانية: هي أكثر موضوعيّة واتّزان يقترن فيها الاطّلاع الأفضل على المدارس اللّسانيّة بفهم أعمق للتّراث النّحويّ العربيّ بحيث إنّه يبدو أنّنا إزاء مفارقة (paradoxe) تتمثّل في أنّ التّعمق في الدّراسات اللّسانيّة يزيد الجامعيّين العرب قربا من تراثهم اللّغويّ ويزيدهم كشفا عن العناصر الإيجابيّة فيه. ولكأنّ السّمة المميّزة للحقبة الحاليّة هي إعادة اكتشاف التّراث النّحويّ العربيّ.

ولقد كان للجامعة التّونسيّة مساهمة هامّة في نشر الثّقافة اللّسانيّة في الدّراسات العربيّة بفضل علاقتها الوثيقة بالثّقافة الفرنسيّة وفي تعديل الطّعون الموجّهة للتّراث النّحويّ القديم بالاعتماد على مقاييس لغويّة ولسانيّة خالصة.

وفي هذا الإطار تتنزّلُ البحوث التي نَتَناولُها بالبحث ونودُّ أن نُلحَّ على أنّ ثناء أصحاب هذه البحوث على التّراث النّحويّ العربيّ أو استلهامهم بعض المفاهيم منه لا يمثّل علامة تعصّب أو انغلاق وإنّما هو نتيجة تفتّح هؤلاء الباحثين على البحوث اللّسانيّة العالميّة وحصيلة تأليف (synthèse) بين الإضافات المعرفيّة للمدارس اللّسانيّة والتّقاليد اللّغويّة الموْرُوثة.

ونشير ثانيا إلى أنّ تسليم أصحاب هذه البحوث بفرضيّة الاسترسال ووصف بعض مظاهر النّظام اللّغويّ في العربيّة على أساسِه يندرج في إطار مناهضة المنطلقات البنيويّة والوصفيّة التي سادت البحوث العربيّة في الفترة التي سبقتهم.

أوّل عمل نتناوله هو بحث محمّد صلاح الدّين الشّريف وعنوانه: "مفهوم الشّرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النّحويّة والدّلاليّة".

نوقش هذا البحث سنة 1994 وصدر منذ أشهر سنة 2002. وهو عمل ضخم يقع في 1060 صفحة ومشروع علميّ شديد الطّموح يدلّ على معرفة دقيقة بالتّراث النّحويّ العربيّ وأهمّ المدارس اللّسانيّة وخاصّة التّيّارات التّوليديّة والبراغماتيّة وبعض الأصول العرفانيّة. وهو يقترح منوالا نظريّا يضيف فيه ثلاثة محلاّت للمحلاّت المعروفة في الجملة. يستوعب بها ظواهر لغويّة كانت تُعتبر ظواهر بلاغيّة أو أسلوبيّة أو كانت ظواهر شاذّة لا تخضع لتفسير. وهو في ما نعلم أوّل من قال بمفهوم الاسترسال في الجامعة التّونسيّة. وأيًّا كان الأمر فهو أكثر من ألحّ على هذا المفهوم إذ اعتبره أهمّ قول في أطروحته (ص 187/186 وكذلك ص 423: "هذا القانون هو الأطروحة"). وإنّه يصعب في هذا الحيّـز الضيّـق أن نأتي على كلّ جوانب هذه الفرضيّة عنده لأنّ عرضها يساوي عرض كلّ العمل. لذلك فإنّنا سنقتصر على تقديم الخطوات المنهجيّة الأساسيّة التي تعين على فهم المسار العامّ للبحث أكثر من عرض تفاصيله.

تقوم هذه الأطروحة على مفارقة. فهي حسب ما ينصّ عليه العنوان بحث في الشّرط وجوابه. وهي قضيّة تبدو جزئيّة تتعلّق بمظهر يمكن أن يُعتبر ثانويّا في النّحو العربيّ. ولكنّ الباحث ينطلق منها للكشف على خصائص النّظام اللّغويّ بل للكشف عن خصائص الفكر البشريّ على نحوٍ يشابه طموح قيوم دون أن يُماثله.

وقد انطلقَ اختباريًّا منْ شواهدَ لغويّة متعدّدة بيَّنَ بها صُعُوبَة ضبط قائمة مغلقة من الأبنية النّحويّة الدّالّة على الشّرط لأنّ معنى الشّرط حاضر في الأبنية النّحويّة التي يصنّفها النّحاة ضمن منوال الشّرط وجوابه وهو حاضر كذلك في أبنية أخرى لا حصر لها ليست مندرجة ضمن هذا المنوال.

وقد قدّم جملتيْن:

ــ الأولى إسميّة (1) هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا.

ــ والثّانية فعليّة (2) لاَ أنصرفُ أوْ تُعطيني ثوبَها الذي يلِي جلدَها.

لا تنْدرِجَان ضمن التّركيب الشّرطي. ثمّ تدَرَّج بجملة من المناقلات إلى منوال الشّرط وجوابه. وإليكم الجملتين مع سلسلة المناقلات:

3 ــ هَذَا إِذَا كَانَ بُسْرًا فَهْوَ أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطَبًا.
4 ــ إِذَا كَانَ هَذَا بُسْرًا فَهْوَ أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطَبًا.
5 ــ إِنْ كَانَ هَذَا بُسْرًا فَهْوَ أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطَبًا.

وبذلك نُفضي إلى منوال جملة الشّرط وجوابه.

6 ــ لاَ أَنْصَرِفُ إِلَى أَنْ تُعْطِيَنِي ثَوْبَهَا.
7 ــ لاَ أَنْصَرِفُ حَتَّى تُعْطِيَنِي ثَوْبَهَا.
8 ــ لاَ أَنْصَرِفُ إِلاَّ إِذَا أَعْطَتْنِي ثَوْبَهَا.
9 ــ أَنصَرِفُ إِذَا أَعْطَتْنِي ثَوْبَهَا .
10 ــ إِذَا أَعْطَتْنِي ثَوْبَهَا انْصَرَفْتُ.
11 ــ إِنْ أَعْطَتْنِي ثَوْبَهَا انْصَرَفْتُ.

ويمكن دعم هذا القول بالاسترسال بين الأبنية الدّالّة على الشّرط وغيرها بظاهرة دخول فاء الرّبط في خبر الجملة الاسميّة عندما يتضمّن المبتدأ معنى الشّرط (ش. ك. 1: 267).

وقد أعطى الباحث أمثلة مماثلة من Tesnière تبيّن استرسال معنى الشّرط في أبنية نحويّة مختلفة تركيبيّا.

إنّ مفهوم الاسترسال على النّحو الذي قدّمه الباحث ليس جديدا لأنّه في نهاية الأمر مظهر من مظاهر القول باستقلال النّظام اللّغويّ عند البنيويّين وهو الذي عرف بمفهوم L'immanence لكنّ الجديد لديه أنّه يُطبّقـــهُ على الأبنية النّحويّة بينما الغالب على الباحثين التّمثيل لهذا المفهوم بالمعجم.

والأهمّ من ذلك أنّه يقترح آليّة لتفسير هذا الاسترسال بين الأبنية النّحويّة تقوم على مفهوم المقولة catégorie وبها يخالف البنيويّين ويتجاوزُهم. ذلك أنّ الـــمقولة مفهوم موغل في التّجريد سابق لالتقاء الدّالّ والمدلول (فقرة 35، ص 48). وتتحدّدُ في اللّغة تحديدا مستقلاّ عن صلتها بالألفاظ الدّالّة عليها.

إنّ افتراض مفهوم المقولة على هذا النّحو الموغل في التّجريد ليس إلاّ نتيجة لتصوّر للنّظام اللّغويّ لم ينفكّ يردّده ويلحّ عليه في مظانّ مختلفة من الأطروحة ومحَصَّلُهُ أنّ اللّغة غيْرُ وَسْمِهَا اللّفظيّ وأنّها في أصلها أبنية مجرّدة. (ص 4 ، وكذلك ص 21).

وتبعا لذلك يدعونا إلى التّمييز بين البنية وقواعد وَسْمها اللّفظيّ (الفقرة 55، ص 71). ويدعونا أيضا إلى التّفريق بين نظام العلاقات النّحويّة الدّلاليّة ونظام الوسم اللّفظيّ لهذه العلاقات.

وقد جسّم هذا التّصوّر في منوال النّظام اللّغويّ الذي اقترحه وهو منوال تتكوّن قاعدته من مستويات الوسم اللّفظيّ ويتكوّن رأسه من المستويات التّجريديّة الخالية كلّيّا من الوسم اللّفظيّ، ويشتمل على ثمانية مستويات مرتّبة ترتيبا تنازليّا:

8) ــ البنية الصّوتيّة أو المادّة الصّوتيّة بتعبير الفونولوجيّين.

7) ــ البنية الصّوتميّة.

6) ــ بنية تصريفيّة معجمة.

5) ــ بنية تصريفيّة غير معجمة هي إلى حدّ ما كقولك: "ما فعل الفاعل فعيلا عندما فَعَلَ المستفعل في المفعَل".

4) ــ البنية الاشتقاقيّة: وهو تجريد عناصر البنية الصّرفيّة من التّصريف بتكوين الأقسام وبها ينتهي المستوى اللّفظيّ.

3) ــ البنية الإعرابيّة المُجَرَّدَة وهو المستوى المعنويّ الأوّل الخالص والمتجرّد من اللّفظ.

2) ــ البنية المقوليّة: وتتّصل في مستواها بمعجم الأبنية المقوليّة وبنحو المستوى المقوليّ، والعلاقة بين المعجم والأبنية النّحويّة هو المستوى الذي يتحقّق فيه المنطق اللّغويّ.

1) ــ البنية العامّة للنّظام اللّغويّ.

كيف نصل إلى هذه المقولة التي تقع في أعلى مستويات النّظام اللّغويّ بما أنّنا لا يمكن أن نعوّل على اللّفظ في تعيينها وبما أنّنا في حاجة إلى تعيينها لتفسير تداخل الأبنية واسترسالها ؟

إنّ الآليّة المتّبعة لاكتشاف هذه المقولة هي الآليّة المتّبعة لبناء المنوال الآنف الذّكر وترتيب مستوياته، وهي تقوم على المسلّمة التّالية: إنّ كلّ مستوى لغويّ يستمدّ دلالته الأساسيّة من تحقيقه للمستوى اللّغويّ الذي يَسُودُه. وبناء عليه فإنّ كلّ بنية تستمدّ دلالتها الأساسيّة من تحقيقها لبنية أكثر منها تجريدا. ويمكن أن نقول على هذا الأساس للتّوضيح إنّ دلالة الجملة المنجزة: "قام زيد" تستمدّها من تحقيقها لبنية نحويّة أرفع منها على مستوى التّجريد أو أفقر منها دلاليّة هي فعل + فاعل. وأنّ دلالة فعل + فاعل تستمدّ دلالتها من مستوى أرفع في التّجريد هو مستوى مسند + مسند إليه.

إن هذا التّصوّر للدّلالة الذي أصبح عند الشّريف آليّة تجريد واكتشاف لا يختلف في ما نظنّ عن تعريف Benveniste للمعنى في بحثه الشّهير "مستويات التّحليل اللّسانيّ".

Les niveaux de l'analyse linguistique. p. 127.

« Le sens d'une unité linguistique se définit comme sa capacité d'intégrer une unité de niveau supérieur ».

"إنّ معنى الوحدة اللّغويّة يتمثّل في قدرتها على الانضواء ضمن وحدة من مستوى أرقى".

ولا يختلف جوهريّا عن تعريف المعنى في النّظريّة السّياقيّة للمعنى عند فيرث الذي يعرّف المعنى بأنّه انضواء كلّ عنصر لغويّ في سياق يتضمّنه وهكذا دواليك إلى أن نفضي إلى السّياق الثّقافيّ الذي يحدّد معنى أرقى المستويات اللّغويّـــة.

Lyons. Sémantique Linguistique. p. 233.

مع إضافة التّدقيق التّالي وهو أنّ المستوى الأرقى هو المستوى الأفقر دلاليّا.

ثمّ يفضي الشّريف في نطاق عمليّة التّجريد التي أشرنا إلى منطلقاتها سابقا إلى اقتراح بنية نحويّة فقيرة دلاليّا توجد في المستوى السّابع من منواله يُسمّيها البنية الحدثيّة، وهي بنية تذكّرنا بثنائيّة acteur / action عند بلومفيلد وبثنائيّة المسند والمسند إليه في النّحو العربيّ، وإن كان صاحب هذا العمل يلحّ على أنّها خالية من كلّ تعيين للحدث أو للحادث. وهو يفترض أنّ هذه البنية التي يرمز إليه بـ[حـ حا] أي حدث حادث هي الدّلالة الدّنيا الفقيرة المكوّنة للصّيغ الاشتقاقيّة ولما يسمّيه بالمحلاّت الصّرفيّة بالإضافة إلى المحلاّت الإعرابيّة (ص 266، الفقرة 4).

وقد أثرى الباحث البنية الحدثيّة بعنصر مجرّد ثالث سمّاه "الحادث الثّاني" [حا $_2$] بحيث تصبح البنية الحدثيّة كاملة هي [حـ حا $_1$ (حا $_2$)]. ومثلما قلنا إنّ النّواة [ح حا] تذكّر بالمسند والمسند إليه فإنّ [حا $_2$] تذكّر بمفهوم الفضلة أو المفاعيل في التّراث النّحويّ وإن كان الشّريف يلحّ على أنّ [حا $_2$] مقولة عامّة لا تدلّ مُسبّقًا على شيء.

وبعد تجريد هذه البنية الحدثيّة الواقعة في المستوى المقوليّ وهو أرقى مستوى يفترض أنّ جميع الأبنية النّحويّة في مختلف المستويات التي ذكرها (الإعرابيّة والاشتقاقيّة والتّصريفيّة) متولّدة من هذه النّواة الدّلاليّة الأساسيّة. وتتولّد هذه الأبنية من هذه الخليّة الأمّ وتتمايز بفضل خاصيّة أساسيّة في النّظام اللّغويّ هي خاصيّة التّكرار والدّور. (ص 54: نؤكّد أنّه في اللّغة لا يمكن الخروج من الدّور).

إنّ هذه البنية هي التي تسود مختلف الأبنية اللّغويّة في المستويات التي تقع دونها درجة باتّجاه التّحقّق اللّفظيّ الصّوتيّ. وهي التي تكوّن بدورها وتكرارها مختلف الأبنية النّحويّة سواء كانت كلمات أو مركّبات أو جملا أو محلاّت نحويّة أو صيغا اشتقاقيّة.

ويبدو لنا أنّ هذا القول يستمدّ جذوره من نظريّة الخليل في العروض وقوله بالدّوائر العروضيّة، ويستمدّ جذوره أيضا من المدرسة النّظاميّة النّفسيّة، ومن قيستاف قيوم الذي يذكره في مصادره. ويجدر التّذكير أنّ قيستاف قيوم ينطلق من فرضيّة أنّ

اللّغة نظام من النّظم الفرعيّة ويضيف إليه أنّ كلّ النّظم الفرعيّة مهما اختلفت وتنوّعت فإنّها لا تعدو أن تكون تكرارا للنّظام الأمّ أي تكرارا لآليّة واحدة (أُنظر ص 25

Principes de linguistique théorique de Gustave Guillaume.

Recueil de textes inédits préparés en collaboration sous la direction de Roch Valin 1973).

وعلى هذا الأساس فإنّ البنية الحدثيّة تناظر منوال الموتر الثّنائيّ (tenseur binaire) دون أن تماثله. مع الإشارة إلى أنّ الشّريف يكثر الشّواهد اللّغويّة لدعم منواله على عكس قيوم (قيستاف). وفي هذا النّطاق قدّم بعض المعطيات اللّغويّة التي يبرّرُ بِها القول بالبنية الحدثيّة ويعتبرها مظاهر دالّة على صحّة التّسليم بها (الفقرة 44، ص 33).

من ذلك أنّ الحدث وهو [حـ] هو المسؤول عنده عن تحقّق المقولة الفعليّة محلاّ نحويّا في البنية الإعرابيّة المجرّدة على نحو قريب من مفهوم Le site عند ملنار Milner في كتابه Introduction à une science du langage الذي يوافق إلى حدّ بعيد مفهوم المحلّ في التّراث النّحويّ العربيّ، كما أنّ العنصر الثّاني للبنية الحدثيّة [حـا] هو المسؤول عن تحقّق الاسميّة محلاّ نحويّا في هذه البنية الإعرابيّة المجرّدة.

أمّا على المستوى الاشتقاقيّ فالحدث هو الذي يحقّق مقولة الفعل والحادث هو الذي يحقّق مقولة الاسم.

ويذهب الباحث إلى أنّ اشتراك مختلف الأبنية النّحويّة في البنية الحدثيّة على المستوى المقوليّ المجرّد هُو الذي يفسّر تداخل الأصناف سواء على مستوى الجملة مثل تداخل الجملة الفعليّة والجملة الإسميّة في أمثلة من قبيل "أَقائمٌ زيد". أو في المشتقّات القائمة مقام الفعل وكلّ الظّواهر التي يعسر علينا تصنيفها مثل اسم الفعل وكلّ ما سمّاه ملنار Les phénomènes de distorsion syntaxique.

ولقد حاول الشّريف أن يفسّر حضور هذه البنية الحدثيّة في مختلف المستويات التي ضبطها في منواله بمبدإ سمّاه مبدأ المحافظة على البنية المقوليّة.

فإذا ما اقتصرنا على مستوى الإعراب والاشتقاق، وهما المستويان اللّذان يليان مباشرة المستوى المقوليّ، تحقّقت البنية الحدثيّة في البنية الإعرابيّة المجرّدة : (مستوى رقم 3)

فعل فاعل مفعول.

وتحقّقت في مستوى الاشتقاق (مستوى رقم 4) في مختلف المشتقّات: اسم فاعل واسم مفعول ومصدر وصفة مشبّهة.

ثُمّ أردف مبدأ المحافظة على البنية المقوليّة الذي يفسّر الاسترسال بين الأبنية بمبدإ مُضادّ له يفسّر به اختلافها سمّاه مبدأ النّبر الدّلاليّ قياسا على النّبر الصّوتيّ. وبه يفسّر تحقّق البنية الحدثيّة جملة اسميّة إذا تمّ النّبر الدّلاليّ على الحادث [حـــا]. وإذا تمّ النّبر الدّلاليّ على الحدث [حـــ] تحقّقت الجملة الفعليّة.

إنّ قول الشّريف بمبدإ المحافظـــة على البنية المقوليـــّة في مختلف المستويات اللّغويّة التي افترضها في منواله هو الذي يُفسّر قوله بالاسترسال بين الأبنية واعتباره الاسترسال أهمّ إضافة في أطروحته . وقد جسّم ذلك في قانون سمّاه قانون التّشارط والاسترسال البنيويّ نقدّمه لأهمّيتـــه:

« إذا صحّ

ــ أنّ البنية المقوليّـــة الحدثيّة [ححـــا (حـــا)] بنية مقوليّة مجرّدة عامّة تُسيّر الأبنية النّحويّة كلّها.

ــ وإذا صحّ اعتمادا على قانون المحافظة على البنية المقوليّة أنّ كلّ بنية نحويّة مهما كانت تحافظ على هذه البنية محافظة شرطيّة على الصّورة [س ← س'].

ــ وإذا صحّ أنّ البنية الإعرابيّة الأساسيّة [فـــفا (مـــفــــــ)] بنية إسناديّة مُجرّدة تتميّز عن بقيّة الأبنية بأنّها أكثر أمانة في المحافظـــة على البنية الـــمقوليّـــة باعتبارها تشكّلا إعرابيّا محلّيّا متّجها إلى اللّفظ من البنية المقوليّة.

فإنّه ينبني على كلّ هذا... أنّ جميع الأبنية النّحويّة أكانت اشتقاقيّة أم إعرابيّة أبنية قابلة للتّعويض بالبنية [فــفـــ مـــفـــ]. نسمّي هذا القانون لأهمّيته بقانون التّشارط والاسترسال البنيويّ...

خلاصة قانون التّشارط والاسترسال أنّ جميع الأبنية النّحويّة الاشتقاقيّة صور من الدّلالة المقوليّة الدّنيـا لــ[فــفـــ (مـــفـــ)] بحيث يمكن تمثيلها بهذه البنية وهذه البنية فقط » (الفقرة 67، ص 374).

لقد دعّم الشّريف قانون التّشارط والاسترسال البنيويّ بكثير من المعطيات الاختباريّة اخترنا منها الاسترســال بين البنية الإعرابيّة والبنية الاشتقاقيّة اللّذَيْن تسودهما البنية الحدثيّة.

ـ يتمثّل الشّاهد الأوّل في التّنــاظر الملاحظ بين الوظائف النّحويّة في العربيّة على مستوى الجملة والمشتقّــات على الصّعيد الصّرفيّ على مستوى الكلمة.

1) ـ الوظــائف النّحويّة هي:

فعل وفاعل ومفعول به ومفعول فيه ومفعول الآلة. وهي تسمية ابتدعها الشّريف لتسمية حالات التّعدية بحرف جرّ من جنس قطعتُ بالسّكّين.

2) ـ أمّا المشتقّــات فهي المصدر واسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان أو الزّمان واسم الآلة

بحيث يكون لنا الجدول التّالي:

فعل	**فاعل**	**مفعول به**	**مفعول فيه**	**مفعول الآلة**
↕	↕	↕	↕	↕
مصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول	اسم المكان أو الزّمان	اسم الآلة

أمّا الشّاهد الثّاني فيتمثّل في ما سمّاه بالتّكافؤ بين التّمام الصّرفيّ والتّمام الإعرابيّ للعنصر الاشتقاقيّ (الفقرة 59، الصّفحة 357) وهي ظاهرة درسها النّحاة العـرب دراسة جيّدة فـي ما يسمّى بعمل المشتقّات العاملة عمل الفعل.

ومثلما أنّ الفعل لا يعمل في المفعول حتّى يشتغِلَ بفاعله كذلك المشتقّ لا يعمل في المفعول حتّى تكتمل بنيته الصّرفيّة، إمّا بالتّنوين على نحو:

أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْدًا.

وإمّا بالإضافة على نحو:

أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا.

وهو الذي يسمّيه النّحاة العرب الفاعل في المعنى.

لعلّنا بما قدّمنا قدْ وضَّحْنَا مفهوم الاسترسال في منوال م. ص. الشّريف واستدللنا من خلال توضيح بعض منطلقاته النّظريّة واختياراته المنهجيّة وخاصّة من خلال التّقريب بينها وبين أقوال لسانيّين آخرين على جدّية هذا المقترح على الصّعيد النّظريّ. ولقد حاولنا الإقناع بصلابة القاعدة الاختباريّة التي ينطلق منها بإعطاء أوضح الأمثلة المجسّمة للاسترسال بين المستوى الإعرابيّ والمستوى الاشتقاقيّ. ونحن واعون بأنّ ما قدّمناه لا يستوفي منواله وإنّما يدعو إلى أن نأخذ مأخذ الجدّ بقيّة مقترحاته التي تتعلّق بإضافة ثلاثة محلاّت نحويّة للجملة:

ــ هي المحلّ الوجوديّ: ويستوعب دلالات النفي والإيجاب. ومن خصائصه أنّ هذا المحلّ يُعَجَّمُ في حالة دلالته السّلبيّة وتتحقّق غالبا بالحروف لأنّه يحبِّذُ الحرفيّة حسب تعبير المؤلّف (ص 396).

ــ أمّا الإيجاب: فهو غير موسوم لفظا.

ويرمز الشّريفُ للمحلّ الوجوديّ بـــ $\exists$. ويمكـــن أن نمثّـــل لـــه بالبنية الإعرابيّة التّالية:

$\exists$ فــ فــا.

وهي تستوعب دلالة الإيجاب على النّحو التّالي في مثال مثل: يخرجُ زيْدٌ.

∃ فـ فـا

∅ يخرجُ زيْدٌ

ويستوعب دلالة النّفي المجسّمة في المثال التّالي: لم يخرج زَيْدٌ كما يلي:

∃ فـ فـا

لم يَخْرُجْ زَيْدٌ

مَا خَرَجَ زَيْدٌ

لاَ يَخْرُجُ زَيْدٌ

ـ المحلّ الثّاني الذي يُضيفُه هو المحلّ الإنشائيّ: ورمزه **P**. ويمثّل القول بالمحلّ الإنشائيّ (domaine performatif) محاولة لاستيعاب بعض الظّواهر البراغماتيّة في البنية النّحويّة تذكر بفرضيّة بعض التّوليديّين في إضافة فعل إنشائيّ في البنية العميقة لكلّ جملة. وتذكّر كذلك بقولSearle بضرورة التّمييز في كلّ قول بين مؤشّر قضوي (marqueur propositionnel) ومؤشّر للقوّة المقصودة بالقول (الفقر 4 – 2) (marqueur de force illocutionnaire). ولكنّه في الحقيقة حصيلة تأليف بين هذه المقترحات في المدارس اللّسانيّة وموقف تراثيّ مفاده أنّ صدر الكلام مَوْضعٌ لتجلية قصد المتكلّم أي هو بعبارة البراغماتيّين موضع القوّة المقصودة بالقول. وهو يستوعب به ظواهر لغويّة من قبيل الاستفهام وأفعال القلوب وأدوات التّحقيق التي تدخل على الفعل الماضي وحروف الشّرط على نحو ما يمثّله الشّاهد التّالي:

P	∃	فـ	فـا	مفـ
أ	لم	يضربْ	زَيْدٌ	عَمْرًا

أمّا المحلّ الثّالث فيسمّيه المحلّ الواوي ويستوعب به ظهور حرف الرّبط في أوّل المركّبات أو الجمل سواء دلّ على العطف أو الحاليّة. ويمثّل له بالشّاهد التّالي:

خَرَجَ زَيْدٌ و P ∃ فـ فـا مفـ

و قد +∅ نزل الـمطر

خرَجَ زيْدٌ وَ إن لم يخرجْ عَمْــــرٌ

لقد كان لهذا العمل صدى وتأثير في البحوث التي تلته. وهي لئن كانت تختلف عنه في أهدافها وفي نوعيّة المواضيع التي تتناولها إلاّ أنّ الجدير بالملاحظة أنّها تبنّت فرضيّة الاسترسال لأنّها رأت في اعتمادها فائدة تفسيريّــة.

أوّل ما نشير إليه بحث المنصف عاشور وموضوعه: "ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ". وهــو قراءة جادّة للتّراث النّحويّ ساهمت مساهمة فعّالة في توضيح مفهوم المحلّ وقد بدا لنا فيها مفهوم الاسترسال حاضرا من خلال إبرازه دور علاقات المشابهة بين الأقسام الفرعيّة داخل باب الاسم. في مرحلة كانت البحوث المتأثّرة بالبنيويّة ذات المنزع التّصنيفيّ تلحّ على ضرورة إخراج الأقسام الفرعيّة من باب الاسم وضرورة خصّها بأقسام مستقلّة.

ثاني البحوث التي نشير إليها بحث خالد ميلاد وعنوانه: "الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالــة". وقد كان أصرح في اعتماد بعض فرضيّات م. ص. الشّريف وأصرح في اعتماد مفهوم الاسترسال. وكان له فضل إثبات تأصّل المفاهيم الإنشائيّة في المنظومة النّحويّة العربيّة.

ثالث الأعمال التي اعتمدت اعتمادا صريحا وواسعا مفهوم الاسترسال هو عمل الأزهر الزنّاد وعنوانه: "المعجم في اللّغة العربيّة: تولّده وعلاقته بالتّركيب". وكان له فضل إثبات فائدة القول بفرضيّة الاسترسال لتفسير تولّد المعجم في العربيّة.

ولم نتوسّع في الأعمال الأخيرة لضيق المجال أوّلا ولأنّ أصحابها سيتناولون الكلمة في هذه النّدوة.

المـــــــــــراجع

أ- الـــعربيـــــة :

- الزناد الأزهر1998 : المعجم في اللغة العربية : تولده وعلاقته بالتركيب – بحث مرقون كلية الآداب منوبة – 1998.

- الشريف محمد صلاح الدين 2002 : مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية. نشر بعنوان "الشرط والإنشاء النحوي للكون- جامعة منوبة- منشورات كلية الآداب تونس 2002.

- عاشور منصف 1999 : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي . منشورات كلية الآداب منوبة – تونس-

- مجدوب عزالدين 2003 : مفهوم المسترسل في : ندوة "المعنى وتشكّله" المهداة للاستاذ عبد القادر المهيري. ص 753-798. منشورات كلية الآداب منوبة – تونس-

- ميلاد خالد 2001 : الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة. دراسة نحوية تداولية. نشر جامعة منوبة ، كلية الآداب منوبة. تونس 2001.

ب-الأجنبيـــــــــــة :

Benveniste E. 1966 : Problèmes de linguistique générale. Editions Gallimard.

Lyons J. 1980 : Sémantique linguistique. Librairie Larousse. Paris.

Milner J. C. 1989: Introduction à une science du langage. Ed. du Seuil, Paris.

Searle J. R : 1972 : les actes de langage. Herman. Paris.

Valin Rock 1973 : Principes de linguistique théorique de Gustave Guillaume. Recueil de tentes inédits préparés en collaboration.

اتّصال الأعـــمال اللغويّة وانفصالـــها

شكري المبخوت*

1.المقدّمـــــة

يهدف هذا البحث إلى تقديم جملة من المبادئ التي نعتبرها أساسيّة في بيان تولّد الأعمال اللغويّة وما يكون بينها من تعامل اتصالا وانفصالا.

وهذه المبادئ هي عندنا خلاصة نظرٍ نقديٍّ في ما اقترحته نظريّة الأعمال اللغويّة لدى أوستين (Austin, 1962-1970) وسورل (Searle, 1982) بالخصوص من تصنيف لقوى القول وتأمّلٍ في أسس تصنيف البلاغيين العرب للكلام إلى خبر وطلب (السكاكي, مفتاح العلوم) أو خبر أو إنشاء (القزويني, الإيضاح) وما ولّده بعض المحدثين استنادا إليها من استرسال دلالي يبيّن تمايز الأعمال اللغوية وتماسّها (ميلاد, 2001).

ولئن كنا نفترض أنّ تصنيف البلاغيين العرب معروفٌ لذلك لن نتوقّف عنده لا عرضًا ولا نقدا (راجع في ذلك, ميلاد 2001, وبلحاج رحومة الشكيلي 2003) فإنّنا سنتّخذ مقترحي أوستين وسورل منطلقا للنقاش حتّى نمهّد به للأسباب التي دعتنا إلى تقديم مقترحنا هذا.

ونذكر بأنّ تصنيف الأعمال اللغوية إلى أنواع كبرى كان مشروعا قد توّج به أوستين محاضراته في "كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟" فاقترح, دون اقتناع قوي وبشيء من التردّد تصنيفا خماسيا سرعان ما نقده سورل مبيّنا غموض مبادئه وضعف تناسقها وتداخل قوي القول والأفعال الإنشائية فيه ... إلخ ثمّ اقترح تصنيفا جديدا خماسيا أيضا ! للأعمال في القول.

---

*كلية الآداب بمنوبة

ويكاد هذا التصنيف أن يستقرّ في مختلف التصوّرات للأعمال اللّغوية خصوصا بعد سعي فندرفكن (Vanderveken ، 1991 و 1992) إلى بناء ما سمّاه منطق القوى القوليّة.

ولولا الاستثناء الذي تمثله نظريّة المناسبة(1996, Wilson & Sperber), على حدّ علمنا ، لذهبنا إلى أنّ التصنيف الخماسي الذي اقترحه سورل هو التصنيف الوحيد المعترف به في مختلف النظريات والنماذج المتصلة بالأعمال اللغوية. ولا يعود السبب في ذلك إلى المنطلقات العرفانيّة, لنظريّة المناسبة التي اختزلت عمليّا الأعمال اللغويّة في أصناف ثلاثة هي "القول إنّ" و"الأمر بـــ" والاستخبار عن" تاركه لآليات التأويل المقابل ومساراته الاستدلالية مهمّة تحديد الدلالة المقصودة, فنحن نجد بعض من درس الأعمال اللغوية عرفانيا في إطار ما سمّي بالواقعيّة التجريبيّة يتبنى عمليا تصنيف سورل للأعمال اللّغوية مع إعادة صياغته على أساس مفهـــوم الطـــــــــــــــراز(2000, Marmaridou).

ولذلك فإنّ تركيزنا على ما أصبح يسمّى بالتصوّر الكلاسيكي للأعمال اللّغويّة, أي أوستين وسورل، يمكننا من التعرّف على مجمل المشاكل التي تبدو لنا أسبابا كافية لاستئناف النظر في مسألة تصنيف الأعمال اللغوية.

وقد بنينا هذا الفصل علّى ثلاثة اقسام : نناقش في الأول مقترحي أوستين وسورل لنبيّن أنّ المشكلة لا تكمن في التصنيف ومدى جودته بل تكمن أساسا في بعض الأقوال النّظرية التي نعتبرها غير موافقة للوقائع التي تسعى إلى تفسيرها. ونعرض في القسم الثاني, استنادا إلى ما نقدنا به "التصوّر الكلاسيكي" مبادئ في بناء "حساب دلالي" للأعمال اللّغوية قد يكون أقوى تعبيرا عمّا بين الأعمال اللغوية من اتّصال وانفصال وتعامل.أمّا القسم الثالث فنضرب فيه بعض الأمثلة لبيان طريقة اختبار ما ورد في القسم الثاني.

2.التصنيف الكلاسيكي لقوى القول

2 . 1 نذكّر بأنّ أوستين قدّم خمس مجموعات تمثّل بعبارته "عائلات من أعمال الخطاب مترابطة في ما بينها آخذ بعضها برقاب بعض "(Austin, 1962, ص 149, 1970, ص 153) وأساس هذه العائلات هو قوى القول. (1)

ونذكّر بأنّ أوستين وضع هذه العائلات بديلا عن مشروع آخر كان ينوي إنجازه في محاضراته وهو وضع قائمة في الأفعال الإنشائية الصريحة ثمّ تخلّى عن هذا العمل الشاق. وليس بين المشروعين في ذهن أوستين من تناقض. فقد افترض أن القوى الإنشائية تعبّر عنها الأفعال الإنشائية التي يمكن أن تظهر في القول فإذا وضع قاموسا صغيرا يضبط الأفعال الإنشائية يكون آليا قد وضع قائمة في قوى القول.

وما نفسّر به تمسّك أوستين بالأفعال الإنشائية أمور كثيرة أبرزها أمران :

أ- أنّ دلالة الفعل الإنشائي الذي يتصدّر القول أو يمكن أن يترجم إليه الإنشاء الأولي (أو الضمنيّ) تعيّن القوة الإنشائية للقول. فقوة القول عنده قائمة على مواضعة تربط بين القول (أي بنيته اللفظية الظاهرة) والقوة الإنشائية (أي دلالته سواء كانت واضحة صريحة أم مضمرة ضمنيّة)

ب- أنّ الظاهرة التي انطلق منها أوستين لاكتشاف ما أسماه بـ" Performative" (وترجمناه "إنشاء") اعتمدت أمثلة لها شكل الخبر ولكنها تحدث عملا في الكون أو هي جزء من هذا العمل. وأبرز هذه الأمثلة قول الرجل أثناء مراسم الزفاف "نعم أقبل" فيعقد بذلك الزواج وقول الموصي في وصيته "أهب أو أورّث كذا إلى فلان". وهذه الأمثلة وغيرها يحدّد فيها الفعل الواقع في صدرها دلالة العمل المتحقق.

ونودّ هنا أن نوضح أمرين أساسيين. أولهما أن الإنشاء الذي اكتشفه أوستين وتحكم في مجمل تصوّره للأعمال اللغوية يمثّل صيغا تعاقديّة (صيغ عقود) تشاكل قول المسلم في مؤسّسة الفقه لزوجته "أنت طالق" وقول السيد لعبده "أنت حر". وهذا يعني أنّ الإنشاء الذي اكتشفه أوستين هو ضرب مما يعتبر في التقاليد البلاغية إنشاء غير طلبي وسمّاه الاستراباذي "الإنشاء الإيقاعي" أي الإيجادي وهو معنى أساسيّ من معاني الفعل الانقليزي "to perform".

وإذا صحّت ملاحظتنا هذه صحّ عندنا أن أوستين عمم مفهوم الإنشاء الإيقاعي على جميع أضرب الكلام خبرا وإنشاء بنوعيه. فما كان في النموذج البلاغي العربي حالة من حالات الكلام أصبح أنموذجا لكل كلام.

ولم يعد من المفيد, بعد هذا, أن نذكّر بأن الإنشاء الإيقاعي أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء بتوفر شروط مقامية معينة كما يحلّل ذلك في المنوال البلاغي العربي ولدى الأصوليين بالخصوص.

وثاني الأمرين أنّ الفعل الإنشائي قد التجأ إليه أوستين وهو يبحث في مقياس نحوي أو معجمي لتمييز الإنشاء من الخبر الذي يصف حالة الأشياء في الكون وتولّى بنفسه نقده وبيان ضعف ملاءمته للمعطيات الاختيارية فاكتفى باتّخاذه مجرّد اختبار لمعرفة قوّة القول. (راجع المبخوت 2001 والمبخوت 2002). ولكن أبرز عيب في القول بالفعل الإنشائي والانطلاق منه لتحديد الأعمال اللغويّة عموما وقوى القول تحديداهو أن هذا الضرب من الأفعال لايمكّن آليّا من قراءة الجملة المصدّرة بفعل إنشائيّ قراءة إنشائيّة بما أنّ الحكم بإنشائيّة القول لا يتأتّى من دلالة الفعل وحده بل من جملة من المعطيات المقاميّة. وهو ما يعني, عمليا واختباريا, أنّ الإنشاء في هذه الحالة مشتق من الخبر وليس قسيما له.

وبالجمع بين هذين الاعتراضين الأساسيين : الاعتراض على تعميم مفهوم الإنشاء الإيقاعي والاعتراض على الفعل الإنشائي واسما لقوّة القول ودالاّ على العمل اللغوي يبرز لنا أنّ مشروع أوستين, على وجاهته, لا يمكنه إلاّ أن يكون واقعا دون ما يقتضيه تصنيف الأعمال اللغوية أو القوى القوليّة.فليس الإشكال, عندنا, كامنا في معايير التصنيف أو مدى إحكامه بل هو واقع في أنّه ينطلق ممّا لا يسمح بإدراك الظاهرة المطلوب معالجتها. والسبب في ظنّنا بسيط إذ ليست الأفعال الإنشائية دليلا على قوى القول بما أنّها لا يمكن أن تكون واسما للأعمال اللغوية.

ورأينا أنّ التلازم الذي افترضه أوستين بين تصنيف الأفعال الإنشائية وتصنيف قوى القول قام على التحكّم وضعف الدليل. لذلك فيكفي إبطال القول بالفعل الإنشائي حتى يبطل كل ما يلزم عنه. ولكن لا شيء يدلّ على أنّ هذا الضعف الجذري غير

متحكّم إلى الآن في مختلف المقترحات المقدّمة داخل نظرية الأعمال اللغويّة وإن تجلّى مع سورل في صورة أخرى.

2 .2 من أبرز ما نجده في النقاط التي نقد بها سورل (Searle, 1982, ص ص 48-51) أوستين نذكّر بنقطتين. تتصل الأولى بخلط أوستين بين تصنيف قوى القول وتصنيف الأفعال الإنشائية. وتتصل الثانية بغياب أي معيار متناسق في التصنيف.

وبقطع النظر عن تفاصيل التصنيف الذي اقترحه سورل(2) والمعايير التي سعى إلى توضيحها والنقد الذي يمكن أن يوجّه إليه (المبخوت, 2002) فإنّنا نكتفي في هذه الفقرة بتوضيح جانب مهمّ من تصوّر سورل للعلاقة بين قوى القول والأفعال الإنشائية ثمّ نعمل على إبراز شمول نقدنا السابق لأوستين لجوهر عمل سورل في تصنيف قوى القول.

فقد قام تمييز سورل بين قوّة القول والفعل الإنشائي على افتراض أنّ قوّة القول واقعة في مستوى مجرّد يتجاوز اللغات في حين أن الأفعال الإنشائية تتصل بالألسنة المخصوصة. وهو تمييز مترتب عن أخذه بتمييز سوسير بين اللّسان والكلام(3). وهذا الموقف النظري الذي صدر عنه سورل مفيد جدّا في بناء نظرية الأعمال اللّغوي ولكن ما لا يمكن الجزم به هو التزام سورل نفسه بما سلّم به نظريّا.

فمن افتراضات سورل أن الأعمال اللغوية تقع في مستوى اللسان ولكن تجسّدها في الكلام لا يكون إلاّ بمؤشرين تتكون منهما بنية العمل اللغوي هما مؤشر قوّة القول(Illocutionary Force indicator) ومؤشر القضية (Proposition indicator) (Searle, 1969, ص 31, و 1972, ص 68). ومؤشر قوة القول هو مختلف الطرق التي يوسم بها العمل كترتيب عناصر الجملة وتنغيمها ونبرها وصيغ الفعل ... إلخ. ولكن أوضح ما توسم به قوّة القول هو الفعل الإنشائي سواء إذا ذكر أو إذا دلّ مقام الخطاب على قوّة القول ولم يبرز واسم صريح. وفي هذه الحالة الثانية يتدخّل مبدأ الابانة والتنصيص عنده (Principle of expressibility) (Searle, 1969, ص 19, 1972 ص 55) ومفاده "كل ما يمكن أن يقصد يمكن أن

يقال" وهذا المبدأ لا يشتغل في الواقع إلاّ باعتبار الفعل الإنشائي مؤشرا على قوة القول.

وعند هذا الحدّ يبرز سبب الخلط الذي وقع فيه أوستين حسب سورل ويبرز بالخصوص أن سورل لم يخرج, في حقيقة الأمر, عن إطار القول بالفعل الإنشائي. ولنا على هذه النقطة الثانية دليلان واضحان.

نجد الدليل الأول في كتاب "الأعمال اللغوية" (1969,Searle) حين بدأ سورل يبحث في بنية العمل اللغوي وتكوّنه من قوة قولية ومضمون قضوي. فاتخذ المثال "أعد بأن أزورك" منطلقا بيّن من خلاله أن واسم قوّة الوعد في هذه الحملة هو "أعد" والمؤشر على المحتوى القضوي هو صلة الموصول "أزورك".

أمّا الدليل الثاني فنستمدّه من الفصل المخصّص لتصنيف قوى القول في كتاب "المعنى والتعبير" (Searle, 1982). فبعد الجهد المعمّق الذي بذله في وضع معايير متناسقة لتصنيف قوى القول وتدقيقها نجد داخل كلّ صنف من الأصناف الخمسة التي استقرّ عليها رأيه جملة من الأفعال الإنشائية تمثل نماذج عن كل صنف.

وإذا صحّت ملاحظتنا يكون سورل قد أدخل من الشباك ما أراد إخراجه من الباب ونقصد الخلط بين الفعل الإنشائي وقوّة القول وهذا ممّا عابه على أوستين.

ويتأكّد لدينا ذلك حين ننظر في الأصناف التي أوجدها. فخصائص الخبريات عنده هي من خصائص الفعل "أثبت" وخصائص التوجيهيات هي من خصائص الفعل "أطلب" وخصائص الوعديات هي من خصائص الفعل "أعد" وهكذا دواليك.

وواقعيا يبدو لنا أن ما فعله سورل هو بناء حقول دلالية انطلاقا من محدّدات أفعال معينة نسميها دلالات مقتضاة معجميّا أعاد بناءها قضويا ليركب منها ما يعتبره قوى قوليّة. (المبخوت, 2002).

وهذا الخلط, أو ما يبدو من باب الخلط, هو الضريبة التي يدفعها الباحث في اللغة بما أنّ التمييز بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة, على شيوعه, عسير حتي إن اعتمد التمثيل رموزا خطيّة خرساء (الشريف, 2002).

ورغم ذلك فإنّ الأمر المفيد في تصوّر سورل هو ضرورة التمييز بين مستويات في التجريد لا يمكن للفظ وحده أن نعوّل عليه في تبيينها .

2. 3 ولكن النقطة الأهم التي تحتاج إلى نقاش سواء في تصوّر أوستين أو تصوّر سورل هي العلاقات بين الأعمال اللّغوية من جهة والأعمال اللّغوية في علاقتها بأصناف قوى القول من جهة أخرى.

نحتاج هنا إلى العودة إلى السؤال الأساسي الذي يمثّل منطلق التفكير في تصنيف الأعمال اللّغوية. وهذا السؤال هو : كم يوجد في قوى القول من صنف؟ غير أنّ هذا السؤال لا ينفصل عن سؤال آخر أوضح هو : كم عدد الأعمال اللّغوية؟ فبقطع النظر عن إمكانيّة التمييز بين قوى القول والعمل اللغوي أو وجاهته فإنّ بين المفهومين علاقة وثيقة سواء أقام هذا التمييز على علاقة جزء بكل لاشتمال العمل اللغوي على قوة القول أم على علاقة بين مستويات في التجريد تكون فيها قوّة القول نظاميّة متّصلة بالبنية الدلالية ويكون فيها العمل اللغوي تجسيما لفظيا دلاليا لتلك البنية الدلالية أم غير هاتين العلاقتين.

ولئن كان تصنيف أوستين كما صرّح بذلك مجرّد محاولة لتكوين مجموعات كبرى بديلا عن وضع معجم بالأفعال الإنشائية فإن ما انتهى إليه سورل يبرز أنّ هذا المشروع المنطلق قد تغيّر إلى حدّ كبير.

فما حدّده سورل من أصناف كان إجابة عن سؤال مطروح في فلسفة اللغة يتّصل بطرق استعمال اللّغة أهي لا نهائية , على رأي فتغنشتاين مثلا, أم قابلة للحصر؟

وقد توصّل سورل استنادا إلى تصنيفه الخماسي إلى أنّه توجد خمس طرق استعمال اللسان وهي طرق تعني أنه توجد خمسة أصناف من قوى القول (Searle, 1982, ص 70)

-أ-قد يخبر المتكلّم الآخرين عن حالة الأشياء في الكون (الخبريات)

-ب- قد يسعى المتكلم إلى حمل الآخرين على فعل شيء ما (التوجيهيات)

-ج- قد يلتزم المتكلّم بفعل شيء ما (الوعديات)
-د-قد يعبّر المتكلّم عن مشاعره ومواقفه (الإفصاحيات)
-ه- قد يعبّر المتكلّم عن حالة الأشياء في الكون بواسطة القول (الإيقاعيات)

ومن البيّن أنّ هذه الأصناف تقوم على اعتبارات دلالية لا توافقها في الأغلب الأعم نحويّا إلا الأفعال ودلالتها المعجميّة رغم الملاحظات التركيبيـّـة التي قدّمها سورل (Searle، 1982، ص ص60 – 68). إلاّ أنّ هذه الملاحظات كانت قائمة على العلاقة بين الفعل الإنشائي باعتباره مؤشّرا على قوة القول الصريحة والمحتوى القضوي الذي تؤشر عليه في العادة المركّبات الموصولية الحرفيّة. لذلك فإنّ تصوّر سورل، نظريا واختباريا، لا يقدّم حلاّ لمشكلة العلاقة بين البنية الاعرابيّة (التركيبية) وقوة القول.

ورأينا في مشروع سورل من هذه الناحية ينحصر في أمور ثلاثة :

- أ – لم يخرج سورل عمليا عن تقديم مجموعات تضمّ أعمالا لغويّة كما هو الحال عند أوستين،
- ب – ظلّ مفهوم الفعل الإنشائي يتحكّم في تصوره للعمل اللغوي فهو شاهده على أفراد المجموعات التي وضعها وهو مؤشر قوة القول في الملاحظات التركيبية التي قدّمها،

– ج – لا يمكن الاطمئنان إلى الأصناف الخمسة التي اقترحها لأنّها لا تبرز لنا أي علاقة بين التراكيب التي تتحقق بها الأعمال اللغوية وقوى القول الأساسية التي يسعى إلى حصرها.

والأهم مما سبق أن هذا التصنيف لا أثر له البتّة في فهم الأعمال اللّغوية أو تحليلها أو تبيّن العلاقات بينها. والسبب في ذلك على ما نعتقد راجع إلى أنّ التساؤل من عدد أصناف الأعمال اللاقولية ينبغي أن يرتكز على ثوابت إعرابيّة حتى لا يظلّ من باب الحدوس غير القابلة للحساب الدلالي ولا يكتفي فيه بدلالة الأفعال الإنشائية نظرا إلى كثرتها التي لا توافق بالضرورة واقع النظام الممكن بناؤه في شأن الأعمال اللغوية.

3. نحو "تصنيف" مغاير للأعمال اللغوية

لم نقبل من نظرية الأعمال اللغوية عددا من الفرضيات هي :

- أ – اعتبار الفعل الإنشائي مؤشرا على قوة القول
- ب – اعتبار القول المبدوء بفعل إنشائي مساويا لقوة القول في الإنشاء الضمني من خلال مبدإ الإبانة والتنصيص.
- ج – بناء التصنيف على اعتبارات دلالية معجميّة

ولكنّنا نقبل من ناحية أخرى, عددا من الفرضيات التي قدّمت في إطار نظرية الأعمال اللغوية. ونقصد بالخصوص افتراض سورل أنّ الأعمال اللغويّة تقع في مستوى اللسان. أي في الجزء المنظّم من الظاهرة اللّغوية كما نقبل فكرة قيام الجملة على قوة إنشائية ومضمون للقول. ومن هنا يمكننا, في ما نقدّر, أن نعمل على إيجاد أسس واضحة للإجابة عن سؤال فلسفة اللغة : كم عدد الأعمال اللغوية؟

1.3 نوضح بدءا أن فكرة لانهائية الأعمال اللغوية بحسب الاستعمالات فكرة غير ممكنة نظرا إلى أنّنا تبنيّنا فرضيّة وقوع الأعمال اللغوية في مستوى النظام. ولكنّ هذا لا يعني أننا ننفي كثرة الأعمال المتحققة بالقول أو تنوّعها وارتباطها في أحايين كثيرة بالمقام. والمخرج الأول من هذه المفارقة هو التمييز بين العمل الذي تدلّ عليه البنية النحوية والعمل الذي يستدلّ عليه من تعامل البنية النحوية والمعطيات المقاميّة. وهذا التمييز لم يأخذ به أوستين لأنّه يهتمّ بالعمل التام في سياق الخطاب التام (Austin , 1962 , ص 147) ولم يأخذ به سورل بما أنّه يعتبر أعمالا يستحيل أن تكون موسومة في البنية النحوية من قبيل الوعد أو الاعتذار أو التهنئة أعمالا لغوية في نفس مستوى الاستفهام أو الإثبات أو الأمر.

وبناء على هذه الملاحظة فإننا نحصر التّساؤل, إن أردنا الانطلاق من أرضية صلبة, في الأعمال التي نجد لها وسما نحويا.

ولمّا كنّا نرفض اعتبار الفعل الإنشائي واسما لقوة القول فإنّ النظر في العربية جعل النحاة واللغويين المحدثين يقفون على العلاقة بين الحرف الذي يتصدّر الجملة

والدلالة على قوّة القول (ابن يعيش, ج 8, الاستراباذي, ج 4, ص 214, الشريف' 2002, ميلاد, 2001, المبخوت 2001). ومن شأن هذه الملاحظة أن تكون منطلقا مفيدا لتبسيط القضايا المطروحة وبنائها على أسس إعرابية.

ومن وجوه التبسيط أن يكون في كل عمل لغوي دليل نحوي عليه هو الحرف الذي يتصدّر الجملة ويؤثر في معناها. فالحروف تمثّل جدولا مغلقا وداخل هذا الجدول نجد قائمة مغلقة أيضا بالحروف التي تغيّر معنى الجملة وتتصدّرها. لذلك فإنّ حصر الأعمال اللغوية ممكن بضبط هذه الحروف. وهو ما يعني أن عدد الأعمال اللغوية سيكون على عدد الحروف الواسمة لقوى القول.

ولنتذكّر هنا أنّ البلاغيين العرب قد حصروا الطلب في خمسة تراكيب هي التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء وانحصر الخبر في النفي والإثبات وتوكيدهما.

غير أننا نعلم أنّ الأعمال اللغوية الموسومة نحويا أكثر من هذا عددا. فلنا التعجب والمدح والذم والتحضيض ... إلخ.

كما نعلم أنّه توجد أعمال أخرى لم يهتمّ بها البلاغيون، لأمر ما، ونبهت إليها نظرية الأعمال اللغوية من قبيل الاعتذار والشكر والتهنئة والتحيّة ...إلخ.

وإذا دفعنا الأمور إلى أبعد من ذلك فإننا قد نتساءل عن العلاقة بين هذه الأعمال وأعمال أخرى يقول بها بعض الدارسين من قبيل عمل الاقتضاء وعمل الحجاج (Ducrot , 1972, 1980).

ولئن كنا قد تعمدنا المزج بين أعمال موسومة نحويّا بوضوح وأخرى لا وسم نحويّ واضحا لها فإنّنا غضضنا الطرف كذلك عن احتمالات أخرى في تصوّر الأعمال اللغويّة ونقصد إمكانيّة اعتبار علاقات من قبيل الإضافة والوصف والجرّ مثلا أعمالا لغوية جزئية قياسا على اعتبار سورل الإحالة والحمل عملين .

نقترح, دون تحليل, هنا جملة من التمييزات التي نراها ضروريّة لتنظيم هذه الكثرة مما ذكرنا وممّا لم نذكر (المبخوت, 2001, ص ص 260 – 261 والشاوش, 1999, ص ص 633 – 634)

•الأعمال الأساسية مقابل الأعمال غير الأساسية: ومقياسها ما يكون موسوما بحرف يتصدّر الجملة فيؤثر في معناها.

•الأعمال البسيطة والأعمال المركّبة : ومقياسها أن يكون واسم العمل اللغوي حرفا بسيطا يسيطر على الحملة أو حرفا مركبا إلى آخر فيدلّ على تركّب العمل اللغوي من قبيل " ألم" و "هلاّ" ...إلخ.

•الأعمال الأصلية والأعمال الثانوية المشتقة ومقياسها ما تدلّ عليه البنية النحوية وما يحتمله الاستعمال المقامي.

وبقطع النظر عمّا في هذه الضروب من التمييز من قلّة دقّة أو تداخل فإننا نتمسك بافتراضنا أنّ المدخل السليم لتحديد قوى القول هو ما نسمّيه استنادا إلى ما سبق أعمالا بسيطة أصلية أساسيّة ونقصد مجموعة الأعمال اللّغوية التي يكون صدرها موسوما دائما بحرف "يؤثر" في معنى الجملة كلّها. ووراء هذا مبدآن هما : أن موضع قوة القول في الجملة هو الصدر وأنّ القوّة لا توسم نحويّا إلاّ بالحرف. ومعنى ذلك أننا نوافق أصحاب نظرية الأعمال اللغوية في أهمية أول الكلام وصدره ونختلف معهم في ما يوسم به الصدر عندهم أي الفعل الإنشائي.

وهذه الأعمال التي نعتبرها أساسيّة لا تحتاج في تحديدها إلى أيّ معطى من خارج البنية النحويّة ما دام الدليل علي قوّة القول مجسّما نحويّا. أمّا إذا خالفت دلالة الجملة عند استعمالها دلالتها التي تفيدها بنيتها النحوية فإننا نكون حينئذ أمام عمل قولي وإن شئت أمام عمل لغوي مشتق.

وهو ما يقتضي منا الأخذ بالتمييز بين الجملة باعتبارها معطى من النظام والقول باعتباره إنجازا للجملة في مقام ما. ولكن في جميع الأحوال لا يفقد القول دلالته على العمل اللغوي الأصلي الأساسي وإنّما يتطلّب حسابا دلاليا يبرز الكيفية التي أمكن للبنية النحوية أن تدلّ على ما دلّت عليه في ذلك المقام وذلك عملا بمبدإ المحافظة على البنية (الشريف 2002) وعموم ما نفترضه هو :

-أ-أن الأعمال اللغوية قابلة للحصر لأسباب منها أن واسماتها تمثل جدولا لسانيا وأنّ موضوع بحثنا هو الأعمال اللغوية وليس الأعمال القولية التي نسلّم بأنّ عددها يفوق عدد الأعمال اللغوية.

-ب-أن معرفة العدد المحدود للأعمال اللغوية وتعمّق العلاقات بينها وتوضيح أسسها الدلالية والأعرابية كفيل ببيان كيفية تولد الأعمال الأخرى غير الأساسية أو المركبة أو الثانوية المشتقة.

-ج-أنّ منطلقنا ينبغي أن يكون ما استقرّ بنيويا أي أعرابيا وليس ما هو متعدّد في الإنجاز. فإذا وجدت في الاستعمالات أعمال كثيرة فلا يعني ذلك أنّ كلّ عمل منها تسيّره قواعد خاصّة وإنّما هي كثرة ترجع إلى عدد قليل من القواعد أو المبادئ أو المعطيات.

3. 2 . نعتبر أنّ كلّ عمل لغوي هو وسم لقوّة إنشائية ولكن هذه القوة في أصل تكوّنها تعود إلى معنى أبسط وأشدّ تجريدا غير مجسم بالضرورة في لفظ. ونسمي هذا المعنى مقولة. فإذا عجمت هذه المقولة بحرف تولّد العمل اللغوي. وهذا التصوّر للمقولة في علاقتها بالعمل اللغوي ليس دائما صريحا في الدراسات على الصورة التي ذكرناها (Lewandowska , 1996, الشريف 2002) ويمكن الاستدلال عليه بطرق مختلفة أبرزها أنّك قد تفهم من قول النفيَ دون أن يكون النفيُ موسوما باللفظ (المبخوت, 200) وقد نستخلص من كلام مدحا أو ذمّا دون أن يكون لك لفظ منه تستدلّ به على ما استخلصت أو تشم رائحة الشّرط في تركيب "بسيط" لا شرط فيه – الشريف 2002 – وغير ذلك من الظواهر. والإشكال يعود إلى تحديد هذه المقولات التي يمثل وسمها بحرف عملا لغويا. والحل الذي نتبناه استقيناه مما وصل إليه الشريف (2002) ومفاده أنّ أشدّ المقولات تجريدا وأبسطها لا تخرج عن مقولتي الوجود والعدم. وبتجريدهما نسمي الوجود إيجابا والعدم سلبا والجمع بينهما إمكانا. ولما كان الإمكان إمكانين يدل أحدهما على احتمال الوجود والآخر على احتمال العدم كان الإمكان إمّا إيجابيا وإمّا سلبيا فيترجّح في الأول التحقق ويترجّح في الثاني عدم التحقق. فتكون المقولات الدنيا

14

أربعا : الإيجاب والسلب والإمكان والإيجابي والإمكان السلبي. وهو معجم مقولي أدنى

وتشتغل داخل هذا المعجم المقولي قواعد بسيطة أساسية مجردة تبني العلاقات بينها. وهذه القواعد إضافة إلى قاعدة الجمع التي مكّنتنا من توليد الإمكان بنوعيه انطلاقا من السلب والإيجاب تختصر في قاعدتين : قاعدة الاقتضاء وقاعدة الاستلزام. وهما قاعدتان كافيتان لنتصوّر العلاقات بطرق مختلفة :

-فقد يقتضي الإيجاب السلب والعكس بالعكس
-وقد يقتضي السلب الإمكان الإيجابي
-وقد يقتضي الإمكان الإيجابي السلب أو الإيجاب أو كليهما.
-... إلخ

غير أنّ هذه المعطيات تحتاج إلى أن نتصوّرها في علاقات تجاور من جهة وتقابل من جهة أخرى, بحيث أنّ الإيجاب يقابل السلب والإمكان الإيجابي يقابل الإمكان السلبي. ولكن الإيجاب يجاور الإمكانين وكذلك السلب. فبهذه العلاقات يمكن تصوّر الاقتضاءات والاستلزامات ويمكن النظر إلى نظام الأعمال اللغوية في حركيته.

ولكن كيف ينشأ العمل اللغوي انطلاقا من هذه المقولات الأربعة؟

3. 3. ذكرنا في ما سبق أنّ العمل اللغوي وسم معجمي بالحرف للمقولة المجرّدة. وهو ما يعني أنّ المقولات المذكورة يجب أن توفّر جميع الإمكانات عند وسمها.

وأوضح الأعمال اللغوية من حيث وسمها هو النفي الذي لا يكون إلاّ بحرف. ومن البيّن أنّه وسم لمقولة السلب.

وحسب مبدإ التقابل يكون وسم الإيجاب مولدا للإثبات . غير أنّ العربية مثلا اختارت ألاّ يوسم الإثبات بحرف وهذا شأن الفرنسية والانقليزية. غير أنّ عدم وسم الإثبات ليس قاعدة كلية فلعلّه توجد لغات تخصّص للاثبات واسما أو أكثر.

ولمّا كان النهي يوسم كذلك ببعض ما يوسم به النفي نشأت بينهما أخوة تفرض أن يكون النهي كذلك وسما للسلب. ونعتمد هنا أيضا مبدأ التقابل لنستلزم أن الأمر مبدئيا وسم للإيجاب.

وهنا يبرز الإشكال الأول : كيف نميّز بين وسمين لمقولة واحدة؟ أي إذا كان الإثبات والأمر وسمين للإيجاب والنفي والنهي وسمين للسلب فما الفرق بينهما مقولين؟

في هذا المستوى تتدخّل المقتضيات. فالأمر وسم للإيجاب يقتضي السلب. وهو ترجمة مقولية لما عبر عنه البلاغيون (السكاكي, مفتاح العلوم ،ص 302-304) من أنّ الأمر طلب حصول متصوّر في الخارج واصل الطلب ألاّ يكون المطلوب حاصلا.

أمّا صنوه الإثبات فلا يقتضي السلب بل يقتضي الإمكان الإيجابي. وهو ترجمة مقولية أيضا للفكرة التي تعرّف الخبر بأنّه ما يحتمل التصديق والتكذيب.

ويمكننا أن نزيد الأمر تدقيقا غير أنّنا لن نفعل ذلك ونكتفي بالإشارة إلى أنّ الإثبات والأمر حاصلان في التصور الذهني للمتكلّم في حين أنّ المقتضيين واقعان في الخارج.

وقياسا عليه فإنّ النهي وسم للسلب يقتضي الإيجاب لذلك فهو يعبّر عن حركة من الإيجاب في اتّجاه السلب. وهو ما يمثّل عندنا صياغة أخرى لاعتبار البلاغيين النهي طلبا للكفّ عن إتيان فعل.

أمّا النفي فهو وسم للسلب تفرض مقابلته للإثبات أن يقتضي الإمكان الإيجابي. وهذا منتظر بما أنّ النفي تكذيب للإثبات ولكن التكذيب نفسه قد يصدّق وقد يكذّب وهذا عندنا سرّ جمع البلاغيين بين النفي والإثبات في صنف واحد سموه الخبر.

بقي أن نحدّد ما ينتج عن وسم الإمكان بوجهيه السلبي والإيجابي.

ذكرنا أعلاه أنّ الإثبات والنفي يقتضيان الإمكان الإيجابي. وهو ما يدلّ على وجود علاقة بينهما وبين ما يسم هذا الإمكان. لذلك فليس من الغريب أن يكون العمل المتولّد عن وسم الإمكان الإيجابي هو الاستفهام بما أنّه في مضمونه استفهام عما يمكن

أن يكون مثبتا أو منفيا. بل إنّ مقولة الإمكان نفسها تولّدت عن الجمع بين مقولة وُسمت فكان الإثبات وأخرى وُسمت فكان النفي.

ومن هنا فإنّ علاقة الاقتضاء تفرض أن يكون الاستفهام مقتضيا في تكوّنه للسلب والإيجاب وأن يكون مستلزما, في الأصل, لجواب مثبت أو منفي.

وحسب مبدإ التقابل يجب أن يكون وسم الإمكان السلبي مقتضيا بدوره للإيجاب والسلب. ولكن الإمكان هنا ما دام سلبيا سيكون مقتضيا,على نحو أقوى, للسلب لا للإيجاب,وهذا الترجيح لا يعني إلغاء احتمال اقتضائه للإيجاب ولكنه يصبح اقتضاء من درجة ثانية إن صحّ التعبير.

وحين نتأمّل قائمة الحروف المرشّحة لتصدر الجملة وتغيير معناها فإننا لا نجد أفضل من حرف التمنّي لوسم هذه المقولة. فالتمنّي يدلّ على الامتناع وهو طلب لغير حاصل أي أنّه يقتضي السلب .

ولكن لا شيء يمنع من أن يعبّر المتكلّم عمّا يتصوّره ممتنعا أي إمكانا سلبيّا مع أنّه يقتضي في الواقع الإيجاب من قبيل تمنّي شخص ما أن يزور الصين. وهي حالة تتردّد بين التمنّي والترجّي.

4.3 وعلى هذا النحو نكون قد تحصّلنا على ستّة أعمال نعتبرها أساسيّة بسيطة أصليّة هي الإثبات والنفي والاستفهام والأمر والنهي والتمنّي.

ولا يخفى ما في هذه النتيجة من موافقة لقسمة السكاكي إلى خبر وطلب وما تحتهما. ولا ينقص ما توصّلنا إليه إلاّ عمل النداء لتكون الموافقة تامّة.

غير أنّ منزلة النداء دلاليا ونحويا تجعله عملا غير أساسي. فهو من ناحية عمل ينتمي إلى الأمر, في معنى مجرّد جدّا يتجاوز مفاهيم الاستعلاء وما يحفّ بالمصطلح في استعمالاته العاديّة المثقلة بدلالات مقامية قويّة. فأن تنادي يعني أن تأمر شخصا حاضرا في المقام لأن يقبل عليك حسا أو معنى فيسمع منك قولك. وهو نحويا ممّا يصدّر في أوّل كل كلام "فأوّل الكلام أبدا النداء" (سيبويه, ج 1, ص 246).

ونودّ هنا أن نوضّح أنّ بناءنا للأعمال اللغوية على هذه الأسس المقولية والأعرابية. فرض أمرين متلازمين أحدهما أن تكون الأعمال اللغوية الأساسية متمايزة

منفصلة بدليل إمكان تعدادها واحدة واحدة وثانيهما أن هذا التمايز لم يكن إلاّ ظاهرا. فكلّ عمل لا يتميّز عن غيره إلاّ بتوفّر اختلاف في مقتضياته. ومقتضيات كل عمل تقوم على استرسال يبرز بالخصوص منذ المستوى المقولي بما أنّ الإمكان الذي ولّد الاستفهام إنما هو جمع بين مقولتي السلب والإيجاب ووسم الإيجاب الذي ولد الإثبات حتم اقتضاء الإمكان الإيجابي وهكذا دواليك.

ويعني هذا, في تقديرنا, أنّ الاسترسال هو الذي يمكّن من وجود نظام لأنه يضمن, بوجه من الوجوه, تماسكه ولكنّه غير كاف لأنّ النّظام يقتضي بدوره خلافيّة مكوّناته. وهذا في ما نتوهم ما يجعل كل عمل تصنيفي ممكنا من جهة قابلا للطعن من جهة أخرى. فأنت تصنّف ما تختلف قيمه والحال أنّ وراء تلك القيم الخلافيّة أساسا مشتركا يدعّم وحدتها ويجعلها قابلة للتداخل فالانفصال على صورة أخرى تقبل بدورها التقطيع على نحو مغاير, وهكذا دواليك . فالاسترسال كالانفصال والتمايز في ذهن المحلل الدارس أمّا الوقائع فهي غير ذات شكل.

4 .حركية الأعمال اللّغوية

ليس للتصنيف السابق أيّ قيمة في حدّ ذاته ما لم يفسّر لنا على الأقلّ أمرين. أولهما كيفيّة تولد الأعمال المشتقّة انطلاقا من هذه الأعمال التي اعتبرناها أساسيّة أصلية. ونقصد بذلك ظواهر من قبيل ما يجمع الالتماس والعرض والدعاء والأمر الحقيقي و التحذير والنصح ... إلخ بما يسمّى عمل الأمر القائم على تعجيم مقولة الإيجاب والمقتضى للسلب.

وثانيهما كيفية اكتساب عمل لغوي أساسي من الأعمال الستة السابقة لقوّة عمل آخر أساسي' من قبيل اكتساب الأمر لقوة التمني أو الإثبات ولكن دون أن يفقد خصائصه النحوية.

و يدعو إلى التمييز بين هذين الأمرين ما يبدو لنا اختلافا في المستويات التي يقع فيها الاستدلال. فلئن كانت العمليات الاشتقاقية ترتكز على ضروب من الاستدلال فإن اشتقاق الإنشاء الإيقاعي مثلا من الإثبات يختلف عن اشتقاق التمني من الأمر.

فالأوّل يقتضي ربطا بين خصائص الإثبات والمعطيات العرفية الاجتماعية والثاني يتمّ بتعامل مقولي أساسا بين عملين من مستوى واحد.

ولمّا كنّا, ونحن نعدّ هذا البحث, في مرحلة استكشاف لقدرة هذا التصنيف على تحقيق أغراضنا منه فإننا سنكتفي بإبراز ظاهرتين فحسب ترتبطان بتولّد الأعمال المشتقّة من الأعمال الأصلية ضاربين مثال علاقة الأمر بما يتّصل به من أعمال واكتساب الأمر قوّة الإثبات .

4. 1 الأمر وما يتّصل به من أعمال لغويّة :

نجد تحت باب الأمر أعمالا لغوية عديدة كالالتماس والعرض والدعاء والنصح والتحذير ... إلخ. وقد بالغ البلاغيون في تشقيق دلالات هذا العمل اللغوي (السبكي, ج 2, ص ص 313–322). واهتمّ به الأصوليون لأسباب يتّصل بعضها بالتشريع (الرازي, ج 1, ص ص176–177). ولا يخلو عمل البلاغيين والأصوليين من خلط شاب أبحاثهم, في الأمر وغير الأمر, وهو خلط بين العمل اللغوي وقوّة القول من جهة وعمل التأثير بالقول. من ذلك أن الإهانة والتخويف والاحتقار والتعجيز ... إلخ لا تمثّل أعمالا لغوية بقدر ما هي من مستتبعات الكلام وإن تجاوزنا هذا الإشكال وجدنا أنفسنا أمام لبس اصطلاحي نحتاج إلى توضيحه. فالأمر عبارة ذات دلالة قويّة مقاميّا. ورسخ استعمالها في الأذهان الدلالة على الاستعلاء. ولكنّنا نعتقد أنّ الأمر الذي اعتبرناها تعجيما للايجاب بحرف الأمر مقتضيا للسلب أمر ذو دلالة ضعيفة جدّا تكاد تقتصر على الجانب المقولي الذي ذكرناه. ولولا خشية تكثير الاصطلاح لسميناه باسم آخر.

ومهما يكن فإنّ الأمر المقتضى للاستعلاء (أو ما يسمّى الأمر الحقيقي) ليس عندنا إلاّ احتمالا مقاميّا لا دخل للبنية النّحويّة في تحديده فدلالته الدنيا هي "طلب القيام بعمل". وعلى هذا النحو فإنّ كلّ عمل لغوي جاء مبدوءا بلام الأمر أو على صيغة صرفية نحوية دالة على الأمر هو من حيث دلالته على العمل أمر. ولا يفقد هذه الدلالة البتّة وإلاّ أصبح الحساب الدلالي مستحيلا. أمّا كيفية تولد المتّصلة بالأمر فيرتبط بمعطيات مقامية مجرّدة تختزنها اللغة وأبرزها

-أ- خصائص المتخاطبين والعلاقة كتطلب الأمر الحقيقي لاستعلاء الآمر وتطلب الالتماس أو العرض أو التحذير للتساوي وتطلّب الدعاء والتضرّع للدنوّ.
-ب- توجيه مضمون الكلام لصالح المتكلّم كما هو الشأن في الالتماس أو المخاطب على ما نلاحظه في العرض أو النصح أو باتجاه تحصيل منفعة كما يبرز ذلك في النصح أو تجنب مضرّة كما هو ظاهر في التحذير .. إلخ.

وقد نحتاج إلى متغيّرات أخرى تنضاف إلى ما ذكرناه في (أ) و (ب) تمثّل مخصصات للأمر. فالمستوى المقولي الذي يقوم عليه عمل الأمر مستوى مجرّد مستقرّ بنيويا على نحو لا يمكّن من تحديد المقصود مقاميا من عمل الأمر ولكنه يوفّر الأساسيّ من هذا العمل بما فيه من تردّد قد يبرز عند التأويل المقامي. فلا شيء يمنع, واقعيا, الابن من أن يرى في عرض أبيه عليه أكل قطعة من اللحم أمرا بقوّة الاستعلاء والفور فيأكلها غير راغب فيها أو أن يرى أمره الحقيقي عرضا فيرفضه ويمتنع عن الأكل. ففي هذه العلاقة استعلاء مبدئيا ولكنه, بموجب طرق التربية اليوم, أصبحنا نخرجه مخرج العرض أو الالتماس.

ومعنى هذا أن اللغة تركت هذه المتغيّرات غير المستقرّة تاريخيّا لتأويل المخاطب. وجمعت المختلفات مقاميا في عناصر موحّدة في مستوى التكوّن النظامي. فنحن لا نعرف من "افعل" أو "لتفعل" إلاّ أنّهما من الأوامر ولا نميّز فيهما الالتماس من العرض من التحذير .. إلخ.

ولكنّنا نُعرف بالمقابل أن التحذير ليس عملا أساسيا وكذا الالتماس أو النصح. فهذه الأعمال قد تتحقّق, كما هو معلوم, بغير بنية الأمر أو حرفه. وهنا يحتاج الأمر إلى تفسير للعلاقة بين هذه الدلالات وتراكيب أخرى قد تتحقق بها من قبيل بنية "لو" (بالنسبة إلى الالتماس أو العرض) وبنية النداء أو هو ضرب آخر من الأمر, بالنسبة إلى التحذير بما أنّك قد تنادي زيدا لتحذّره من السيّارة التي تعبر الطريق.

2.4 دلالة الأمر على الإثبات

من الأعمال التي يمكن للأمر أن يدلّ على قوّتها الإثبات. وهذان العملان يشتركان في وسم الإيجاب ويختلفان في أنّ الأمر يقتضي السلب والإثبات يقتضي الإمكان الإيجابي. ومنذ البدء علينا أن نفسّر كيف يكون الأمر أمرا ويقتضي في الآن نفسه الإمكان الإيجابي دون أن يصبح إثباتا . هب أنك طلبت من صديقك أن يرافقك إلى السينما فامتنع فقلت : "اِبق حيث أنت".

وقولك هذا هو طلب بصيغة الأمر لإيجاد متصوّر ذهني في الخارج والطلب كما هو معروف يقتضي عدم الحصول أي السلب. ولكن صديقك الذي أمرته باق, على الأرجح, حيث هو سواء أمرته بالبقاء أم لم تأمره. وهو ما يعني أنّك تطلب حاصلا. أي أنك بأمرك وسمت إيجابا يقتضي الإمكان الإيجابي وهو إمكان في قوة الإيجاب. وإذا تثبتنا فنحن أمام الخصائص المقوليّة المميّزة لمقتضى الإثبات.

وما وقع هو أنّ الأمر قد أخذ من صيغة الأمر اقتضاءها للسلب ومن القول المنجز مقاميّا اقتضاءه لقيمة الإيجاب (في الإمكان الإيجابي) فجمع بين السلب والإيجاب ليتكوّن باجتماعهما الإمكان.

ولكننا ننبه إلى أنّ الحاصل الدلالي من القول السابق (اِبق حيث أنت) لا يرادف الإثبات فقد تغيّر اللفظ فلا بدّ أن يتغيّر المعنى ثم إنّ معنى الأمر لم يزل تماما فهو مستقرّ في البنية النحويّة. لذلك كان هذا الإثبات عند التأويل مشوبا بدلالة اللوم أو العتاب أو ما شابههما.

5. على سبيل الخاتمة

بيّنّا من خلال النظر في مشروعي تصنيف الأعمال اللغوية لدى أوستين وسورل أن هذين المشروعين قاما على ربط مشكوك فيه بين قوى القول والفعل الإنشائي واسما لهذه القوى دالاّ على العمل اللغويّ. وتواصل هذا الربط لدى سورل رغم نقده لأوستين وأخذه بالتمييز السوسيري بين اللسان والكلام. ولكنه عمليّا اعتمد الفعل الإنشائي مؤشرا يكاد يكون وحيدا لقوّة القول عبر مبدإ الإبانة والتنصيص . فلم تكن خصائص الأصناف الخمسة التي وضعها سورل لقوى القول إلاّ تدقيقا لدلالات بعض الأفعال التي افترض

حدسيا أنّها أمّ الباب في الخبريّات أو الوعديّات أو التوجيهيّات أو الإفصاحيّات أو الإيقاعيّات.

ولسنا ننكر قيمة الكثير من المعايير التي وضعها سورل لتصنيف الأعمال اللغوية غير أنّ العلاقة بين قوى القول والأعمال اللغوية لم تكن بيّنة ، في تقديرنا، عند التصنيف على قدر وضوحها عند التمييز النظري بينهما .وهذا ممّا أضعف العلاقة المفترضة بين قوّة القول والبنية النحوية للقول .

وقد سلمنا بأن المدخل الأساسي لبناء تصنيف ما للأعمال اللغوية يبرز اتصالها وانفصالها وما بينها من حركيّة هو الانطلاق من مستويات في التجريد مختلفة نميز منها أشد مستويات النظم تجريدا.وهو ما يعني عمليا البحث في مجموعة من الأعمال اللغويّة التي نفترض أنها أعمال أساسية كبرى وأصليّة دائما إذ تتحقق في أدنى مستويات التعجيم وتمثل منطلقا للنظر في بقية الأعمال الأخرى التي تتصل بها على وجه من الوجوه عبر آليّة اشتقاقيّة استدلاليّة .

وقد اكتفينا في هذا البحث بعرض خطاطة عامة لما نقصد إليه. وترتكز هذه الخطاطة على افتراض أن الأعمال اللغوية الأساسية تتكوّن بواسطة وسم بالحرف في صدر الكلام لجملة من المقولات الدلالية المجردة جدا . وهذه المقولات هي :الإيجاب والسلب والإمكان بنوعيه الإيجابي والسلبي .ولهذا المعجم المقوليّ قواعد بسيطة تبيّن التوليفات الممكنة بين مكوّناته من أبرزها الجمع والاقتضاء والاستلزام.

وأفضى بنا نظرنا في هذا المعجم وهذه القواعد إلى اعتبار الاثبات والنفي والاستفهام والأمر النهي والتمنّي أعمالا أساسيّة نشتقّ انطلاقا منها ،حسب استدلالات تحتاج إلى تدقيق ،مختلف الأعمال اللغويّة الأخرى.

وقد ضربنا على ذلك أمثلة بسيطة لاتفي بالغرض لأنها لاتسبر الإمكانات التي يتضمنها افتراضنا ولكنها عندنا مجرّد أمثلة عمّا ينبغي أن يكون من بحث في العلاقات بين الأعمال اللغويّة الأساسيّة في حدّ ذاتها ثم بين كل عمل أساسي ومجموع الأعمال اللغوية المتصلة به ثم بين الأعمال اللغوية التي يفرض تصوّرنا اعتبارها ثانويّة. لذلك فما قدّمناه في هذه الخطاطة افتراض يحتاج إلى اختبارات متنوعة للتثبت من مدى كفايته وصفا وتفسيرا.

المـــــراجـــــع

- أ- العربيّة

الاستراباذي ،رضيّ الدّين : شرح الكافية ،بنغازي ،منشورات قار يونس ، 1996 / ط2

بلحاج رحومة الشكيلي ، بسمة ،2003 : السّؤال وثنائيّة الخبر والإنشاء ،تونس ، كلّية الآداب بمنّوبة ، مرقون .

الرّازي ، فخرالدّين : المحصول في علم الأصول ، بيروت ، دار الكتب العلميّة .

السبكي ، بهاء الدين : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، ضمن شروح التلخيص ،بيروت ، دار السّرور .

السكّاكي ، أبو يعقوب :مفتاح العلوم ، بيروت ، دار الكتب العلميّة .

سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت ، دار الجيل .

الشاوش ، محمّد ، 1999 : تركيبيّة النصّ ، تونس ، كلّيّة الآداب بمنّوبة ،[صدر بعنوان : أصول تحليل الخطاب عن المؤسسة العربيّة للتوزيع وكلّيّة الآداب بمنّوبة ، 2001.]

الشريف ، محمّد صلاح الدّين ،2002 : الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون ، تونس ، كلّيّة الآداب بمنّوبة .

القزويني ، جلال الدين : الإيضاح في تلخيص المفتاح ، بيروت ، دار الكتب العلمية.

ميلاد ، خالد ،2001 : الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة ،كلية الآداب بمنوبة – المؤسسة العربية للتوزيع .

المبخوت ، شكري ،2001 : عمل النفي وخصائصه الدّلاليّة في العربيّة ، تونس ، كلّيّة الآداب بمنّوبة ، مرقون.

المبخوت ، شكري ، 2002 : نظرية الأعمال اللغويّة ، تونس ، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمرّ ، درس مرقون .

ب- الأجنبيّة

Austin J.L,1962 :How to do things with words ,Clarendon Press, Oxford
(Trad.fr ,1970, Quand dire c'est faire, Paris , Seuil.).

Ducrot O ,1972:Dire et ne pas dire , Paris, Hermann

Ducrot O ,1972:Les échelles argumentatives, Paris ,Minuit.

Lewandowska T-B,1996: Depth of negation,Lodz University Press.

Marmaridou SS.A, 2000 : Pragmatic meaning and cognition,Amsterdam-Philadelphia,John Benjamins Publishing.

Searle JR , 1969 :Speech acts, Cambridge, Cambridge University Press(Trad.fr, 1972,Les actes de langage,Paris ,Nathan)

Searle JR , 1982:Sens et expression,Paris,Minuit.

Sperber D & Wilson D,1996 : Relevance,Oxford-Cambridge, Blackwell.

Vanderveken D, 1990 : Meaning and speech acts,1.Principles of languages use,Cambridge , Cambridge University Press.

Vanderveken D, 1991 : Meaning and speech acts, 2. Formal semantics of succes and satisfaction,Cambridge, Cambridge University Press.

من مظاهر الإسترسال بين التّركيب والدّلالة
في اللّسانيات العرفانيّة

عبد الله صولة*

لا يتردّد النّحو التّوليدي في مرحلة من مراحله على الأقلّ في اعتبار جمل متشابهة تركيبيّا ودلا ليّا راجعة إلى بنى عميقة مختلفة من ذلك هذه الجمل الواردة أمثالها في (قلميش 1975 : 60 وما بعدها) :

قطع زيدٌ الخبز بسكّين

استخدم زيدٌ سكّينا لقطْع الخبز

يقول قلميش (1975 : 62) : " جرت العادة أن يُمثّل النّحو التّوليدي مثل هذه الجملة بأبنية لا يجمع بينها جامع في مستوى البنية العميقة".

ويظهر الاختلاف بين الجملتين على الأقلّ في كون الأولى مشتملة على قضيّة واحدة في حين أنّ الثانية ذات قضيّتين .

على عكس هذا نظر لايكوف إلى هاتين الجملتين على أنّهما متشابهتان جدّا على صعيد التّركيب حيث إنّ الفعل في كليهما يحمل سمة [+ نشاط] والإسم الأوّل سمة [+ حيّ] والإسم الثاني مختلف عن الإسم الثالث والإسم الأوّل مختلف عن الثالث إلخ ويكفي أن نجعل الإسم الأوّل زيد إسمًا لا يحمل سمة [+ حيّ] في كلتا الجملتين حتّى يفسد المعنى في كلتيهما فلا يمكن أن نقول مثلا :

قطع الخوان الخبْز بالسّكين

أو إستخدمت الطّاولة السّكين لقطع الخبز

ويتعمّق الشبه بين الجملتين من النّاحية الدّلاليّة باعتبار أنّ الباء في بسكّين في الجملة الأولى للاستعانة وليست للظّرفية أو الحالية وهو المعنى الموجود في قولنا "استخدم " في الجملة الثانية.

---

*كلية الآداب منوبة.

معنى هذا أنّه توجد إعتبارات دلاليّة عنها يتولّد التّركيب وبفضلها يحصل التّشابه في مستوى التّراكيب في البنية السّطحيّة.

لقد اعتبر علم الدّلالة التأويلي المكوّن الدّلالي في نظريّة النّحو التّوليدي مجرّد مؤوّل للبنى التّركيبيّة المتولّدة عن الأساس بحيث تأتي قواعد الإسقاط Les régles de projection لمجرّد الدّمج بين المعطيات الدّلاليّة كما تحملها البنية التّركيبيّة ولمجرّد التّحقّق من مدى مقبوليّة الجملة.

إنّ التّركيب في هذه النّظريّة ليس مستقلاّ عن الدّلالة فحسب وإنّما هو لا يدخل معها في استرسال بأيّ وجْه من الوُجوه.

أمّا الدّلاليّون التّوليديّون فقد اجتهدوا في رصْد الجوامع الدّلاليّة الثاوية تحت التّراكيب والمتحكمة فيها المسترسلة معها. من ذلك إعتبار لايكوف جُمَلا مختلفة البنى من نحو :

- قويَ موقفه
- موقفه قويّ
- في موقفه قوّة
- قوّى موقفه

جُملا عائدة إلى مولّد دلالي واحد هو العاملان Opérateurs جعل + صار فالبنية المولّدة في جميعها هي جعل يصير (موقف قويّ...).

واعتباره أيضا جميع الجمل في كلامنا قضايا محكومة في بنيتها الضّمنيّة بفعل إنشائي Verbe performatif مصرّف في المضارع مع ضمير المتكلّم المفرد من نحو : أنا أقول لك أو أعلن لك إلخ.

كذلك اعتبر فيلمور Fillmore بُنى الكلام السّطحيّة محكومة بحالات من قبيل الفاعليّة والآليّة والمحليّة والهدفيّة Objectif فكلّ معاني الكلام وتراكيبه راجعة إلى هذه الحالات السّت أو السّبع البسيطة.

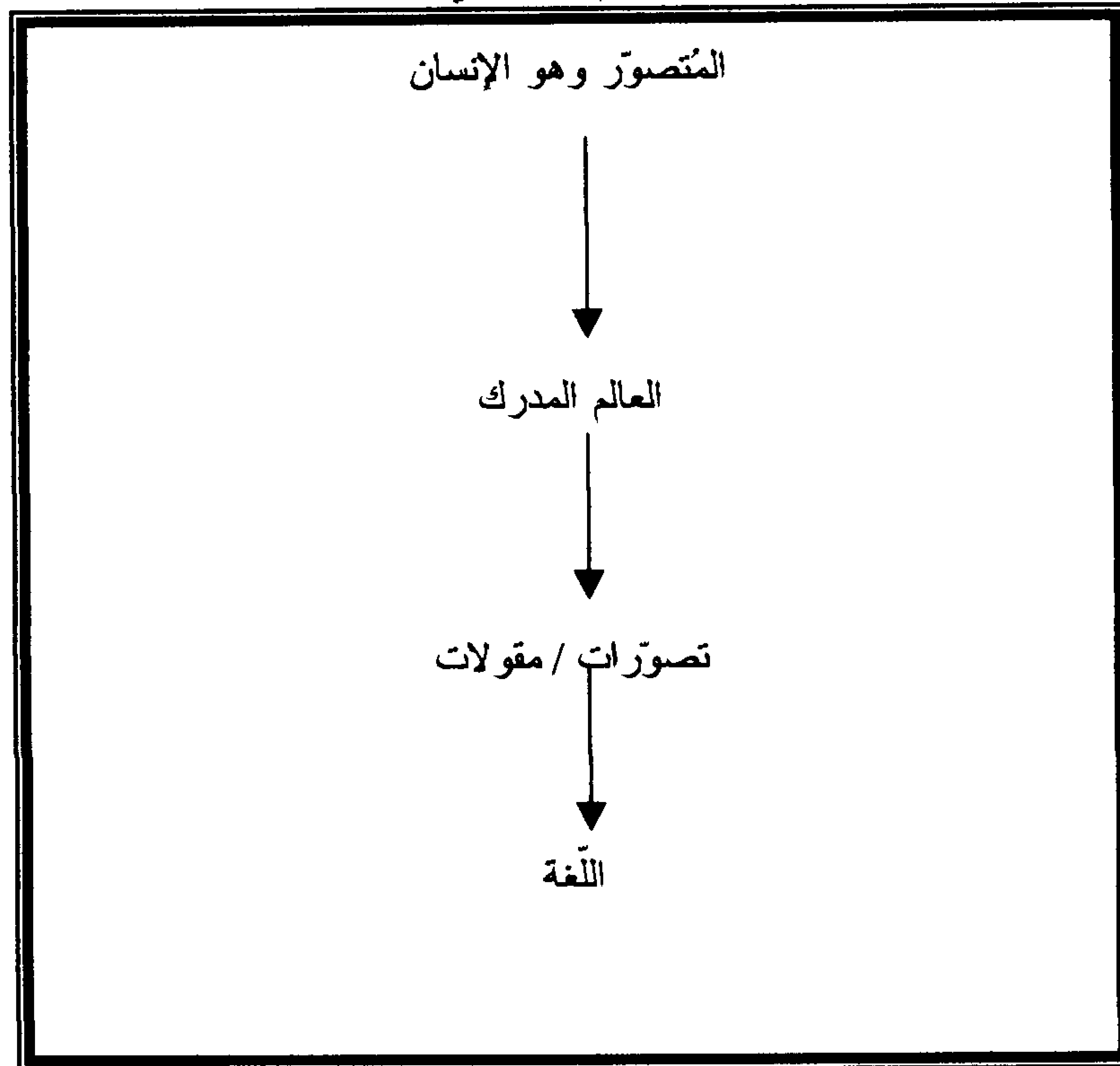
بحيث تكون القاعدة المتحكمة في كلّ كلام (ما اشتمل منه على فعل أساسا) على النّحـــو التّالي :

ج (جملة) ◄────── ج(جهة) + ق (قضيّة)

على أن تكون القضيّة مشتملة من ناحية على حالة من الحالات المذكورة ومن ناحية أخرى على فعل وعند فيلمور أن كلّ فعل مرتبط بحالة أو أكثر من الحالات المذكورة.

يعني هذا أنّ البُنى السّطحيّة يمكن أن تتولّد عن تصوّرات Concepts أو أوائل دلاليّة Primitifs Sémantiques .

رغم هذا التّحول المهمّ الذي أحدثه علم الدّلالة التّوليدي بجعله الدّلالة مؤثّرة في التّركيب وهي في استرسال معه لا في قطيعة عنه كما يرى النّحو التّوليدي في النّظريّة المعيار على الأقلّ، فإنّه ظلّ شيء مّا في هذه الدّلالة التّوليديّة يربطها بالنّحو التّوليدي على الصّعيد الإبستيمي. وهذا الشيء هو بقاء الذّات المتكلّمة خارج دائرة الكلام المحكومة بالبنى المنطقيّة فقد كانت هذه البنى تحكم التّركيب مع النّحو التّوليدي فباتت تحكم الدّلالة مع الدّلالة التّوليديّة فتصوّرات فيلمور التي يراها تحكم التّركيب هي في رأينا تصوّرات بلا مُتصوِّر Conceptualisateur يديرها وهي الخطوة التي ستنجزها اللّسانيات العرفانيّة ففي هذه اللّسانيات يكون الكلام (والتّركيب منه بطبيعة الحال) محكوما بالعالم التّصوّري الذي يرأسه الإنسان وذلك على النّحو التّالي (نيكول دلباك 2002 : 33) مع تبسيط الرّسم :



تقول دلباك (نفسه : 32) " في التّمثيل تعكس العلامات اللّغويّة المقولات التّصوريّة التي تعود في آخر المطاف إلى المتصوّر الذي هو الإنسان وإلى عالم هذا الإنسان".

يبدو مثل هذا في نحو لنقكير Langacker العرفاني حيث يبدو التّركيب نتيجة مباشرة للتصوّر الذي يأتيه المتصوّر ممّا يجعل التّركيب في استرسال وتواصل مع الدّلالة التصوّريّة.

إنّ البُنى النّحويّة عند لنقكير هي كما يقول شارول (1999 : 10) " ذات طابع رمزي فهي تعبّر عن الطّريقة التي يتصوّر بها المتكلّم Conceptualise

العلاقات بيْن الكيانات. ويمكن للوضعيّة الواحدة أن يُعبّر عنها رمزيّا بتعابير مختلفة" إنّ اعتبار لنقكير البُنى النّحويّة ذات طابع رمزي معناه أنّ هذه التّراكيب إنّما هي انعكاس للرّسم الذّهني الذي بواسطته يتصوّر المتكلّم الوضعيّة التي يريد التّعبير عنها، يعني أنّنا من التّصوّر Conceptualisation أو المعنى وهما عند لنقكير شيء واحد (لنقكير 1991 : 108) نمرّ مباشرة إلى التّركيب على أن يكون هذا المعنى في قالب تصويري فهو معنى ذو طابع هندسي أو فضائي وربّما لهذا السّبب كان النّحو العرفـــاني في بداياته يسمّى النّحـــو الفضائي : Space grammar (لنقكير 1984 : ج 2 : 590). وكيفما تكن هذه التصوّرات الفضائيّة يكن مظهر التّركيب :

إنّ جملتين من قبيل :

- الطّريق على طول الوادي

و

- الطّريق يحاذي الوادي

لهما من زاوية نظر لنقكير (شارول 1999 : 108) الدّلالة التصريحيّة نفسها باعتبار أنّ مضمونهما القضوي واحد. لكنّهما بالنّظر إلى طريقة إخراجها تصوّريّا مختلفتان.

إنّ تصوّر الوضعيّة في جملة " الطّريق يحاذي الوادي" كان فيه المتكلّم يرسم صورة لها في ذهنه ديناميّة إذ هو يربط بيْن كيانَيْن (وهما هنا الطّريق باعتباره عابرا Trajecteur والوادي باعتباره معلّمًا Landmark) ويتصوّر العلاقة بينهما متنامية متطوّرة عبر الزّمن. وهو بقوله " يحاذي" يدعو المخاطب إلى أن يقطع المسافة الزّمنيّة التي تتطوّر عبرها هذه العلاقة، يقطعها بطريقة متواصلة لا متقطّعة.

في حين أنّه في جملة " الطّريق على طول الوادي" يدعو المتكلّم المخاطب إلى أن يتمثّل نتيجة هذه العلاقة الرّابطة بيْن الكيانين وأن يجمّع في صورة إجماليّة ما جاء الفعل في الجملة الأخرى يصوّره في حال تطوّر وتنام.

إنّ الوضعيّة في كلتا الجملتين ليست مصوّرة Scanné بنفس الطّريقة. وإذن نفهم من هذا أنّ المظهر التّركيبي انعكاس ورمزّ لطريقة التصوّر وأنّ هذا التّصوّر

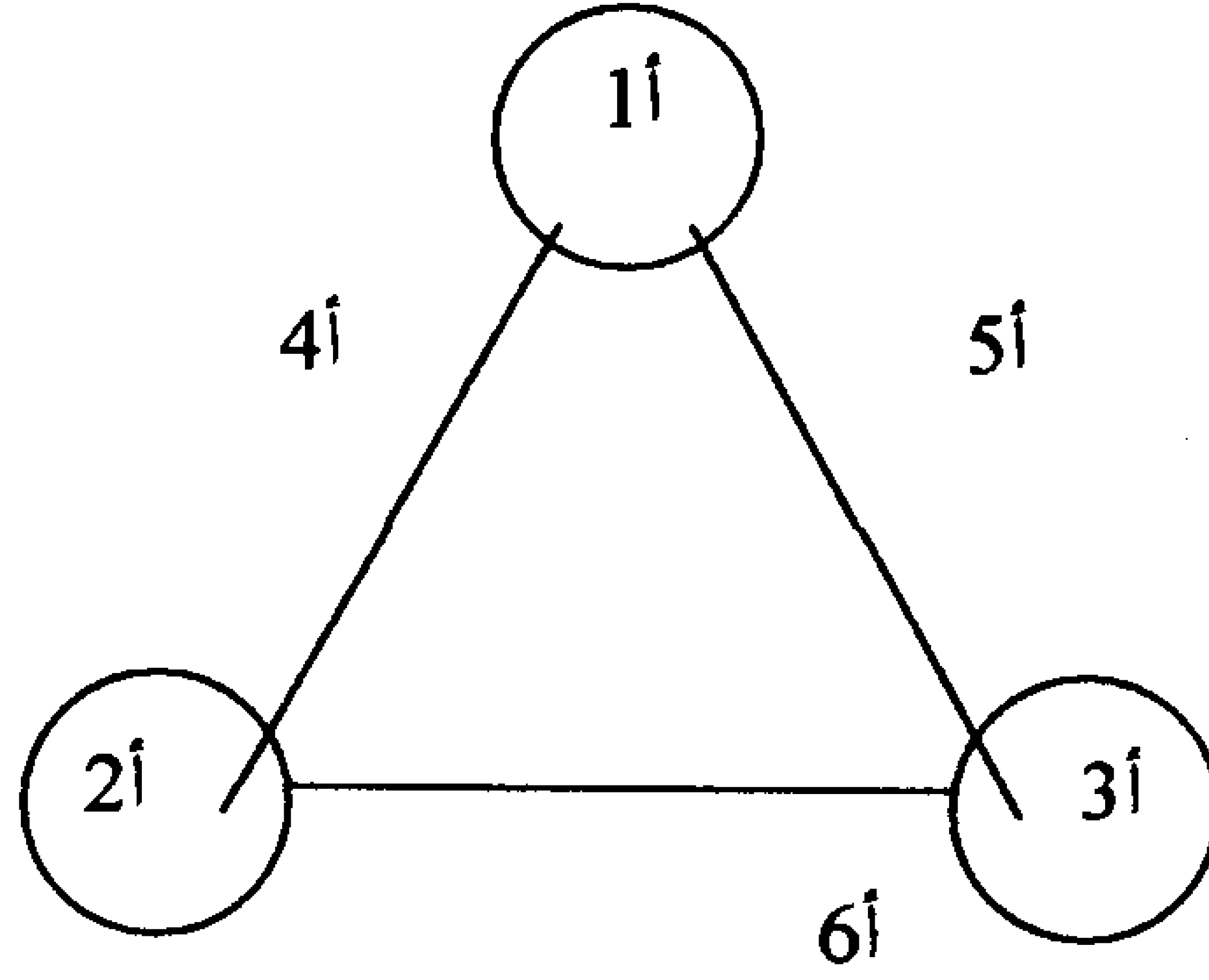
الذي في ذهن المتكلّم هو المتحكّم في المظهر التّركيبي وأنّ بيْن الطّرفين استرسالاً على النّحو التالي :

تصوّر سكوني ————————◄الطريق على طول الوادي
تصوّر حركي ———————— ◄ الطّريق يحاذي الوادي

إنّ العمليّة التصوّريّة قائمة عند لنقكير على علاقة المَعْلم Landmark بالمُنتقل Trajecteur وما ينشأ بينهما من ترابطات Connexions يقتضيها (ويبرزها) المحمول العلائقي Prédicat relationnel فما المحمول العلائقي؟ وكيْف يكون التصوّر إنطلاقا منه تصوّرا سكونيّا أو ديناميّا؟

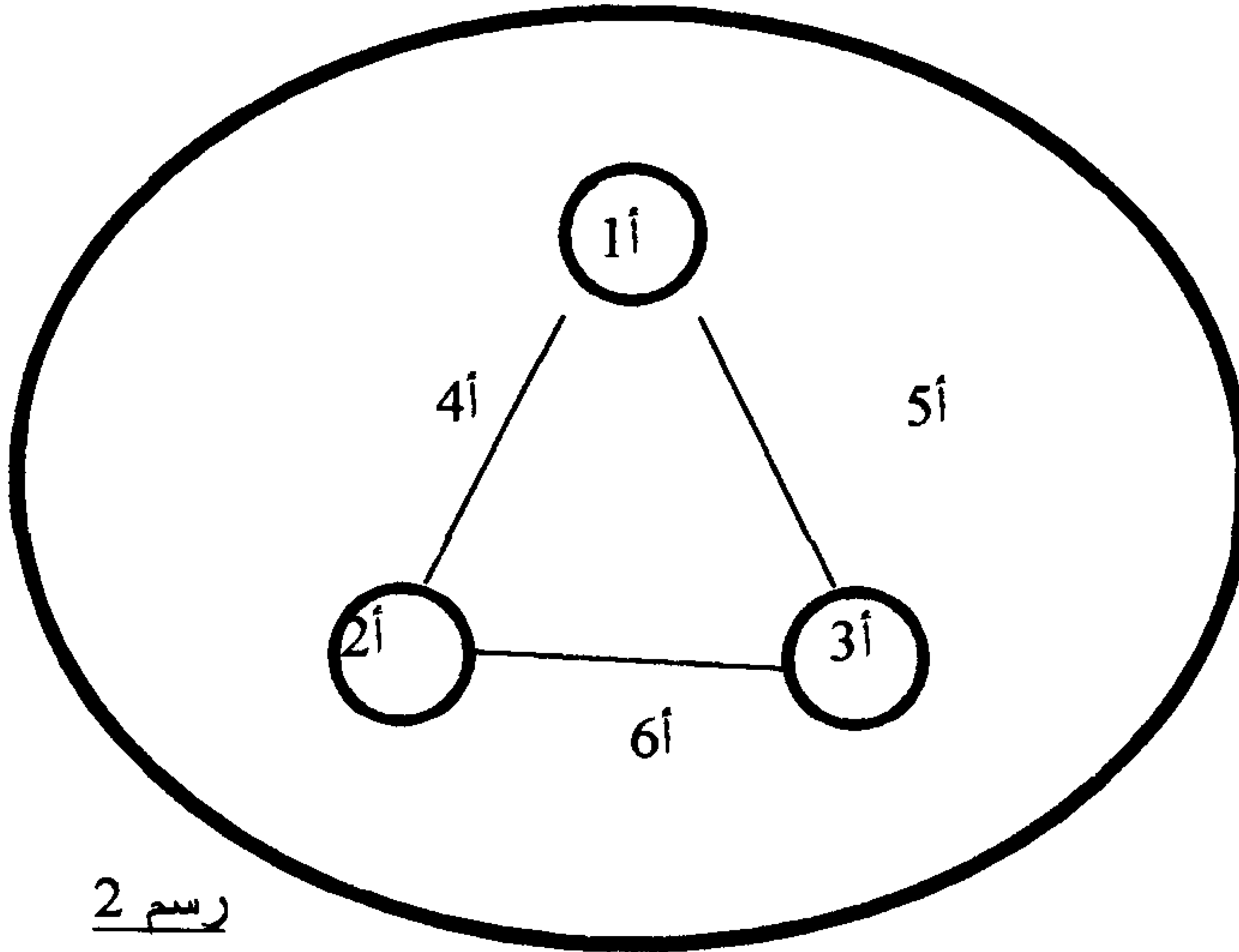
إنّ دلالات التّعبير اللّغوي تنقسم عموما قسمين = فهي إمّا محمولات إسميّة Prédicats nominaux أو محمولات علائقيّة Prédicats relationnels.
أمّا المحمول الإسميّ فيَقتضي ترابطات بيْنيّة Interconnexions بين مجمل الوحدات المتصوّرة ويعيّن أو يُبرز Met en profil المنطقة Région ، وحدّ المنطقة أنّها مجموعة من الوحدات مترابطة تعبّر عنها في اللّغة تعابير إسميّة من قبيل : أسرة، أركسترا، ثالوث، باقة، أسطول، محكمة [أي مجمل القضاه] إلخ (أنظر لنقكير 1991 : 116).

وأمّا المحمول العلائقي فيَقتضي جملة من الوحدات ويبرز لا المنطقة في مجملها بل التّرابطات Interconnexion القائمة بين هذه الوحدات. ولنا أن نفهم من كلام لنقكير أنّ كلّ نشاط هو محمول علائقي (1991 : 127). مثل المحمول الإسمي كلمة فريق Groupe والمحمول العلائقي كلمة معًا Ensemble والمحمولان حسب لنقكير (1991 : 125) لهما نفس المضمون التّصوّري وفق الرّسم (1) التّالي:



رسم 1

ملاحظة أ1 – أ2– أ3 تمثّل العناصر المساهمة وقد أخذت معزولة. في حين تمثّل أ4 أ5 أ6 عمليّات الرّبط التي تقيم الترابطات بين العناصر وهي عمليّات ذهنيّة. لكنّ البنية التّصوّريّة لكلا اللّفظين مختلفة فلفظة فريق من حيث هو محمـــول إسميّ يكون رسمه (الرّسم 2) على النّحو التالي :



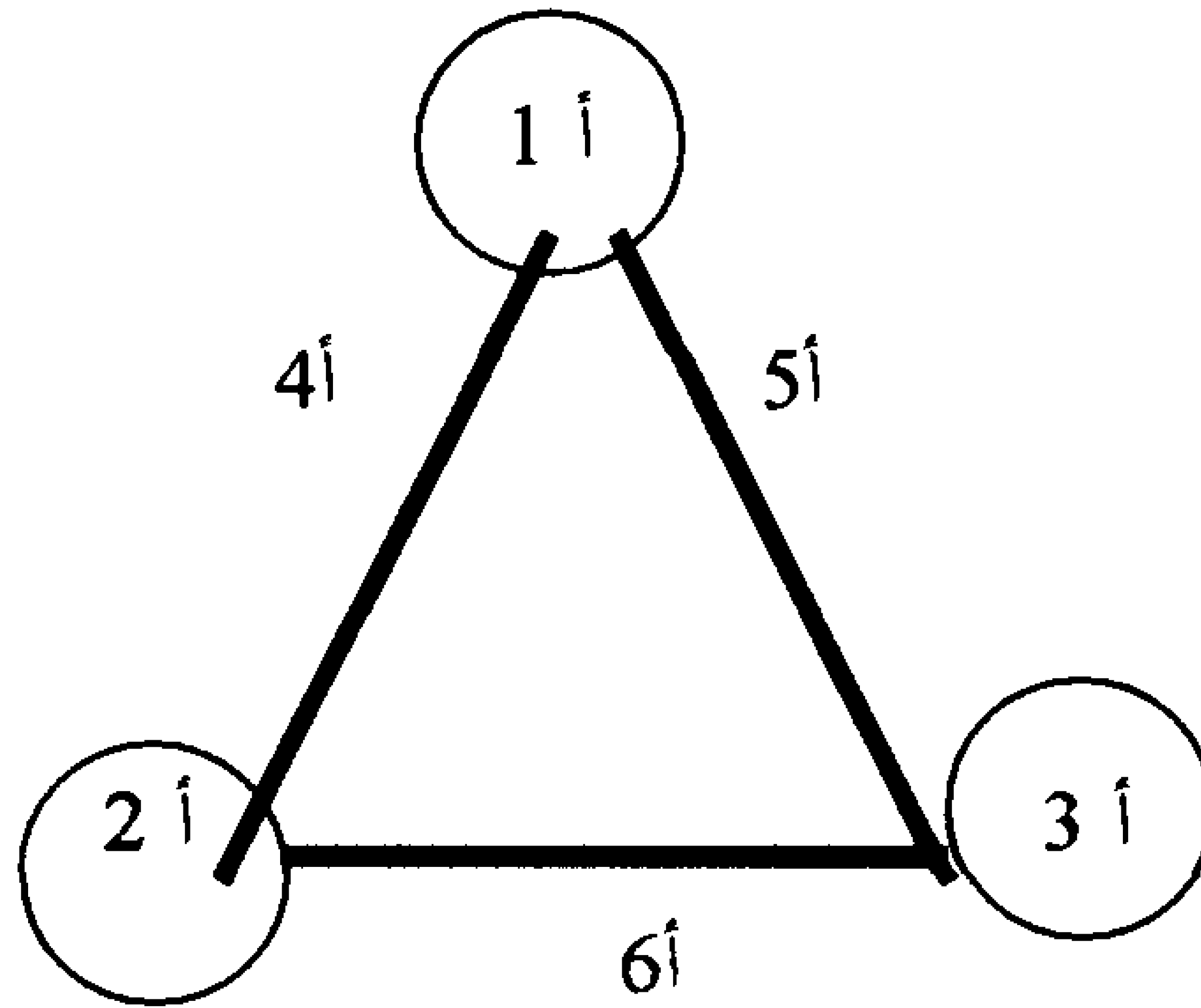
رسم 2

يقول لنقكير (1991 : 125) إن الحقل [الذي تمثّله الدّائرة] هو الذي يأتي المحمول الإسمي (فريق) مبرزا إيّاه وتكون عمليّات التّرابط بين العناصر المساهمة داخلة ضمن هذه المنطقة باعتبار تلك العناصر منتمية إلى المرتكزbase قائمة خارج المظهر Profil في حين أنّ العناصر أ1 وأ2 و أ3 لها دور المظهر Profil لكنّها لا تبلغ درجـــة البـــروز منفـــردة

[←من هنا رسم الخطّ الغليظ حولها متقطعا] بل مجتمعةً [ــــ←وهو ما تؤدّيه الدّائرة]. إنّ الدّائرة الكُبْرى لتمثّل المستوى الأرقى للتنظيم التصوّري.

نفس الرّسم (الرّسم2 أعلاه) ينطبق على ألفاظ مثل فرقة ، عائلة، جيْش، عصابة إلخ.

أمّا المحمول العلائقي (معًا) فإنّ رسمه (الرّسم3) يكون كالتّالي :



رسم 3

إنّ كلمة معًا وفْق هذا الرّسم تبرز التّرابطات القائمة بيْن العناصر الثلاثة أي عمليّات الرّبط أ4 أ5 أ6. وإذن فإنّ المحمولات العلائقيّة لا تختلف عن المحمولات الإسميّة من حيث المضمون التصوّري Contenu conceptuel وإنّما هي تتميّز بإبراز الترابطات. إنّ نفس الرّسم (3) ينطبق على ألفاظ مثل تكاتف، تضامن، جسر إلخ.

إنّ المحمول العلائقي يعيّن أو يبرز Met en profil دائما التّرابطات البينيّة القائمة بين الوحدات ويفهم من كلام لنقكير (1991 : 124، 126 وما بعدها) أنّ هذه الوحدات تكون إمّا ضمنيّة أي مقتضاة Présupposées (مثال معًا) أو مصرّحا بها فهي مذكورة في الكلام وتُسْهم في صنع التّرابطات لكن ليْس بنفس الدّرجة أي أنّ هذه التّرابطات مثلما تؤدّيهَا الألفاظ تؤدّيها التّراكيب فَعلى صعيد التّركيب يأتي المحمول العلائقي ليبرز التّرابطات القائمة بين عنصرين غير متناظرين أحدُهُما يمثّل المنتقل Trajecteur وهو عبارة عن الصّورة Figure في هذه العلاقة وهو ما قد يُفهم منه أنّ المعلم يكون له بمثابة الخلفيّة Fond فالمعلم في التّركيب اللّغوي لهُو من المساهمين البارزين في صنع الترابطات وبالإنطلاق منه يُلمَحُ المنتقل، وإذن فإنّ العلاقة التي يصنعُها المحمول العلائقي بين المعلم والمنتقل غير متناظرة فأحد الطرفين مختلف عن الآخر. إنّ انعدام التّناظر هذا (أي ضرورة أن يكون أحد العنصرين هوالمعلم والآخر هوالمنتقل) يكون موجودا حتّى في الأقوال القائمة على التّناظر فمثلا القولانْ :

(س) يشبه (م) و (م) يشبه (س)

ليسا متكافئين دلاليّا ففي القول الأوّل (م) المعلم هو أساس المرجع في تقويم (س) الذي هو المنتقل. وفي القول الثاني إنقلبت الآية.

إنّ كلّ كلام مشتمل على محمول علائقي سواء أبرز هذا المحمول العلائقي سيرورة Processus شأن الأفعال أو علاقة غير زمنيّة Relations atemporelles شأن الحروف (على ، في ، من إلخ) والصّفات وبعض الأسماء فإنّه يمكن إخضاعه للرّسم التّصويري معلم/ منتقل.

إنّ المعالم Landmark والمُنتقلين Trajecteurs أنواع وذلك من حيث البنية اللّغويّة فقد يذكران معًا في الجملة ويكون كلّ منهما :

– منطقة Régions فكلاهما عبارة إسميّة مثال: الكتاب فوق الطّاولة

منتقل معلم

والعلاقة بينهما غير زمنيّة

- سيرورة فكلاهما تعبير بفعل مثال : خرج زيد قبل أن يشرع عمرو في الغناء
منتقل معلم

أو يذكر أحدهما ويكون الآخر مفهوما من السّياق مثال :

هو يعمل سريعًا
منتقل

حيث يمثّل يعمل المنتقل . لكنّ المعلم غير مذكور، ويمكن أن نقدّر أنّ هذا المعلم يُمثّله معيَارٌ من السّرعة يتجاوزه المنتقل ويكون تقْدير جملتنا هو يعمل بسرعة تتجاوز السّرعة المعتادة.

إنّ كلّ تركيب إذ يشتمل على محمول علائقي يأتي ليبرز Met en profil التّرابطات القائمة داخله بين المعلم والمنتقل، يبرزها في شكل تركيبيّ مّا وفي صورة تركيبيّة مّا هذا الشّكل أو هذه الصّورة التّركيبيّة تتحكّم فيها طريقة التّصوّر La Conceptualisation وطريقة التّسجيل L'enregistrement مع خضوع هذا التّسجيل نفسه لطريقة التّصوّر لا محالة.

إنّ كلّ تصوّر يتطلّب وقتا معيّنا لتسجيل الوضعيّة التي هي موضوع التذكّر أو التّخيّل وهو ما يسمّى بزمن التصوّر Temps de Conceptualisation وهو غير الزّمن المتصوّر Temps Conçu ، فهذا موضوع التّصوّر والأوّل طريقة التّصوّر أوْ وسيلة التّصوّر. يحـدّد لنقكـير (1991 : 130) العلاقة بينهما بقوله " حين نتذكّر مقطعا حدثيّا مّا أو نتخيّله فإنّ لنا القدرة العقليّة La faculté mentale على جعل سير الأحداث سريعا أو بطيئا، فاستحْضارنا ذهنيّا للمراحل الضروريّة لتغيير عجلة على سبيل المثال قد لا يتطلّب منّا سوى بضع ثوان في حين أنّ إنجاز هذا التّغيير في الواقع يتطلّب وقتا أكثر بكثير".

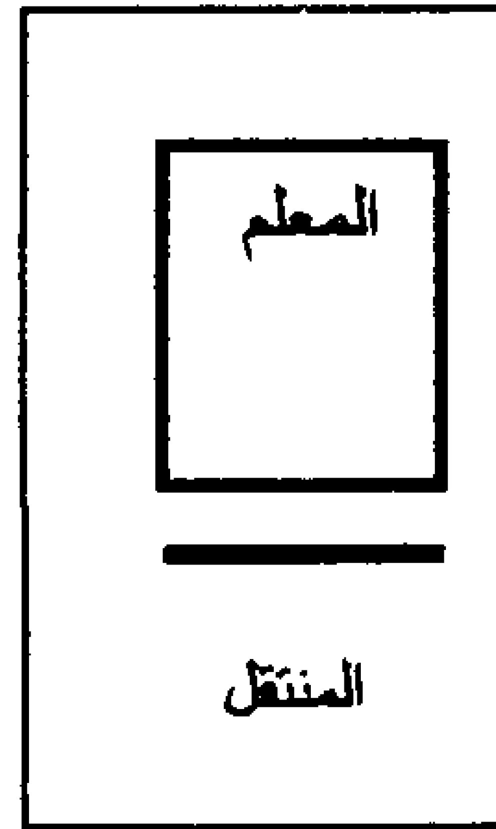
إنّ قول لنقكير بقدرة المرء الذهنيّة على التّحكّم في جعل تصوّر الأحداث سريعا أو بطيئا يعني أنّ هذا التّصوّر يمكن أن يكون ديناميّا Dynamique أو سكونيّا Statique ويترتّب عليه أنّ تسجيل تلك الأحداث يكون إمّا مرحليّا Séquentiel أو إجماليّا Global. إنّ هذا التّصوّر في جميع مظاهر تنوّعه يتجسّد من حيث هو معنى في بنية تركيبيّة بحيث يكون أحدهما الدّال والآخر المدلول والعلاقة بينهما على غير ما شرّع دي سوسير. إنّ لتنوّع التصوّر أثرًا في تنوّع التّركيب بحيث تكون العلاقة بين المعلم والمنتقل في صورة حركية أو في صورة سكونيّة : مثـــال ج 1 = تُوجد طريق على امتداد النّيل

ج 2 = المُتنزّهُ يسير والنّيلَ

في كلتا الجملتين يتصوّر المتكلّم الوضعيّتين علىنحو مّا أو يريد تمكين المخاطب من تصوّرهما على نحو مّا.

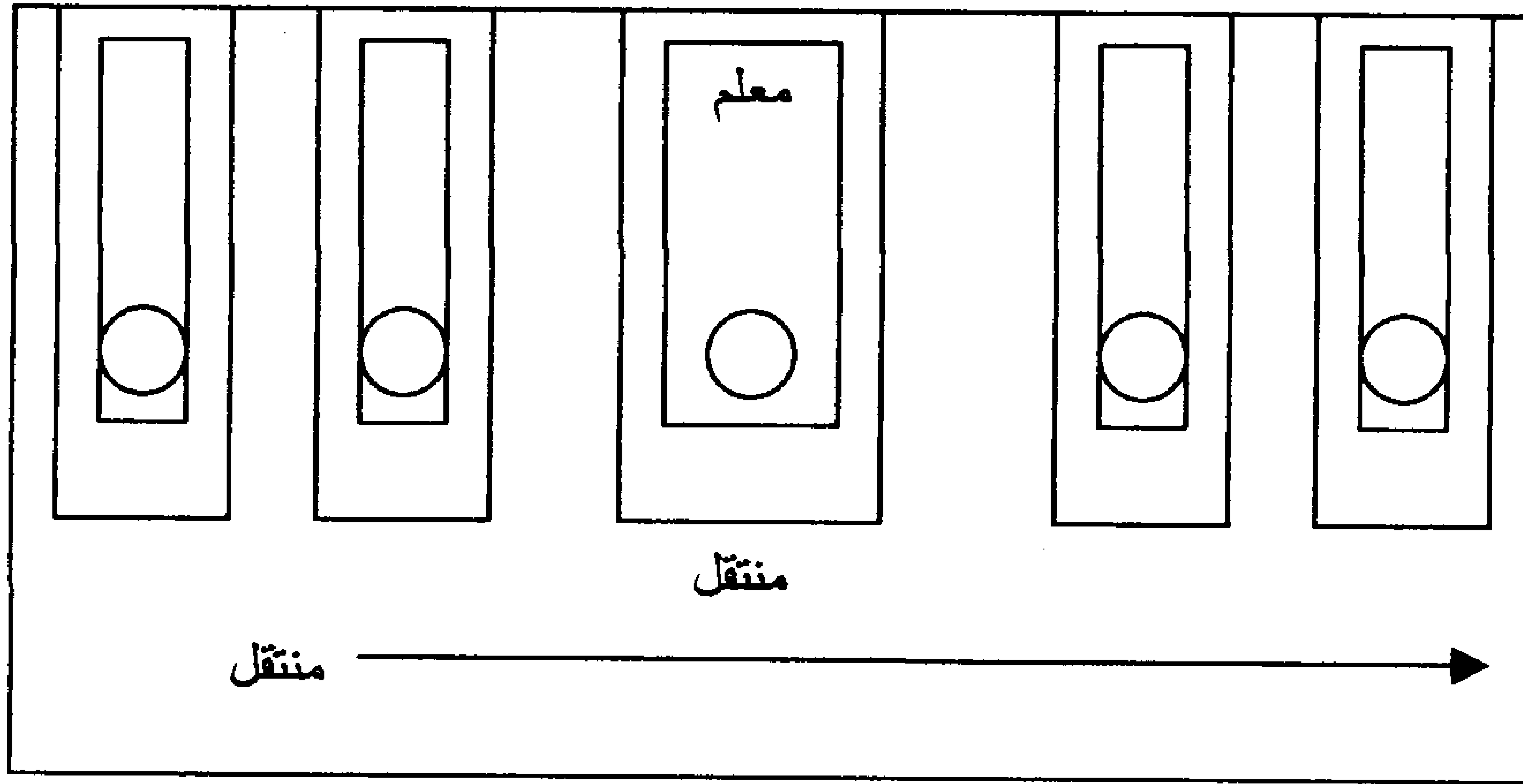
يمكن أن نرسم الجملتين على النّحو التالي :

رسم ج 1 :



رسم 1

رسم ج 2



رسم 2

المعنى في الجملتين يحيل على منتقل (لنقكير 1991: 128) يسلك سبيلا يحاذي المعلم لكن العلاقة المُمثّلة في الرّسم 1 علاقة سكونيّة ذلك أنّ المنتقل إنّما هو شيء ممتدّ يشغل السّبيل في كليته دفعةً واحدة وبالتزامن simultanément * فإنّ التّرابطات المُبْرزة تشكل كليّة واحدة Gestalt.

هذه العلاقة إلى جانب كونها سكونيّة فهي بسيطة. أمّا المنتقل في (رسم2) فهو جسم ضئيل إذا قارنّاه بالسّبيل الذي يسلكه وهو يشغل فيه مواضع متتالية لا متزامنة وهذا يقتضي وجود صور منفصل بعضُها عن بعض تشكل كلٌّ واحدة منها موضعا مخالفا شيئا مّا للمعلم.

فالعلاقة بين المعلم والمنتقل علاقة ديناميّة وهي إلى جانب ذلك علاقة معقّدة لكنّها تستمدّ انسجامها الدّاخلي من كون الحالات (الخمس في رسمنا) التي تكوّنها متصوّرة Conceptualisées على أنّها أحداث موزّعة على محور زمني واحد.

أمثلة أخرى: أمثلة من قبيل ج1 : - طريق السّواقي بين الأشجار

- هو الآن في الطريق إلينا

[رأيت] رجلا ممتّطيا درّاجته

في جميع هذه الأمثلة التصوّر سكوني والعلاقة بين المعلم والمنتقل يُعبّر عنها لفظ العلاقة فيه سكونيّة بيْن، في، ممتط = حرف جرّا أو ظرف أو صفة

أمثلة من قبيل ج 2 : تمرّ السّواقي بين الأشجار

هو الآن يقطع الطّريق إليك

[رأيت] رجلا يمتطي درّاجته

يترتّب على التّصوّر الحركي في علاقة المعلم بالمنتقل عمليّة عرفانيّة (أو ذهنيّة) يسمّيها لنقكير عمليّة التّسجيل المرحلي Enregistrement séquentiel ويترتّب على التصوّر السّكوني عمليّة التّسجيل الإجمالي Global.

مثال :

ج1 الطّريق يمتدّ على طول البحر

التسجيل فيها مرحلي وذلك على النّحو التّالي =

المتصوّرون=المتكلّم والمخاطب(م)

هذه الجملة ككلّ جملة في المحادثة لها 3 أطراف ← التصوّر= دلالة الجملة أو مضمونها (ت)

زمنالتصوّر (ز)

ت

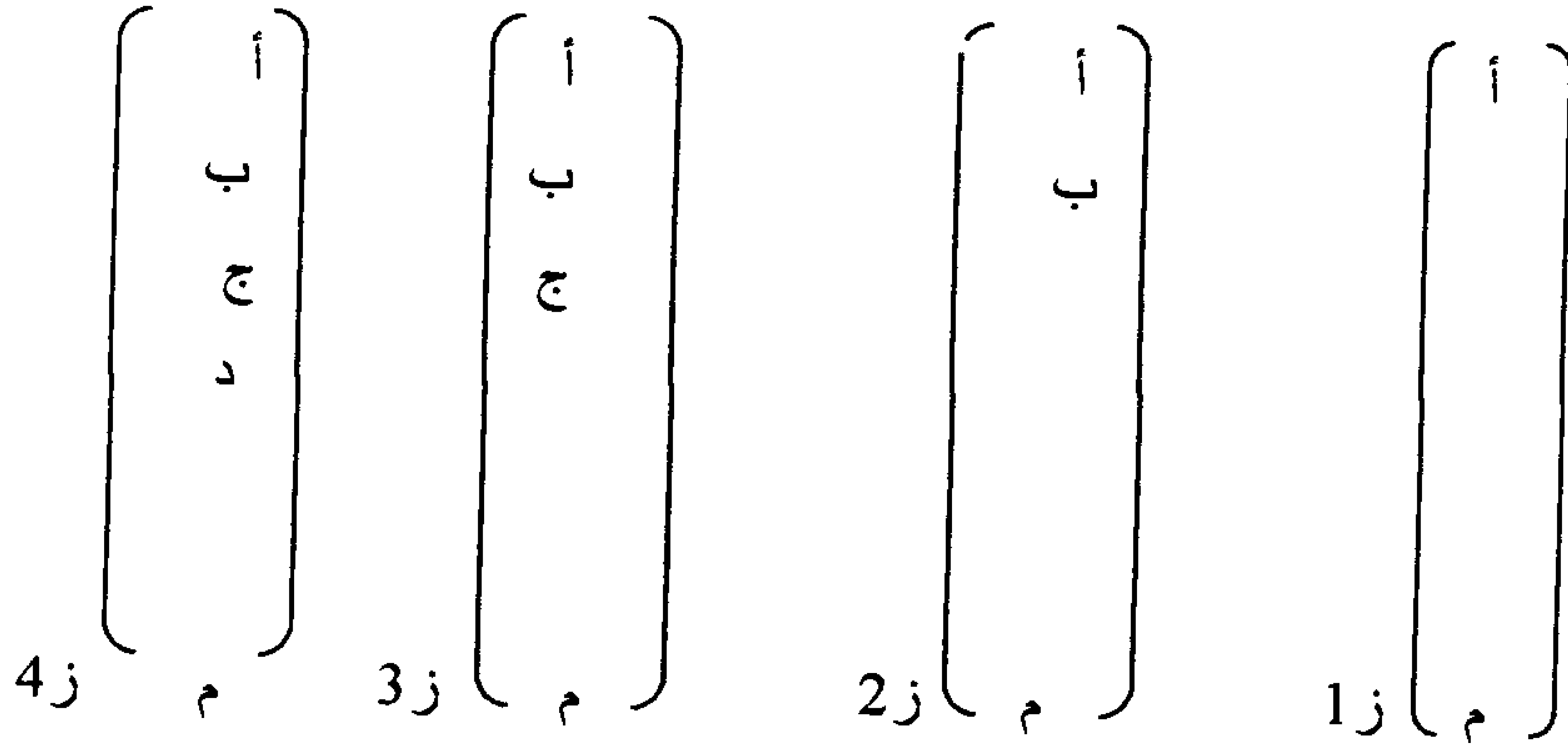
م ز

إنّ فعل يمتدّ يجعل الوضعيّة مقسّمة إلى عدّة حالات هي مثلا أ – ب – ج – د، فتكون طريقة التّسجيل في ج1 مرحليّة على النّحو التالي :

[أ ... م] زأ < [ب ... م] ز2 < [ج ... م] ز3 < [د ... م] ز4

يقول لنقكير (1991 : 131 – 132) عن مثل هذا الرّسم " إنّه يشير إلى أنّ تمثّل هذه الحالات يتمّ بالتّسلسل في زمن التصوّر [بثّا وتلقيّا] فالمتصوّر (م) يُنشط Met en activité الحالة أ في زمن 1 والحالة ب في زمن 2 إلخ(...) إنّ الفعل محمول زمنيPrédicat temporel من حيث إنّ الوضعيّة فيه تُتابع حالةً بحالة أثناء تطوّرها في الزّمن المتصوّر Temps conçu وطابع الفعل الدّيناميّ يعكس التحوّلات المتلاحقة التي فيها تشتقّ dérive كلّ حالة من الحالة السّابقة لها".

ج2 = الطّريق على امتداد البحر
التّسجيل فيها إجمالي والرّسم الملائم لها هو التالي :



يقول لنقكير " (1991 : 131) إنّ التّصوّر [في مثل هذه الحالة] يصبح شيئا فشيئا أكثر تبلورا فالحالة (أ) تُنشط في ز1 وتبقى نشطةً Actif عند التّصوّر. يأتي تنشيط الحالة ب ليضاف إليها في ز2 وهكذا دواليك. إنّ التّسجيل الإجمالي يتطلّب مرحلة تكوّن وتتواصل هذه المرحلة إلى أن تكون جميع الحالات (أ ←—— د. هُنا) متزامنة في نشاطها وتؤخذ على أنّها صورة كلية بسيطة". إنّ هذه العلاقة المتحولّة بين المُتصوّر Conceptualisateur والتصوّر Conceptualisation سكونا وتحرّكا يسمّيها لنقكير – وقد لا يصحّ مقترحنا في تعريب المصطلح الإنقليزي لتعقده – العلاقة التأويليّة Construal Relation (لنقكير 1991 : 130). يُعرّف لنقكير مصطلح Construal بالقول (لنقكير،1997 : 250) : " هو بَراعتنا المتعدّدة الوجوه في أن نتصوّر الوضعيّة الواحدة ونرسمها بطرائق مختلفة".

على هذا النّحو كان العرفانيّون يرون أنّ بيْن التّركيب والمعنى استرسالا مّا وأنّ المعنى هو صانع هذا الإسترسال يقول لايكوف (1987 : 291) " يمكن أن نحدّد المعنى الذي للبنى النّحويّة بأنْ نزاوج مباشرة بين مظهر البنية التّركيبي وبين المنوال

العرفاني المؤمثل الذي يمثّل معنى تلك البنية(...) إنّ الكثير من تفاصيل البنى التّركيبيّة هي نتيجة لمعاني هذه التّراكيب على نحو ما يرى لنقكير 1986".

يستلهم ميشيل شارول Michel Charolles (1999 : 104- 108) مفهوم لايكوف للمنوال العرفاني المؤمثل كما يقول هو نفسه ويُحاول في مبحث من مباحث دراسته المحال عليها وهو بعنوان " الجملة باعتبارها منوالا عرفانيّا مؤمثلا" (م. ع. م) أن يردّ طائفة من الجمل إلى صورة واحدة أو رسم واحد وهذه الجمل هي مع تحوير أسماء الأعلام:

1 – ربط زيد درّاجته

2 – ربط زيد كلْبه إلى الشّجرة

3 – ربط زيد كلبه إلى شجرة بسلسلة

4 – ربط زيد كلبه

يرى شارول أنّه تُوجد صورة جامعة بين هذه الاستعمالات المختلفة ذلك أنّ فعل ربط يُترجم نحويّا في منوال عرفانيّ مؤمثل أو رسم عمل مولّد Schéma génerique d'action مأتاه تجربتنا المشتركة، ومدار هذا الرّسم أو (م. ع. م) على صورة نلمحها في التّراكيب المذكورة على اختلافها وهي أنّ كيانا مّا متحيّز في موقع مّا من الفضاء يُلابس كيانا آخر له موضع مختلف عنه وأنّ هذه الملابسة كانت بفعل قُوّة مّا.

إنّ هذا م. ع. م. يجعل الجمل المذكورة وهي مختلفة جدّا من النّاحية التّركيبيّة بمقياس النّحو التّوليدي على الأقلّ، جملا قائمة في ما بينها على الاسترسال. إنّ الاسترسال بين الدّلالة أو التّصوّر وبين التّركيب يتمثّل في تصرّف المتصوّر Conceptialisateur في ذلك المنوال العرفاني المؤمثل بتبئير المتكلّم في كلّ مرّة جانبا من الجوانب المتعلّقة بالرّبط كما يقول شارول. إنّ الجملة (4) على سبيل المثال قد لا يفهم منها أحدّ أنّ زيدا إنّما ربط رأس كلبه بذنبه وإذن فإذا لم يُذكر في مثل هذه

الإستعمالات مكان الرّبط (كما هو في الجملة2) ولا الأداة التي وقع بها الرّبط (كما هو في المثال3) فلأنّ المتكلّم يريد أن يبرز فحسبُ كون الكلْب موضوع الحديث لم يعد حُرّا في تحرّكه.

ما اقترحه شارول هنا قريب جدّا من منوال ديكليه J. P. Désclès (ديكليه 2001) المتعلّق بالدّلالة الثابتة L'invariant Sémantique أو النّموذج العرفاني الأعلى Archétype Cognitif وكيف تأتي الأوائل الدّلاليّة العرفانيّة الكبرى Les primitives sémantiques لتلوّن تلك الدّلالة الثابتة في كلّ مرّة بلون معيّن بحسب موقف المتكلّم التّصوّري فينتج عن ذلك في كلّ مرّة تركيب من نوع مخصوص فههنا إسترسال بيْن المعنى والتّركيب وتحكّم من المعنى في ذلك التّركيب. من هذه الأوائل الدّلاليّة الكبرى ثلاث هنّ الأوائل الثّابتة Les primitives Statiques والأوائل الحركيّة Les primitives Cinématiques والأوائل الدّيناميّة Les primitives dynamiques (والدّيناميّة هي الحركيّة لكن مع تحكّم فاعل الحركة في هذه الحركة)، إذا ضُرب إذنْ النّموذج العرفاني الأعلى أو الدّلالة الثابتة في إحدى هذه الأوائل العرفانيّة نجم تركيب مخصوص ؛ نأخذ مثالا على ذلك فعل (تقدّم) (Avancer) (وهو نفسه الفعل الذي اشتغل عليه ديكليه). إنّ لـ " تقدّم" دلالة ثابتة هي " إمّا الابتعاد عن حدّ Frontière أو الاقتراب من حدّ".

هذه الدّلالة الثابتة إذا ضربت في الأوائل الدّيناميّة أعْطتنا جملا من قبيل :

- تقدّم زيْد خطوة
- تقدّم الجنديّ نحوي

ففيها يكون الفاعل عادة يحمل سمة [+ حيّ] و [+ عاقل] وإذا ضربت في الأولائل الحركيّة أعطتنا جملا من نحو :

- العاصفة تتقدّم
- الوقت يتقدّم
- العمل يتقدّم

وصورتها النحويّة أن المركّب الإسمي فيها يكون كيانا متحركا. وإذا ضربت في الأوائل الثابتة Primitives Statiques أعطتنا جملا من قبيل :

- تقدّم حائطي في منزل جاري قليلا
- يتقدّم البحر في البسيطة
- يتقدّم الرّأس في البحر
- تتقدّم قريش سائر العرب إلخ.

وصورتها النّحويّة أنّ الفاعل فيها يكون كيانا جامدا. يرى ديكليه(200 : 2) " أنّ هذه الأوائل تسهم في هيكلة معجم اللّغة ولكنّها تسهم أيضا في وصف أهمّ العمليّات الإنحائية La grammaticalisation التي تحدث في اللّغات".

إنّ الاسترسال بين الدّلالة كما تظهر على صعيد التّصوّر وبين التّركيب الذي ينشأ عنها قد يتجلّى في الدّراسات اللّغويّة ذات المنحى العرفاني في صور أخرى وبواسطة مفاهيم أخرى منها مفهوم : "الشبكات الحدثيّة Les grilles événèmentielles " كما جاء عند أصحاب كتاب اللّسانيات العرفانيّة (دلباك N. Delbecque 2002 : 103-116).

قائمة المصادر والمراجع

-M. Charolles : et B. Combettes 1999. Langue Française n° 121, contribution pour une histoire récente de l'analyse du discours.
- J. P. Désclès : 2001 : Polysémie Verbal. Coll. La polysémie. La Sorbonne.
-Nicole Delbecque (Éd) (2002) :
- Linguistique Cognitive.
-Champs linguistiques Eds Duculot.

-M. Galmiche (1975) : Les Sémantique gènèrative
- G. Lakoff (198 : Women, fire, and dangerous things.
- Rlangacker : (1991) : Les noms et les verbes Revue Communications N° 51.
-R. Langacker (1997) :
- The Contextual basis of Cognitive
- Semantics; in Language and Conceptualization. Cambridge University Press.

الاستبدال و الاسترسال

عبد العزيز المسعودي*

1- مقــدّمــة :

الاستبدال من أهم المفاهيم التي تتحدد في ضوئها ظاهرة التكلس المعجميّ على اختلاف درجاتها, فتعذر استبدال جميع العناصر المكوّنة لمتوالية مّا يعتبر دليلا على التكلس, وإمكانيّة استبدال البعض من عناصر تلك المتوالية دون البعض الآخر يعني التكلس الجزئـــــــيّ , و إذا كانت كل العناصر قابلة للاستبدال تعلّق الأمر عندئذ بتركيب حرّ .

ويمكن تصنيف الاستبدال ثلاثة أصناف, حسب درجة التماثل و الاختلاف بين الطرف المستبدَل و الطرف المستبدَل بــــه:

- **الصّنف الأول:** إذا كان المستبدل(أ) و المستبدل به (ب) مختلفين شكلا و معنى, تعلق الأمر بعملية استبدال نموذجية لأن مفهوم الاستبدال يعني بداهة تعويض عنصر بعنصر آخر مختلف من حيث الشكل و المعنى.
- **الصّنف الثاني:** إ ذا كان (أ) و (ب) مختلفين شكلا , متماثلين معنًى ضمن نفس السياق التركيبيّ, سمّيَ (ب) بديلا مرادفا variante synonymique [1] و تعلّق الأمر باستبدال مترادفات . مثال: أبد/ أمد الدهر .
- **الصّنف الثالث :** إذا كان (أ) و (ب), متماثلين معنى ضمن نفس السياق التركيبيّ , مختلفين جزئيّا من حيث الشكل , سمّيَ (ب) بديلا معجميّا variante lexicale , و تعلّق الأمر بعمليّة إبدال أي تعويض بديل معجميّ ببديل آخر. مثـــــــال : نعومة أظفاره/ أظافره .

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

[1] Guiraud (P)1973 , p 88

المفهوم الأول نميّز في ضوئه بين المتواليات المتكلسة كليّا و المتواليات الحرّة كليّا, والمفهومان الثاني و الثالث نحتاجهما في وصف المركّبات شبه المتكلسة أي الدرجات الوسطى المسترسلة بين قطبي التكلس التام والحرّية التّامة. وأهمّ درجات مسترسل الحرّية و التكلس يمكن أن نوضّحها بالأمثلة التّالية :

- مثال لحرّية التركيب :

○ (أ) - **لا أفعل ذلك أبدا.** في هذا المثال يمكن استبدال" **لا**" بـــ لن أو لم و"**أفعل**" بـــ : أقوم أكتب, أكلم , أرسم , أسافر ..الخ (حسب المقام) و" **ذلك** " بـــ : كذا/ هذا / هذا الأمر /... و "**أبدا**" بـــ : / إطلاقا / مطلقا/ إلى الأبد/ البتّة ....الخ .

- مثال للتّكلس التام :

○ (ب) – **لكلّ مقام مقال** في هذا المثال لا يمكن أن نستبدل ***لكل*** بـــ *لبعض* و لا يمكن أن نستبدل ***مقام*** بـــ *سياق* ولا ***مقال*** بـــ *مقالة* أو كلام ...

– أمّا التكلّس الجزئيّ فهو درجات يمكن أن نمثّل لها بـــ:

– (ج)- **الصيف ضيّعتِ اللّبن,** في هذا المثل لا يمكن استبدال الصيف بالربيع أو الخريف...الخ, ولا اللبن بالحليب أو الماء...الخ, ولا نقول أضعتِ أو ضيّعتَ بدلا من ضيّعتِ ...الخ. ورغم امتناع كل إمكانيات الاستبدال المذكورة سابقا نجد في مجمع الأمثال للميداني بديلا آخر لهذا المثل هو : **في الصيفِ ضيعتِ اللبن** . في هذه الحالة يتعلق الأمر بمحور استبدال واحد و بإمكانية استبدال واحدة تتمثل في تعويض المفردة **الصيف** بالمركب **في الصيف** .

-(د) – " **لا يحرّك** / لم يحرّك/ لن تحرك/ لن يحرّكوا...**ساكنا** " : في هذه العبارة محورَا استبدال الأول في موضع النّفي و الثاني في موضع الفاعل, ولئن كان جدول الاستبدال محدودا في المحور الأول لا يتجاوز الإمكانيات الثلاث فهــو في المحور الثاني يتسع ليشمل نظريا كل الضمائر العربية و كل الأسماء التي يُفترض أن تعوضها (الرجل الولد العمّال الطالبات ....الخ) .

كل هذه الأمثلة تنتمي إلى درجات من التكلس مختلفة , المثال (ب) أكثرها تكلسا بحكم انعدام حرية التركيب بجميع أشكالها أي امتناع جميع عناصر الجملة عن الاستبدال, و (ج) أقل منه تكلسا نظرا لوجود شكل واحد من أشكال الحرية , والمثال(د) أقل من(ج) تكلســا و أكثر منه حرية, والمثال (أ) هو الأكثر حرية إذ تنعدم منه كل أشكال التكلس, و تتوفر فيه إمكانيات الاستبدال في جميع مواضع التركيب, وهكذا يمكن أن نواصل تعديد الأمثلة المتباينة في مراتب الحرّية و التكلس .

ضمن هذا الإطار يمكن الإقرار أيضا بوجود حدود مائعة بين التكلس وحرّية التركيب إلى جانب وجود درجات من التكلس منها- حسب جاك لورو Lerot J.[2] - التركيبي و المعجمي و الدلالي ,على سبيل المثال لدينا في العربية استعمالان مختلفان- من حيث درجة التكلس - للجملة **<u>جس نبضه</u>** :<u>الأول</u> جرفي في قولنا *جس الطبيب نبضه* و<u>الثاني</u> اصطلاحي مجازي في قولنا *جس نبض العدو* بمعنى اختبره ليعرف نواياه, الأول متكلس تركيبيا و معجميا نظرا إلى التلازم اللفظي بين *جس* و *نبض* اللتين فقدت كل منهما خصائصها الجدولية, والثاني متكلس تركيبيا و معجميا ودلاليا لأن العبارة اكتسبت مدلولا إجماليّــا لا يستخلص إلا جزئيا من دلالة مكوناتها

يمكن أيضا الانتقال الفوري من الحرّية إلى التكلس بتغيير طفيف في التركيب, مثلا ســبق أن اعتبرنا – **لا أفعل ذلك أبدا** – تركيبا حرّا لكن إذا حوّلنا الظرف" أبدا" إلى مركــّب وأضفنا إليه كلمة **الآبدين** أو **الأبدين** أو **الآباد** أو **الأبديّة** أو **الأبيد**... (انظر الأبدال الموالية من 1 الى 18) أصبح مثلا أي تركيبا متكلّسا:

1) لا أفــعـــل ذلك أبيــد الأبِــيـــد(1) [3]
2) لا أفــعـــل ذلك **أبــد الأَبــــيد** (1) (6) (7)

---

[2] Lerot (J) : 1993;p 346.

[3] الأرقام بين قوسين تحيل على المصادر , انظر قائمة المصادر في آخر البحث.

3) لا أفــــعــــلهُ	**أبَـــدَ الأَبـــــيد (4)**
4) لا آتيه	**أبَـــدَ الأَبـــــيد (5)**
5) لا أفـــعــــل ذلك	أبـــد الآبـــاد (1) (6)
6) لا أفـــعـــله	أبـــد الآبـــاد (4)
7) لا آتيه	أبـــد الآبـــاد (5)
8) لا أفـعل ذلك	**أبد الأبدين** (الجمع للتّعظيم والتشنيع) (1)
9) لا آتيه	**أبـــد الأبَـــدين (5)**
10) لا أفـــعـــل ذلك	أبـــد الآبـــدين (1) (6) (7)
11) لا آتيك	أبـــد الآبـــدين (7)
12) لا آتيه	أبـــد الآبـــدين (7)
13) لا أفـــعـــله	أبَـــدَ الآبـــدينَ(1) (4) (7)
14) لا أفـــعـــل ذلك	**أبـــد الأبـــديّة (1) (6)**
15) لا آتيه	**أبـــد الأبـــديّة (5)**
16) لا أفـــعـــل ذلك	أبـــد الأبـــدِ(3)
17) لا آتيك	أبد الأبد (7)
18) لا آتيه	أبد الأبد (5)

وبخصوص علاقة **لا أفعل ذلك أبدا** بالأبدال 1 إلى18 نلاحظ ما يلي:

أولا : يذكّرنا صالح الماجري[4] بأن المثل باعتباره متوالية متكلسة هو في الأصل ملفوظ حرّ يتلفظ به متكلم معيّن و عملية ضرب المثل أول مرّة تحدث بانتقال العبارة من الاستعمال الفردي إلى مجال الاستعمال الجماعي أي تصبح جاهزة للاستعمال وعلى ذمة أفراد المجموعة اللسانية أيّا كان المتكلم . ولا شك في ما رآه الأستاذ الماجري لأنه مندرج ضمن تحديد القوانين العامة لضرب الأمثال , غير أنه من

---

[4] Mejri(S) , :2001 , p 13

المفيد أن نواصل ضمن نفس التصور ونتساءل عن حالة الملفوظ المثلي أثناء تلك العملية : أ يظل الملفوظ الحرّ على ما كان عليه قبل النقل , محافظا على نفس البنية الشكلية وبالتالي ما يحدث بعملية النقل هو إبرام ضمني" لعقد سيميائي دائم بين دال في شكل جملة أو أكثر ومحتوى دلالي يحمله ذلك الدّال."[5] أم تصاحب عملية النقل تغييرات بالزيادة و الحذف ؟ لاشك أن جميع هذه الاحتمالات وارد فبقاء بنية الملفوظ بلا تغيير هو القانون الغالب كما نفترض واختزال المثل وارد خاصة بعد رواجه[6], والزيادة في لفظ العبارة الحرّة أثناء نقلها إلى الأمثال حقيقة تؤكدها معطيات المدونة . فإذا قارنا قائمة الأمثال من 1 إلى 18 بالعبارة **لا أفعل ذلك أبدا** وهي التركيب الحر الذي نفترض أنه الأصل المتولدة عنه **البدائل** المثلية لاحظنا زيادة في اللفظ (أبد الأبيد / الأبد / الآباد ....). هذه الزيادة يمكن أن تندرج ضمن ما سمّاه ابن جنّي" تقوية اللفظ لتقوية المعنى " [7] وقد مثّل لذلك بـالفعلين" خشن " و"اخشوشن" معتبرا معنى خشن دون اخشوشن لما فيه من تكرير العين و زيادة الواو. ومثـّل لذلك ابن يعيش بالمصادر التي " زيدت فيها زوائد للإيذان بكثرة المصدر و تكريره (...) و ذلك قولك في الهدر التّهدار ...وفي اللعب التّلعاب ...و في السّير التسيار...لمّـا أردت التكثير عدلت عن مصادرها و زدت فيها ما يدلّ على التكثير لأنّ قوّة اللفظ تؤذن بقوّة المعنى "[8] وإذا كانت الزيادة في الأفعال والمصادر بالحروف فالزيادة في العبارة"المثلية بالكلمات ومن أنواع الزيادة اللفظية تكرير نفس الكلمة مع تغيير ما يقتضيه التركيب (المثال 1-16 - 17-18) أو زيادة كلمة تشارك الأولى في الجذر المعجمي وتخالفها في البناء الصرفي(2- 5 - 8- 10- 14 الخ).فهذه الظاهرة اللفظية " إن لم تفد معنى زائدا فإنها تفيد فضل تأكيد

---

5. Mejri (S) ,Idem .

6 مثلا ***لكلّ جواد كبوة*** هي اختصار لـــ"لكل صارم نبوة و لكل جواد كبوة و لكل عالم هفوة" و كذلك ***البادي أظلم*** أصلها " هذه بتلك و البادىء أظلم" ..الخ

7 ابن جني, الخصائص, باب قوة اللفظ لقوة المعنى , ص 584؟

8 ابن يعيش, شرح المفصل,56/6.

وبيان بسبب تكثير اللفظ به و قوّة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى "[9] وهكذا ينبهنا ابن يعيش إلى قانون التناسب أو التقابل بين اللفظ و المعنى فزيادة اللفظ دون مقابل مضمونيّ يعدّ خللا في الاستعمال و سوء تصرف يتناقض مع قانون الاقتصاد في المجهود والمواد ,أي أنّ الزيادة في الألفاظ مطردة مع الزيادة في المعنى سواء كانت الزيادة" كميـــّة " – إن جاز لنا القول – في حجم المضمون الدلالي , أو نوعيـــّة متمثلة في تأكيد المعنى الحاصل و تقويته و تثبيته, وإذا رمنا توضيحا دلاليّا لمفهوم التقوية اللفظية لاحظنا في المدونة المعاني التالية:

- المبالغة بتكرار كلمات مشتركة في نفس الجذر مثل: أبد الأبد و أبد الأبدية حيث اشتـــُقّ المتضايفان من الجذر/ أب د/ .
- التفخيم و التشنيع و التعظيم من خلال الصيغة الصرفية مثل الجمع في الأبدين وفيه دائما زيادة في حجم الملفوظ تتضح لنا بمقارنة البنية الصوتية في الكلمتين :" الأبد" و"الأبدين" (انظر البديلين 8–9).
- التأكيد: يظهر ذلك بالمقارنة بين التراكيب الثلاثة :

(أ) لا آتيه .
(ب) لا آتيه أبدا .
(ج) لا آتيه أبد الدهر.

في (أ) نفي مجرّد من كلّ تأكيد وفي (ب) نفي مطلق لأن " أبدا ظرف زمان للتأكيد في المستقبل"[10] والثالث نفي مطلق مؤكد مصدر التأكيد فيه الزيادة اللفظيّة أي الإضافة , إذا المعنى في(ب) أقوى من (أ) وفي (ج) أقوى من (أ) و(ب) , والتأكيد المضاعف في (ج) يجعله مع التكلس أقرب إلى صيغ الحلف بل إن الجاحظ قد اعتبر فعلا بعض الأمثال الواردة ضمن المدونة ممـــّا يقال في الحلف :" يقولون في الحلف

---

[9] ابن يعيش , شرح المفصل, 8/ 4.
[10] ديب(إلياس): 1993, ص110.

ما بلّ البحر صوفة و ما أقام رَضوى في مكانه"[11] (انظر 176 و 337), جاء أيضا في لسان العرب ضمن شرح المدخل **عوض** ما يلي " وقيل عوضُ كلمة تجري في مجرى اليمين ومن كلامهم : لا أفعله عوض العائضين ولا دهر الدّاهرين أي لا أفعله أبدا" ومن أدلتهم على أن عوض ليس اسما للزمان عدم قبوله التنوين لأنه حرف يراد به القسم فيقال في 51 **من ذي عوضِ** بلا تنوين, و في شرح الكافية تحليل تركيبي يوضح لنا كيف اكتسبت" عوضُ" معنى القسم يقول :" وقد تحذف الجملة القسَميـــّة لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالاّ عليها , نحو :لا أفعله عوضُ و عوض العائضين , وإنما كان كذلك لكثرة استعمال "عوض" مع القسم , مع أنّ معناه أبدا , و البتـــّة, ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم و لأجل إفادته فائدته قد يقدّم على عامله قائما مقام الجملة القسمية فيقال : عوضُ لآتينّك , وعوضُ ما آتيك لغرض سدّه مسدّ القسم."[12] وكون العبارة قالبا جاهزا للحلف و التأكيد يبرّر إلحاقه بالأمثال الحرفية الخالية من التصوير البلاغي فالمثل عند القدامى ليس فقط ما يتمثل به وإنما هو أيضا القالب أو المثال الذي يعمـــَل عليه غيره. وهو عند المحدثين " جملة غايتها تأكيد معنى أو توضيحه أو تمثيله في الأذهان "[13] و تحويل هذا النوع من التعابير من تراكيب حرّة إلى تراكيب متكلسة يقتضي زيادة في اللفظ و تقوية سيما وأن العبارة قالب يستعمل للتأكيد و يتضمّن معنى الحلف.

هل هذه الحوافز الدلالية إذن كافية لنقل مثل هذه التعابير من التراكيب الحرّة إلى الأمثال ولا سيما الأمثال ذات الدلالة الحرفية أم أن القدامى حشروها ضمن الأمثال وهي ليست منها[14] إذ قد يجوز حسبانها من التعابير الجاهزة أم نحن في نقطة استرسال تتقاطع فيها الأمثال مع المتلازمات اللفظية أو ما يسميه بوريدان [15]

---

[11] الجاحظ , الحيوان 352/4.

[12] الاستراباذي, شرح الكافية, 317/4.

[13] Tamba (I) : 2000 ; p 13.

Buridant التعبير غير الاصطلاحي أو غير المجازي , فلا يمكن بالتالي التوصل إلى تصنيف حاسم إلا بوضع طائفة من المقاييس الدقيقة تسعى إلى رسم حدود واضحة بين التعابير الشفافة و الأمثال الحرفيّة Proverbes littéraux حسب اصطلاح كليبارKleiber [16] وهي عملية تحتاج بحثا مستقلا ؟

إنّنا لا نتجاوز هذه الجزئية دون الإشارة إلى وجود تقاطع فعليّ بين بعض الأمثال و التعابير الاصطلاحية , وهو ما أشار إليه الأستاذ صالح الماجري حيث لاحظ أنّ طائفة من الأمثال الفرنسية المنفيّة تتكون من جزأين جزء يمثل النفي في حدّ ذاته و جزء يشمله النفيُ و يقبل أن يستعمل مستقلا , فالعبارة الاصطلاحية Il est plus royaliste que le roi هي في الواقع مقتطعة من المثل Il ne faut pas être plus royaliste que le roi [17] ففي مثل هذه الحالات يعدّ التعبير الاصطلاحي بديلا للمثل مع وجود فوارق تتلخص في ما يلي[18] :

الملفوظ المثليّ	التعبير الاصطلاحي
- يندرج في الخطاب بمثابة الشاهد	- يندرج بصفة عادية ضمن الخطاب
- استعماله مندرج ضمن تعدد الأصوات	- يندمج كليا ضمن خطاب المتكلم
- ملفوظ يشتمل على تعابير يمكن أن تستعمل حرّة	- تساهم في تكوين الملفوظات المثلية

[14] نجد في كتب الأمثال عبارات من نوع " بالرّفاء و البنين" و " ألقى عصاه" و"صاحت عصافير بطنه " ..الخ.

[15] Buridant , 1988, p 33 .

[16] Kleiber(G)1994 , p213 .

[17] انظر بقية الأمثلة في أطروحة صالح الماجري : Le figement lexical .

[18] Mejri (S) ; 1996 ; p552.

أمّا بالنسبة إلى مدوّنة الأمثال التي نحن بصددها فالجزء الثاني منها أي العبارة الواقعة في محلّ المفعول فيه يمكنها أن تكون بديلا للمثل في بعض الحالات من التعابير الشفافة كثيرة التداول من نوع أبد الدهر وأبد الآبدين , ويمكن أن نسوق مثالا على هذا النوع من الاستعمال من ترجمة رواية التطليق لرشيد بو جدرة:

يوشم كيانه هكذا إلى أبد الآبدين [19]

وباستثناء بعض التعابير الشفافة فإن بقية التعابير الواقعة في محل المفعول فيه ولاسيما التعابير المعتّمة أو المقتطعة من سياق مثلي لا تشتغل في الخطاب بمثابة التعابير الاصطلاحية لأنها تظل دوما بدائل مثلية لا فرق بينها وبين غيرها سوى الاختزال و نعني أنّ الأمثال من نوع *حتى يرجع نشيط من مرو* لا يمكن أن نتصور استعمالها في سياقات مثل الشاهد السابق .

ثانيا : افترضنا سابقا أن الجملة **لا أفعل ذلك أبدا** عبارة أصلية تتضمّن المعنى الأساسي الذي تشترك فيه جميع الأبدال المثلية التي تكوّن مدوّنة هذا البحث. ومن الأدلّة على أن العبارة المذكورة هي الأصل نذكر الفصل الذي عقده أبو علي القالي في أماليه بعنوان :" مطلب ما تقول العرب في معنى لا أفعل ذلك أبدا" [20] ذكر فيه تسعة و ثلاثين مثلا. وبالتالي يعتبر هذا العنوان شرحا تقدّم على جميع الأمثال الواردة في الفصل , من الأدلّة أيضا تردد هذه العبارة في شروح الأمثال ضمن كتب اللغة, فغالبا ما تكون بنية النص المعجمي كالآتي : **كذا**(أي المثل) = **لا أفعل ذلك أبدا**. وللتمثيل نذكر هذا الشرح من لسان العرب: "**لا أفعل ذلك ما لألأت الفور**(الظباء) أي بصبصت بأذنابها,أي لا أفعله أبدا." وقد ترد العبارة مختزلة ضمن الشرح: " وقولهم في المثل **لا آتيك سنّ الحسل**[21] أي أبدا لأن سنّها لا تسقط أبدا حتّى تموت "[22]... يمكن القول إذن إن البدائل المثلية

---

[19] التطليق , ص193.

[20] القالي,الأمالي, 1/ 232-234 .

[21] الحسل ابن الضب.

[22] لسان العرب , مادة ح س ل.

التي سنستعرضها في هذا البحث تتوالد من بعضها البعض وجميعها يقبل الإرجاع إلى أصل واحد منجبٍ هو الجملة أو القالب: **لا أفعل ذلك أبدا.**

2- الاسترسال في الأبدال المثلية:

ليست غاية هذا البحث الدراسة الشاملة لكل الأحداث اللغوية المتدرجة بين قطبي الحرية و التكلس بل الغاية تجاوز الوصف العام للظاهرة و التركيز على بعض خصائصها انطلاقا من نقطة التقاطع بين التكلس و الاستبدال ضمن مدونة من البدائل بلغت ثلاثمائة و ثمانية و ثلاثين بديلا .و هي ظاهرة ملفتة للنظر تتناقض مع قناعة سادت لدى اللغويين والنحاة العرب قديما ولدى اللسانيين حديثا مفادها أن الأمثال لا تـــغيَّر[23] وتعتبر نموذجا مثاليا للجمل المتكلسة [24], فتعدد البدائل المتكلسة باعتباره" درجة من درجات الحرّيّة" يعتبر حافزا على إعادة النظر في مفهوم التكلس , ويُؤكّد لنا بالخصوص أن فكرة الاسترسال لا محيد عنها في دراسة ظاهرة التكلس المعجمي".[25]

مدونة الأمثال التي نحاول وصفها, مستخرجةٌ من سبعة مصادر ثلاثة منها معاجم لغوية هي لسان العرب لابن منظور(ت711هـ), و أساس البلاغة للزمخشري (ت 538هـ), والقاموس المحيط للفيروزآبادي (ت 816هـ) تضاف إليها أربع موسوعات هي : موسوعة أمثال العرب[26] لإميل بديع يعقوب والبقية موسوعات أدبية عامة هي خزانة الأدب للبغدادي والأمالي للقالي (ت356هـ) والحيوان للجاحظ

---

[23] انظر على سبيل المثال المزهر في علوم اللغة للسيوطي , 1/ 487.

[24] انظر على سبيل المثال . Conenna (M) :, 1988, p 99

[25] Mejri (S) : 1997, p36.

[26] تنتظم هذه الموسوعة جملة من معاجم الأمثال نذكر منها بالخصوص مجمع الأمثال,وجمهرة الأمثال وتمثال الأمثال وكتاب الأمثال لمجهول...الخ.

(ت 255هـ) [27]. وقد استخرجنا من هذه المعاجم و الموسوعات ما يقارب ثلاثمائة وأربعين (340) بديلا لنفس المثل , وتظل المدونة قابلة للزيادة بإضافة مصادر أخرى مثل كتب النـحاة . لكنه من الضروري إيقاف الجرد عند حدّ معين إذ مهما توسّعنا في مسح النصوص المكتوبة لا يمكن أن ندّعي الاستيعاب الكلي للمادّة المعجمية[28] , سيما وأننا نفترض وجود بدائل أخرى لم توثق ضمن التراث المكتوب لأسباب مختلفة ثم إن بعض هذه البدائل نجده مستعملا في بعض اللهجات العربية الحديثة .

ومهما يكن من أمر فإن المادّة المتوفرة لدينا كافية لوصف مظاهر التنوع ثم مظاهر الاسترسال , بل إنها مادة غزيرة تستحق بحثا مطولا , غير أننا رأينا بدافع الاختصار أن نصفها وصفا شاملا يقتصر على الخصائص العامة دون الخوض كثيرا في الجزئيات . من هذه الخصائص العامّة قابلية جميع الأبدال التقسيم إلى جزء ين : الجزء الأول : **لا أفعل كذا** وهو يمثل 135 إمكانية استبدال بما في ذلك إمكانية الحذف (27 مرّة , انظر على سبيل الذكر المداخل 24-25-32...الخ) . الجزء الثاني هو محل المفعول فيه ويُملأ في الغالب بمركب لا بمفردة[29], ومجموع إمكانيات الاستبدال قد بلغ 205 إمكانية. أي أن إمكانيات الاستبدال تكون أحيانا في الجزء الأول من المثل وأحيانا في الجزء الثاني مثلا البدائل 2-3-4-طرأ التغيير على جزئها الأول وظلّ جزؤها الثاني ثابتا,خلافا للبدائل 1-2-5-8-10-14-16-19-....جميعها يشترك في الجزء الأول **لا أفعل ذلك** وتتباين ولو جزئيا في إحدى مكونات الجزء الثاني. وتطرأ التغييرات على الجزء ين معا وهو كثير في المدونة نلاحظه على سبيل المثال بمقارنة المدخلين

---

[27] انظر قائمة المصادر في آخر البحث.

[28] نجد على سبيل المثال في المعجم الوسيط **لا أفعل ذلك ولو صعدت في السكاك** وهو بديل آخر للمدخل 287 ينتمي دون شك للمدونة المعجمية القديمة و مما فاتنا من الأبدال الواردة في الكتاب لسيبويه :لا أفعل ذاك حيري /حيريَ / حيريّ دهر(307/3) . ولم نلحق مثل هذه الأبدال بالمدوّنة لأنّ ذلك يؤدّي إلى تغيير أرقام الأمثال واضطراب الإحالات.

[29] سجلنا حالة واحدة يكون فيها المفعول فيه كلمة مفردة بصيغة المثنى, هي " القرّتين" (انظر المثل 116).

11- **لا آتيك أبد الآبدين** و23-**لا أفعل ذلك فلاح الدّهر** أو البديلين 1-**لا أفعل ذلك أبيد الأبيد** و26 - **لا آتيه حاريّ الدّهر** وهكذا.

هذا البناء الثنائي ليس مُبرَّرا - كما هو معروف الآن[30]- بخصائص تركيبية وإيقاعية مثل التناظر في الصيغ الصرفية وعدد الكلمات وربما عدد المقاطع وانتهاء الجزء ين بنفس القافية, أي لا يتعلق الأمر بأمثال من نوع " زر غبّا تزدد حبّا" أو" ما كل مرّة تسلم الجرّة" الخ . ما يبرّر هذا التقسيم الثنائي هو اشتغال كل جزء من التركيب بطريقة مغايرة لاشتغال الجزء الآخر أثناء عمليات الاستبدال. فالجزء الأول قابل للحذف وقد خـُـزل فعلا في المدونة سبعا و عشرين مرة (27) بينما لا يقبل الجزء الثاني الحذف الكلي وإن قبل حذف بعض العناصر من باب الإيجاز, فخَزْل الفعل و الفاعل و المفعول به يفضي إلى أبدال مثلية من نوع 323 **حتى يؤوب القارظان**-327 **حتى يؤوب هبيرة بن سعد** والأصل أن يقال لا أفعل كذا حتى يؤوب ...و قد يطرأ الحذف على عناصر من المركب الواقع في محلّ المفعول فيه شأن المثل عدد 328 - **لا آتيك هبيرة بن سعد** أي حتى يرجع هبيرة وهو رجل فُــقد, لكن ليس ممكنا القول **لا آتيك** ونزعم أن ذلك من الأمثال. بناء على هذا يحق لنا أن نعتبر الجزء الأول بمثابة السياق أو القالب السياقي والجزء الثاني يمثل صميم العبارة المثلية الذي لا غنى للمتكلم عنه إذا أراد التمثيل .

يمكن أيضا اعتبار هذه الخاصية العامة المتمثلة في البنية الثنائية مدخلا لوصف هذه البدائل المثلية و الإحاطة بأهم مظاهر التنوع والتغيّر فيها بتأمــّل كل جزء ووصفه وصفا مستقلا.

2- 1- الجزء الأول:

يضم أربعة محاور استبدال :

[30] Cf : - Mejri (S),1987, p523. – Anscombre(JC),2000,p6.

أ- **المحور الأول:**

هو محور النفي وتتوفر فيه إمكانية استبدال واحدة هي النفي بـ "لا". و يتعذر النفي بـ "لم" لأنه يحوّل الفعل إلى الماضي و هذه الأمثال نوع من الحلف تكون أفعالها بصيغة المضارع الدّال على الاستقبال أوالإطلاق لأنّ النفي فعل قوليّ متعلّق بغير المنقضي و تحديدا بالآتي سيما إذا وقع تأكيده بـ"أبدا" أو "عوض" اللتين تستغرقان ما استقبل من الزمان خلافا لـ " قط" التي تستغرق الماضي[31] , والنفي بـ " لن " وارد نظريا لكن القيود التي فرضها الاستعمال جعلت محور الاستبدال ينقطع فيكون ذلك علامة على التكلس .

ب - **المحور الثاني:**

يهمّ موضع الفعل والإمكانيات فيه متعددة تتوزع كالآتي: أفعل : 191 إمكانية - آتي : 80 - يكون :11مرة - أُكَلِّم : 5 مرّات - أرعَى4 - يرجع :3- أسرحُ: 1- ترى : 1 - أنام 1- يُرجى : 1 . و مجموع إمكانيات الاستبدال تبلغ في هذا المحور 294 إمكانيّة وهو رقم يدل على توفر حرية كبرى في الاختيار, غير أن أكبر نسبة تتعلق بالفعل **أفعل** الدالّ على المعنى العام للحدث أي "أنجِزُ فعلا" دون تعجيم أي تنصيص معجمي على نوع الفعل كما أن"أفعل" تتجاوز الدلالة الصرفية والنحوية المعروفة - أي إسناد فعل ثلاثي الى المتكلم المفرد - إلى إنجاز حدث أيًّا كانت صيغة الفعل المعبَّرِ عنه . نعتبر أيضا الفعل "يكون " فعلا عامَّ الدلالة يفيد الوجود ولا يفيد حدثا مخصوصا كذلك" ترى" هو الآخر فعل عامّ الدلالة في قولهم **لا ترى ذلك يا فلان** لأن المقصود لا ترى حدوث الفعل لأنه لن يحدث, بالتالي تصبح لا ترى في معنى لا يكون . أما **أرجع** و **أرعى** و **أسرح** فهي أفعال اقترنت بسياق قول المثل أول مرة أي بتحقق القول في مقام مخصوص .

---

[31] ديب (إلياس): أساليب التأكيد, ص 108-111.

ج- المحور الثالث:

يهمّ موضع الفاعل وهو ضمير مستتر يعود في الغالب على المتــكلم المفرد (297 مرة) أو على المخاطب المفرد: (حالة واحدة : -**لا يأتيك جدا الدّهر**(المدخل 22)). ولم يقع إظهار الفاعل إلا خمس عشرة مرة , إحدى عشرة منها في الأمثال التي تبدأ بــ "لا يكون **ذلك**"و 3 مرات في" لا يرجع **فلان** "(257- 300-308) ومرة واحدة في" لا يُرجى **إيابُه**"(321).

إنّ غلبة إسناد الفعل إلى المتكلم المفرد تؤكد وظيفة الحـــَلــْف بالنسبة إلى هذا النوع من الأمثال فهي قوالب موضوعة على ذمّة المتكلم للقسم و الحلف أي لتأكيد فعل أو لإنجاز فعل مقصود بالقول Acte illocutoire باستعمال صيغة النفي تعبيرا عن الامتناع عن الفعل .

د-المحور الرابع :

يهم موضع المفعول به وقد توزعت إمكانيات الاستبدال فيه كالآتي : الحذف أي الاقتصار على عبارة" لا أفعل":4 مرّات اسم الإشارة **ذلك**: 104 مرّة- **ذاك**: مرة واحدة - الضمير **هو** : 46 مرة- ضمير المخاطب **ـــك** :42 مرة - هي(يعود على الجمع غير العاقل) : 4 مرات: - **كذا**:(هو في الأصل مركّب يتكون من كاف التشبيه و ذا مشارا به إلى شيء مبهم عدد معين في ذهن المتكلم أو غير عدد, ثم انمحى عن الجزأين معناهما الإفراديّ و صار المجموع كاسم مفرد[32]) :15 مرة – **كذا وكذا** (يمكن اعتبارها مثل كيت و كيت كناية عن الكلام الواقع في محل المفعول به) : مرة واحدة. كل هذه الأسماء كنايات ومشيرات لفظية أي هي في الواقع مبهمات لا تحيل على مرجع مخصوص لأن التخصيص موكول للمتكلم ساعة التلفظ فقولك لا أفعل ذلك = لا أفعل فعلا . فالنفي وحده ينتمي إلى البنية السطحية – إ ذا رمنا اصطلاحات التوليديين – أما الفعل والفاعل فينتميان إلى البنية العميقة أو الشكل النحويّ المجرّد . وهو ما يجعلنا نحصل على التشكّــل : لا + فعل + فاعل + مفعول به . هذا القالب التركيبي يملأه

---

32 الاستراباذي, شرح الكافية , 151/3.

المتكلّم – ضارب المثل- بالوحدات المعجمية التي تناسب حاجته التعبيرية وتتلاءم مع مقتضيات المقام . وهو ما حدث فعلا في بعض البدائل ضمن المدونة من قبيل:

333-لا أسرح فيه ألوةَ الفتى هبيرة [33]

334-لا أرعاها ألوة أخي هبيرة

فهذه أمثال ضربها أصحابها في وقت من الأوقات وفي ملابسات مقامية خاصة لذلك تـُحيلـُنا المصادر القديمة على قصص و أخبار توضّح تفاصيل السياق الأول وتذكر جميع عناصر المقام فيزول عن المثل التعتيم ويصبح جاهزا لإعادة الاستعمال يتمثل به من أراد . من هذا المنظور نكون إزاء مادة مثلية غير متجانسة, فيها أمثال من نوع 333-334 وفيها قوالب مثلية تبدأ بعبارة مبهمة من قبيل لا أفعل/ ـــه/ ذلك / ذاك/ كذا. وفيها أيضا حالات وسطى تجمع بين خصائص النوعين السابقين أي أن المثل قد يحيل على عملية القول الأولى أي المقام الأول الذي ضُرِب فيه فنـُقـِل من مجال الاستعمال الفردي الحرّ إلى مجال التكلس أو الاستعمال الجماعي المقنّن , وفي ذات الوقت نعثر فيه على أجزاء مبهمة قابلة للملء المعجمي والتعويض باسم ظاهر مثل الكناية بكلمة " فلان " عن العاقل في قولهم:

308- لا يرجع فلان حتى يرجع مصقلة من سجستان .

في هذا المثل يمكن تعويض اللفظ المكنّى به عن العاقل بكل أسماء الأعلام التي يُمكّننا منها المقام كأن نقول *لا يرجع علـيّ* ..الخ, إذا كان *علـيّ* في عداد المفقودين الذين لا

---

[33] أصله أن سعد بن زيد مناة عُمِّر طويلا و نظر يوما إلى شائه و قد أُهملت و لم ترع فقال لابنه هبيرة: ار ع شاءك فقال هبيرة : لا أرعاها سنّ الحسل أي أبدا فصار مثلا . ثم قال لابنه صعصعة : اسرح في غنمك فقال : لا أسرح فيها ألوة هبيرة بن سعد يعني يمين هبيرة أخيه (انظر موسوعة أمثال العرب , باب اللام).

يُرجى إيابهم. وكلّ هذه الخصائص التركيبية تجعل المثل قالبا أو" ملفوظا منفتحا وشموليا في جوهره" [34].

2-2 الجزء الثاني:

الجزء الثاني من المثل هو مركب واقع مفعولا فيه يعوض اللفظ المفرد" أبدا" في العبارة الأصلية :لا أ فعل ذلك أبدا, ويتضمن المركب معنى المبالغة والتأكيد المعبّر عنه بتقوية اللفظ والزيادة فيه كما رأينا أعلاه في المجموعة 1 إلى 18 وذلك باللجوء إلى طرق متنوعة في تكراركلمة "أبدا" وهي ظرف زمان للتأكيد في المستقبل[35] وقد يُعبّر عنه بصور بلاغية وأسلوبية مختلفة نتوقف عند البعض منها لاحقا والجزء الثاني أي المركب الواقع مفعولا فيه يمثل صميم العبارة المثليّة إذ هو الجزء الذي تستمدّ المعاجم منه مداخلها, وحول تلك المداخل تتكون النصوص المعجمية و تدور الشروح. هذا الجزء من العبارة أيضا يقبل بعض وجوه الاختصار في اللفظ لكنه لا يحذف بالكامل والحذف الكلي أمر جائز مع الجزء الأول من العبارة كما رأينا سابقا لأنه لا يؤثر على معنى المثل ولا ينقص شيئا من صورته البلاغية .فكأن وظيفته التذكير بالسياق وبطريقة استعمال المثل , وسبل إدراجه ضمن الخطاب. وإذا تمادينا في المقارنة بين جزئي العبارة حقّ لنا أن نقول : الجزء الثاني يمثل الثقل الدلالي للمثل , هذا الجزء يتكون من ظروف مركـــــّبة يمكن أن تتخزل في اللفظ المفرد /بد/ باعتباره توكيدا للنفي أكثر منه ظرفا , و الأهميّة الدلالية لمعنى التأبيد جعلت البعض من القدامى يطلقون على هذه المدونة المثليـــّة اسم الأبديّات [36], كما أنّ المادّة الواقعة في محلّ المفعول فيه تمثـــــّل الحيّز الحقيقي للتنوع كمّا و كيفا من خلال طرافة الصورة وبراعة الأسلوب و لطف الكناية ...وكل هذه الخصائص رأينا العبور إليها انطلاقا من البُنى التركيبية التي تتلخص في الأشكال الرئيسية التالية :

- لا أفعل كذا + مركب بالإضافة .

---

[34] Mejri (S) : 1997 ,p 541.

[35] ديب (إلياس): 1993, ص 110.

[36] جاء في لسان العرب ضمن مادة سنن " ومن الأبديّات لا آتيك ســـنّ الحسل أي أبدا" .

- لا أفعل كذا + مركب موصولي بالموصولات الحرفية التالية: ما, حتى, أو.
- لا أفعل كذا + ولو + فعل + فاعل + مفعول به

- **1.2.المركّب بالإضافة:**

يشمل المركب بالإضافة المجموعة 1 إلى 91 ماعدا المثال51 – **من ذي عوض** , وهو مركب بالجر أثبتناه في هذا الموضع من المدوّنة لاشتراكه مع سابقه في المادّة المعجمية /ع و ض/ هذه المجموعة غير متجانسة في خصائص مكوناتها وهو ما يُشرّع لنا البحث في سمات مجموعات فرعية تنضوي كلها ضمن تركيب الإضافة مثلا من 2 إلى 18 المضاف هو كلمة **أبد** والمضاف إليه مشتق من نفس الجذر /أب د/ بل إن عنصري الإضافة كليهما يشتركان في الجذر و الصيغة الصرفية في 1 وفي 16 و هو نوع من الإتباع [37] اللفظي يؤكّد معنى التأبيد :

1-لا أفعـــل ذلك	أبيـد الأبـيـد(1)
2-لا أفعـــل ذلك	**أبـد الأبـيد** (1) (6) (7)
3-لا أفعـــلهُ	**أبَـدَ الأبـيد** (4)
4-لا آتيه	**أبَـدَ الأبـيد** (5)
5-لا أفعـــل ذلك	أبـد الآبـاد (1) (6)
6-لا أفعـــله	أبـد الآبـاد (4)
7-لا آتيه	أبـد الآبـاد (5)
8-لا أفعـــل ذلك	**أبد الأبـَدين** (الجمع للتّعظيم والتشنيع) (1)
9-لا آتيه	**أبـد الأبـَدين** (5)
10-لا أفعـــل ذلك	أبـد الآبـدين (1) (6) (7)
11-لا آتيك	أبـد الآبـدين (7)
12-لا آتيه	أبـد الآبـدين (7)

[37] الإتباع "أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويـّها إشباعا و تأكيدا " السيوطي, المزهر 414/1.

13-لا أفـــعـــــله	أبَـــدَ الآبـــدينَ(1) (4) (7)
14-لا أفـــعـــــل ذلك	**أبـــد الأبـــديّة (1) (6)**
15-لا آتيه	**أبـــد الأبـــديّة (5)**
16-لا أفـــعـــــل ذلك	أبـــد الأبـــدِ(3)
17-لا آتيك	أبد الأبد (7)
18-لا آتيه	أبد الأبد (5)

بدءا من 19 يطرأ تغيير معجمي في محل المضاف إليه فتُعوّض المشتقات من الجذر/أب د/ بمرادف لها هو كلمة دهر (نكرة أو معرفة):

19) لا أفـــعـــــل ذلك	**أبـــد الدّهـــــر (1)**
20) لا آتيه	**أبـــد الدّهـــــر (5)**

ثم بدءا من21 يختفي المضاف *أبـــد* وتحلّ محلّـــه وحدات معجمية أخرى مثل **وَجـْـدُ** و **جَــدَا** (آخر) **وفـــلاح** (بقاء)

21) لا آتيك	**وَجْدَ** الدّهر(7)
22) لا يأتيك	**جدا** الدّهر(آخره)(1)
23) لا أفعل ذلك	فَلاحَ الدّهر(الفلاح البقاء)(1) (7)

ثم ينفتح مجال فسيح للتنوّع ضمن الحقل الاشتقاقي لمادة /ح ي ر/ من 24 إلى 40: فتتعاقب الأبدال الصرفية و الصوتية والمقوليّة(معرفة/ نكرة= الدهر/ دهر).

24) - " "	حَـــارِيّ الـــدّهـــر (1)
25) " "	حَـــاريّ د هـــرٍ (1)
26) لا آتيه	حَـــاريّ د هـــرٍ (5)
27) لا آتيك	حِـــيْرِيّ دهــــــر (1)
28) لا آتيه	حِـــيْرِيّ دهــــــر (1)

29) لا أفـــعـــــل ذلك حِـــيْرِيَّ دهــــــرٍ(4) (7) [38]
30) لا أفـــعـــــل ذلك حِـــيْرِيَّ الـــدّهـــر (1)
31) لا آتيك حِـــيْرِيَّ الـــدّهـــر (7)
32) " " حَـــيْرِيَّ الـــدّهـــر (1)
33) لا آتيه حَـــيْرِيَّ الـــدّهـــر (5)
34) لا أفـــعـــــل ذلك حَـــيْرِيَّ دهــــرٍ(1) (4)
35) لا أفـــعـــــل ذلك حَـــيْرِيْ دهـــرٍ (1)
36) لا آتيه حَـــيْرِيْ دهـــرٍ (1) (5)
37) لا أفـــعـــــل ذلك حَـــيْرِيَ دهرٍ(1) (4)
38) لا آتيك حِـــيَرَ الـــدّهـــر (ج.حيْرِيّ)(1)
39) لا آتيه حِـــيَرَ الـــدّهـــر (1)
40) لا آتيه حِـــيَرَ دهـــرٍ (5)

هذه المجموعة من البدائل مرادفة لما سبقها فتحيُّرُ الدهر هو بقاؤه و دوامه و الحيريّ ما لا يعدّ من الدهر أو ما لا يعرف حسابه لكثرته [39] والأبد الدهر الطويل أو مدّة الزمان الممتدّ الذي لا يتجزأ ,الأمر إذن متعلق دائما بمعنى الديمومة و التأبيد وبالتالي يمكن أن نقرّ بوجود ترادف تامّ بين: أبد الأبد وأبد الدهر وحير الدهر . إذا قارنّا بين عناصر المجموعة لاحظنا تعاقب البدائل الاشتقاقية : حاريّ- حِيريّ- حَيريّ (24 –27– 30) والأبدال الصرفية حَيريّ (في المفرد 30) وحِيَرَ(في الجمع 38) و البدائل الصوتية مثل تخفيف ياء حيريّ (32) لتصبح حيرِيْ (35).

---

[38] جاء في الكتاب لسيبويه ضمن باب " الشيئين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد" وفي معرض حديثه عن تسكين الياء " و مثل ذلك قول العرب: لا أفعل ذاك حيري دهر. وقد زعموا أنّ بعضهم ينصب الياء و منهم من يثقـــل الياء أيضا " (الكتاب 307/3) وبالتالي يضيف بديلين آخرين هما : لا أفعل ذاك حيريَ دهر و حيريّ دهر.

[39] ينظر في لسان العرب مادة /ح ي ر /

أحيانا يكون التنويع في الجذر المعجمي/ أ ب د // د هـ ر/ ع و ض/ ويظل القالب الصرفي و التركيبي هو نفسه كما هو شأن البدائل 10 و 41 و 47 , وتنويع الجذور مقتصر على البنية الصوتية لا يتعدّاها إلى المعنى بما أنّ الأبد و الدهر و العوض كلّها بدائل مترادفة يقابلها نفس المضمون الدلالي , يقول الاستراباذي :"عوضُ في الأصل اسم للزمان و الدّهر"[40] ويترتّب عن ترادف هذه المفردات ترادف بين التراكيب التالية : أبد الآبدين – دهر الدّاهرين – عوض العائضين, " ومعنى الدّاهر والعائض الذي بقي على وجه الدّهر فكأنّ المعنى ما بقي في الدهر داهر "[41] أي ما بقي باق, وهكذا يكون التنويع في البنية الصوتية للجذور دون القالب التركيبي و المضمون الدلالي :

41) لا آتيك دهر الدّاهرينَ (1) (7)
42) لا آتيه دهر الدّاهرينَ (5)
43) لا أفعل ذلك دهر الدّاهرينَ(7)
44) لا أفعله دهر الدّاهرينَ(1) (7)
45) لا أفعل ذلك دهر **الدّهارير**(جمع دهر)(7)
46) لا أفعله دهرَ **دَهَارِيرٍ**(7)
47) لا أفعله عَوْضَ العائضين و لا دهر الدّاهرين(1)
48) لا آتيك عَوْضَ العائضينَ (دهر الدّاهرين) (4)
49) لا أفعله عَوْضَ العائضين(1) (4) (5) (7)
50) لا أفعل ذلك عَوْضَ العائضينَ(7)

والبديل 45 لا يختلف عن المجموعة السابقة التي ينتمي إليها إلا بصيغة أخرى خاصة بالدهر وهو جمع على غير قياس فكأنه جمع دُهرور أو دِهرار

---

[40] الاستراباذي , شرح الكافية,224/3.
[41] الاستراباذي , شرح الكافية,225/3

ويبدو أن تكرير الراء أوْحَى لبعض اللغويين القدامى بمعنى المبالغة ورأى الزمخشري أن المقصود بالدّهارير هو تصاريف الدهر ونوائبه [42]وفي نهاية المطاف إذا تركنا هذا الفويرق الدلالي جانبا بدت لنا" دهارير" تنويعا صوتيا لـــــ"داهرين" التي لا تختلف عنها إلا بالحرف الأخير و بالمعاوضة بين ألف المدّ و الهاء , وفي كل الأحوال إن تكرار المادة الصوتية[د هــ ر] في موضعَيْ المضاف و المضاف إليه وتكرار الراء في المضاف إليه "الدهارير" لا يخلو منْ التفخيم اللفظي والامتداد الصوتي الموحي بامتداد الزمان و في كلّ ذلك شيء غير قليل من المبالغة و التهويل بل إن الطابع التكراريّ من الأساليب الثابتة في توليد هذا النوع من التعابير إلى درجة يصبح فيها تكرارا مضاعفا في نفس العبارة, والمثال عدد 47 أفضل دليل على ذلك بما أنه في الواقع جمع لعبارتين كل واحدة منهما قائمة على ترديد نفس الأصوات و نفس القوالب الصرفيّة و التركيبية. وهذا البناء المراتبي التكراريّ موح أيّما إيحاء بالمنطق الخفيّ المتحكّم في كلّ المدوّنة والمتمثّل أساسا في تنويع الأشكال الدّالّة مع المحافظة على الجوهر المضمونيّ للمثل الذي يتركز أساسا على فكرة امتداد الزمان امتدادا لانهائيا.

ابتداء من 52 نلاحظ مراوحة بين نوعين من الدلائل اللغوية النوع الأول بين طرفيه: -الدال و المدلول- علاقة اعتباطية تصبح في الواقع مصدر شفافية كما نرى لاحقا لأن مفرداته تنتمي إلى الرصيد المتداول والنوع الثاني تكون فيه العلاقة معللة لكن هذا التعليل متعذر دون تأوّل ورجوع إلى المعاجم, من النوع الأول نذكر أبد - دهر- آخر- و من النوع الثاني نذكر ذو عَــوض وهو " ظرف لاستغراق المستقبل مثل /بدا/ إلا أنه مختصّ بالنفي"[43] و العوض هو الزمان " لأنه كلّما مضى جزء منه عوّضه جزء آخر وقيل لأن الدّهر في زعمهم يسلب

---

[42] انظر/ د هــ ر / في اللسان .

[43] ابن هشام مغني اللبيب , 1/150-151.

ويـــعُوّض"[44] , جاء في شرح المفصل " وعوض من لفظ العوض و معناه , وذلك أنّ الدهر لا يمضي منه جزء إلا و يخلفه جزء آخر فصار الثاني كالعوض من الأول" [45] من ذلك أيضا عَجيس و عُجَيْس(مصغّر عَجِيس) من عجّس و تعجّس أي أبطأ و لم ينفد لطول امتداده, ولذلك أيضا سمّوا الدهر مسندا و المسند كل شيء أسندت إليه شيئا[46] فالدهر من هذا المنظور أيام وشهور و سنون وأحقاب و غيرها من الأجزاء المضافة إلى بعضها البعض دونما توقف أو انقطاع. بهذا الشكل تُضمَّن العبارة شيئا غير يسير من حكمة الأقدمين ومن خلاصة تأملاتهم في سيرورة الزمن. فالمسند و الأوجس والعجيس و الأُبض و الحَرْس والعَوض كلها للدهر أسماء من درجة ثانية قابلة للتعليل لمن أنعم النظر في سيمياء اللغة, و بناء على هذا التصور يمكن تصنيف التعابير الواقعة في موقع الظرف ثلاثة أصناف: نوع شفاف مثل أبد الدهر وآخر الدهر 53-54 ونوع معتّم مثل سجيس الأوجس و سجيس عجيس(انظر 60-65-68-74 –80 –81-83) ونوع وسط جامع بين المتداول الشائع, والنادر المعدود من الشوارد أو الغرائب على الأقل بالنسبة إلى الاستعمال في هذا العصر مثل **آخر الأوجس** و **آخر المسند** و **سجيس الدهر** و**عجيس الدّهر** (انظر 64-73- 77 -78- 88-).

51) لا أفعله من ذي عَوض ِ(1)
52) لا أفعله قفا الدهر(طوله)(1) (4) (5) (7)
53) لا أفعله مَدَى الدَّهر(1) (7)
54) لا أكلّـــمه آخر الدهر (3)
55) لا أكلّـــمه **أُخْرى المنون** (4)
56) لا أفعله **أُخْرى المنون** (5)

---

[44] نفســـه.
[45] شرح المفصل , 4/ 109.
[46] نفسه مادة / س ن د/

57) لا أفعله يَـــدَ الـــدّهـــرِ (6) (4) (7)
58) لا آتيك يَـــدَ الـــدّهـــر (7)
59) لا آتيه يَـــدَ الـــدّهـــر(7) (1)
60) لا أفعله يَدَ المُـــسنَد (المسند الدهر) (6)
61) لا آتيك يد المسند(7)
62) لا آتيه يدَ المسندِ (1) (7)
63) لا أفعل ذلك يدَ المسند (7)
64) لا أفعله **آخر المُـــسنَد(4)**
65) لا أفعل ذلك سَـــجـــيسَ المُسنَدِ (السجيس الآخر)(5)
66) لا أفعل كذا سَجـــيسَ المُسنَد(7)
67) لا آتيك سجيس الليالي (آخرها) (1) (6) (4) (5) (7)
68) لا أفعله سَجـــيس الأوجَـــس(7)
69) لا أفعل ذلك سَجـــيس الأوجَـــس (6)
70) لا أفعل كذا سَجـــيس الأوجَـــسِ (5) (7)
71) لا آتيك – سجـــيس الأوجَس(1) (4) (5) (7)
72) لا أفعل ذلك سجيس الأوجَس(1) (6)
73) لا أفعل ذلك آخـــر /الأوجَس (الدّهـــر) (1) (6)
74) لا أفعل ذلك سَجِـــيس الأوجُـــس (1)
75) لا آتيك سَجِـــيس الأوجُـــس (5)
76) لا أفعل ذلك سجيس الأوجُس(1)
77) لا آتيك سَجِـــيس الدّهر(4) (7)
78) لا أفعله سَجِـــيس الدّهر (7)
79) لا أفعله سجيس الحَرْس(الدهر)(7)

80) لا أفعله - سَجيسَ الأَ بُضِ(الدهر)(7)

81) لا أفعل ذلك سَجِيـــسَ عُـــجَـــيْـس (الدهر من تعجّس أي أبطأ) (6)[47]

بضمّ عين عجيس أي مصغّرا وهو الصواب حسب الزبيدي في التاج, غير أنها وردت عند الميداني مصغـــّرة ومكبّرة, وعجيس تأكيد لسجيس لأن كلاهما مستعمل في معنى الآخر[48]

82) لا آتيك سَجِيـــسَ عُـــجَـــيْـس(1) (7)[49]

83) لا آتيك **سَجِيـــسَ عَجِيسَ** (7)

84) لا أفعل ذلك **سَجِيـــسَ عَجِيسَ**(7)

85) لا أفعل كذا **سَجِيـــسَ عَجِيسَ** (7)

86) لا آتيك سَجِيـــسَ عَجَـــيْس (5)

87) لا آتيك **عُـــجيس الــدّهــر**(العُجْسة= سواد الليل)(1)

88) لا آتيك عَجِيسَ الدهر(7)

89) لا أفعله عَجِيسَ الدهرِ(7)

90) لا أفعل ذلك سَجِيـــسَ عُجَـــيس الأوجس (1)

91) لا أفعله **سجيس غُبيس الأوجَسِ** (1) (7)

إن التراكيب التي وصفناها بالتعتيم الكلّي أو الجزئي تلبّي حاجة المتكلم الرّاغب في تحقيق براعة اللفظ بالمجانسة بين الأصوات مثل السين و الجيم في عجيس الأوجس وسجيس الأوجس , أو بالحرص على بلوغ أقصى مراتب الفصاحة بمجانبة الابتذال والعدول عن اللفظ الشائع المعروف مثل أبد الدهر وآخر الدهر إلى ألفاظ أخرى لعلها أقلّ تداولا عند القدامى مثل أوجس وعجيس وسجيس ونحوها سيما وأن الإتيـــان

---

47 جاء في الاتباع والمزاوجة لابن فارس :لا أفعله سجيس عُـــجيس.

48 الاتباع والمزاوجة, باب السين.

49 يقال أيضا سديس عُجيس,وهي لغة في سجيس(أنظر اللسان والاتباع والمزاوجة)

باللفظ النادر من مقاييس الفصاحة عند بعضهم [50] وضمن نفس التصور ندرك أيضا في 90-91 غاية الجمع بين تعتيم الدلالة والزيادة في اللفظ بجعل الإضافة إضافتين متتابعتين وهو استعمال القصد منه إلى جانب المبالغة والتهويل تنويع الأساليب والعدول بها عما قد أصبح عند بعضهم من مكرور التعابير و مبذول التراكيب من قبيل أمد الدّهر و أبد الدّهر, و بناء على هذا يمكن القول إن الاستبدال يفضي إلى ضرب من التنويع.يكون بالتعويض الكلّي أو الجزئي للمادة المعجمية التي تـملأ بها القوالب التركيبية أو بإدخال تحويرات جزئية على القوالب نفسها ونعني بالقوالب القالب الأساسي **لا أفعل كذا/ ذلك + مفعول فيه** و القوالب الفرعية التي يمكن" اشتقاقها" من محل المفعول فيه.

و على غرار تنويع القوالب و المراوحة بين الألفاظ الشائعة و الألفاظ النادرة نلاحظ مراوحة بين الحقيقة و المجاز فبعض المركبات توحي بضرب من الاستعارة في جزئها الأول أي المضاف مثل **قفا الدهر في** 52 بمعنى آخره **و يد الدهر في**57 فجعلوا بذلك للدهر يدا وقفا, يده مدّ زمانه[51], وقفاه آخره, وشبـّـهوه بالشخص , وهكذا بدءا من 51 ندخل تدريجيّا مجال الكناية والاستعارة كما يتضح ذلك لاحقا.

---

[50] يقول أبو نصر الهوريني عن الفيروزآبادي ما يلي : ومن مفاخر صاحب القاموس البالغة أنه جاء برديف كلام مولانا الإمام علي كرّم الله وجهه على الفور من غير توقف لمّا سألوه عن قول الإمام لكاتبه "ألصق روانفك بالجبوب , و خذ المزبز بشناترك و اجعل حندورتيك إلى قيهلي , حتى لا أنغي نغية إلا أودعتها بحماطة جلجلانك ". فقال معناه : " ألزق عضرطك بالصلّة , و خذالمصطر بأباخسك و اجعل جحمتيك إلى أثعباني , حتى لا أنبس نبسة إلا وعيتها في لمظة رباطك " فعجب الحاضرون من سرعة الجواب بما هو أغرب من السؤال (انظر مقدمة ترتيب القاموس للزاوي ص 13)

[51] اللسان , يدي.

2.2.2 المركب بالموصول الحرفي ما :

لئن لاحظنا استرسالا في المادة المعجمية / غ ب س/ بين 91 و 92 فإننا نلاحظ انقطاعا في المستوى التركيبي إذ حلّ محلّ المركب بالإضافة مركب بالموصول الحرفي **ما** فتصبح البنية التركيبية مكونة من العناصر القارّة التالية: ما + فعل + فاعل :

92)	لا أفعل ذلك	مــا غَــبــا غُــبَيْــسٌ (ما أظلم الليل) (6) (7)
93)	لا أفعل كذا	مــا غَــبــا غُــبَيْــسٌ (7)
94)	لا آتيك	مــا غَــبــا غُــبَيْــس(1) (5) (7)
95)	لا أفعله	ما حدا الليلُ النهارَ (ما تبعه)(1) (6)
96)	لا أفعل ذلك	ما حدا الليل النهارَ(7)
97)	لا أفعل ذلك	ما اختلف الملَوان (الليل و النــهار(6) (4) (7)
98)	لا أفعله	ما اختلف الملَوان (1) (7)
99)	لا آتيك	ما اختلف الملَوان (7)
100)	لا أفعل ذلك	ما اختلف الأجدّان (الليل والنهار لأنهما لايبليان) (6) (7)
101)	لا أفعله	ما اختلف الأجدّان(1)
102)	لا أفعل	**ما كرَّ الأجدّان (4)**
103)	لا أفعل	ما كرَّ الجديدان (4)
104)	لا أفعله	ما كرَّ الجديدان(7)
105)	لا أفعل ذلك	ما كرَّ الجديدان (7)
106)	لا أفعل ذلك	**ما كرّ الفتَيان (4)**
107)	لا أفعله	ما كرَّ الملَوان (7)
108)	لا أفعل ذلك	ما اختلف الجديدان (6) (7)
109)	لا أفعله	ما اختلف الجديدان (1)
110)	لا آتيك	ما اختلف الجديدان (5)
111)	لا أفعل ذلك	ما اختلف الفَــتَـــيَان (6) (7)

112) لا أفعله ما اختلف الفَـــتَـــيَان(1)

113) لا أفعل ذلك **ما اختلف العصران** (الغداة و العشيّ) (1) (6) (7)

114) لا أفعله **ما اختلفَ العصرانِ** (7)

115) لا أفعل ذلك ما اختلف الصّرفان (7)

وقد تضاف إلى الفعل والفاعل أحيانا عناصر مكمّلة كالمفعول به في 95 و96 (انظر كذلك 202-205 و 236-247) أو المفعول المطلق في185 - **لا أفعل ذلك ما غرّد الطائر تغريدا.**

أما الحالات التالية فهي أسماء نصبت على المفعولية لأنها وقعت في محل المفعول فيه وهي في الأصل إضافة حذف منها المضاف ثم أنيب عنه بعد حذفه وقد يكون النائب اسما دالا على الزمن مثل القرتين في 116:

116) لا أفعله القَــرَّتَيْــن (الغداة والعشيّ) (6) ← معناه :
لا أفعله تعاقب القـــرّتين.

و تكون الأسماء الواقعة مفعولا فيه مركبات موصولية مختزلة كما هو الشأن بالنسبة الى الأبدال التالية:

117)لا آتيك الأزلمَ الجـــذ َع (1)

الأزلم الجذع في الأصل الوعل وقد شُبِّه الدّهر بالوعول لأنها دائما جذعان لا يسقط لها سن.

118) لا آتيه الأزلمَ الجـــذ َع(1) (7) َ(

119) أفعل ذلك الأزلمَ الجـــذ َع(7)

120) لا أفعله الأزلمَ الجــذ َع(7)

121) لا آتيك **الشّمسَ و القمر**(7)

122) لا آتيه السّــمَر والــقــمر(4)

123) لا أكلـــِّـمه السّــمَر والــقــمرَ(7)

124) لا آتيك السّمَر والقمر (مادام الناس يسمرون في ليلة قمراء) (1) (7)

125) لا أفعل ذلك السّـــمَر والـــقـــمر(1) (7)

126) لا أفعله السّمَرَ والقمرَ(6)[52]

هذه المركّبات تقبل التحويلات التالية:

لا آتيك الأزلم الجذع ← مادام الأزلمُ الجذعُ

لا آتيك الشمس و القمر ← مادامت الشمسُ و القمرُ

لا أكلمه السمر و القمر ← ما دام السمر– وهو الظلمة– و القمر

والمركبات المشتقة تقبل بدورها التحويل إلى مركب بالإضافة لأنه من التعميمات المعروفة في النحو العربي قابلية المركب الموصولي بالموصول الحرفي التأويل باسم , وبالتالي قابلية الأمثلة السابقة التحويل إلى مركب بالإضافة , مثلا *ما دامت الشمس والقمر* تصبح *دوام الشمس و القمر* وهو ما يعني أن جُـــلّ المركبات الواردة في محل المفعول فيه تقبل التحويل المباشر أو غير المباشر(انظر المثال الموالي) إلى تركيب إضافة:

121- لا آتيك الشمس و القمر ← مادامت الشمسُ و القمرُ← دوام الشمسِ و القمرِ

وقد نستثني من هذه التحويلات المركب التمييزيّ في 152 لا أرعاها **سبعين خريفا**. فالمركب في الظاهر تمييز لظرف الزمان وهو في الواقع مجرد تركيب متكلس يعبرون به عن الحقبة الطويلة من الزمن بدليل أنهم لم يستعملوا في المثل سوى العدد

---

[52] جاء أيضا في الاتباع والمزاوجة لابن فارسفي باب الراء : لا أفعله ما اختلف السّمر والقمر.

سبعين وفي بعض الأحاديث والأقوال المأثورة تصادفنا عبارة **سبعين خريفا**[53] أو **أربعين خريفا**[54] لكننا لا نجد في الاستعمال عشرين* / ثلاثين* / خمسين *.../ خريفا . يمكن القول إذن إن أربعين و سبعين هما من باب التكثير و التضعيف لا من باب حصر العدد كما قال الأزهري في تفسير الآية " إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم " [55]. لكننا مع ذلك لا نستبعد تحويلا من نوع : لا أرعاها سبعين خريفا ← لا أرعاها دوام سبعين خريفا

إذن لا يقبل المركب بالتمييز التحويل إلى مركب بالإضافة- إلا إذا اعتبرناه اختزالا للمركب بالإضافة -خلافا للمركب الموصولي الذي يقبل نظريا التحويل إلى مركب بالإضافة. وهو إجراء ينسحب نظريا على النماذج الموالية (127- 247) :

127) لا آتيك ـــ *ما أثمر ابن ثمير*(ابن ثمير =القمر) (7)
128) لا آتيك ـــ ما جَمر ابنا جَمير (الليل و النهار) (7)
129) لا أفعل ذلك ـــ **ما أ جْمَر ابنُ جَمير** (ما أظلم الليل المظلم) (1) (7)
130) لا أفعل ذلك ـــ ما جَمَرَ ابن جَمير (1) (7)
131) لا أفعله ـــ ما جَمَرَ ابن جَمير(7)
132) لا آتيك ـــ ما سَمَر ابنا سمير (هما الليل و النّهار)(1)
133) لا أفعله ـــ مــا سَمَر ابنــا سمير(5) (7)
134) لا أفعل ذاك ـــ مــا سَمَـــر ابنــا سمــيــر(7)
135) لا أفعل ذلك ـــ مــا سَمَـــر ابنــا سمــيــرٍ (4) (7)
136) لا أكلّمه ـــ مــا سَمَـــر ابنــا سمــيــر(7)

---

[53] جاء في الحديث: قعر جهنم سبعين خريفا .

[54] جاء في الحديث :" فقراء أمتي يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفا " ومن الحديث أيضا :" إنّ أهل النار يدعون مالكا أربعين خريفا "

[55] انظر لسان العرب, مادّة س ب ع .

137) لا ترى ذلك يا فلان ما سَمَر ابنا سمير(7)

138) لا أفعله **ما سَمَر ابن سميرٍ (5) (7)**

139) لا آتيك **ما سَمَر ابن سميرٍ (1)**

140) لا أفعل ذاك **ما سَمَر ابن سميرٍ(7)**

141) لا آتيك ما سمر السّمير(1)

142) لا أفعل ذلك ما سمر السّمير (7)

143) لا أفعله ما سمر السّمير (5)

144) لا آتيك ما أسمر ابن سمير(1)

145) لا أفعل ذلك ما أسْمَرَ ابنُ سميرٍ(1) (7)

146) لا أفعل ذلك - ما أسمر ابنا سمير(6)

147) لا آتيك ما أسمر ابنا سمير(1) (7)

148) لا آتيك **ما اختلف ابنا سمير(1) (7)**

149) لا أفعله سميرَ الليالي (آخرها)(1)

150) لا أفعله أُخْرَى الليالي (5) (7)

151) لا أكلّمك *آخرِ الليالي*(5) (2)

152) لا أرعاها سبعين خريفا (7)

153) لا أفعل كذا ما أنّ في السّماء نجمًا (1)

154) لا أفعل ذلك ما أنّ في السّماء نجمًا(5)

155) لا أفعله ما أنّ في السّماء نجمًا (أصلها ما ثبت أنّ في السماء نجما) (5) (6)

156) لا أفعله **ما أنّ في السّماء نجمٌ(1)**

157) لا أفعل ذلك **ما أنّ في السّماء نجمٌ (4)**

158) لا أفعله ما عنّ في السماء نجمٌ (ما عرض.. و بلغ عنان السماء.) (1) (7)

159) لا أفعل ذلك ما عَنّ في السماء نجمٌ (4) (7)

الإبدال في أنّ و عنّ أسبابه لهجية فأنّ لغة في عنّ حسب الصحاح [56] وتعتبر مصادر أخرى إبدال الهمزة عينا لهجة يمانية انتشرت في عرب الشمال و ظهرت عند أهل مكة و الحجاز[57] فمصدر التنوع في الأمثلة السابقة حسب الصحاح لا يرجع إلى أسباب أسلوبية وإنما أسبابه جغرافية لهجية. وهو أمر منطقي بالنسبة إلى مجموعة لسانية تعيش فوق رقعة جغرافية شاسعة امتدت في عصور الازدهار على ثلاث قارات.

160)	لا أفعله	ما أنّ السّماءَ سماءً (1)
161)	لا أفعل ذلك	ما أنّ السّماءَ سماءٌ(7)
162)	لا أفعلُ كذا	ما أنّ السّماءَ سماءً(7)

يمكن توليد ما لا حصر له من الجمل قياسا على النموذج 160–162 إذ لا شيء يمنع من القول : لا أفعله ... ما أنّ الفجر فجر / ما أنّ النجم نجم / البدر بدر ....الخ . غير أننا لم نجد في المدونة استغلالا لهذا القالب التركيبي لأسباب اعتباطية أو بسبب محدودية المدونة أو للسببين معا.

163)	لا أفعل ذلك	ما طلع فجرٌ (7)
164)	لا أفعل ذلك	ما لاح عارضٌ(7)
165)	لا أفعل ذلك	ما لاح النّيّران(7)
166)	لا أفعل ذلك	ما اصطحب الفرقدان(نجمان متلازمان) (7)
167)	لا آتيك	ما لاح للسّاري نجمٌ (7)
168)	لا أفعل ذلك	ما لاح فيه بدرٌ(7)
169)	لا آتيك	**ما ذرّ شارقٌ**(الشارق = الشمس) (1) (7)
170)	لا أفعل ذلك	**ما ذرّ شارقٌ**(4) (7)
171)	لا أفعل ذلك	ما درّ بارقٌ (4)
172)	لا أفعل ذلك	ما طلع شرقٌ (6)

---

[56] الصحاح مادة أن ن .

[57] سلوم (داود), 1986, ص103.

173) لا أفعل ذلك ما أنّ في الفرات قطرة ً (ما كان في الفرات....) (4)
174) لا أفعل كذا ما أنّ في الفُرات قطرة ً (7)
175) لا أفعله ما أنّ في الفرات قطرة ً (1)
176) لا أفعل ذلك ما بَلّ بحرٌ صوفة ً(صوف البحر شيء على شكل صوف الضّأن) (4)(7)
177) لا أفعل كذا ما بَلّ بحرٌ صوفة ً(7)
178) لا آتيك ما بلّ بحرٌ صوفة ً(1) (7)
179) لا أفعله ما بلّ بحرٌ صوفة ً (6)
180) لا أفعل ذلك **ما بلّ البحر صوفة(7)**
181) لا أفعل كذا **ما بلّ البحرُ صوفة ً** (7)
182) لا آتيك **ما بلّ البحر صوفة** (1) (3) (7)
183) لا أفعله ما غرَّد راكبٌ (7)
184) لا أفعل ذلك ما غرَّد راكبٌ (7)
185) لا أفعل ذلك ما غرّد الطّائر تغريدا(6)
186) لا أفعل ذلك - ما ناح قُمريٌّ (7)
187) لا أفعل ذلك - ما هتفت حمامة(7)
188) لا أفعله ما سجع الحمام (6)
189) لا آتيك ما سجع الحمام (7)
190) لا أفعل ذلك ما هدهد الحمام(ما غرّد) (6)
191) لا أفعل ذلك ما باضَ الحمامُ وفرّخَ(7)
192) لا أفعل ذلك ما زقا الدّيكُ و صرخَ(7)
193) لا أفعله ما نَزَا فِزرٌ(جَدْي) (1) (7)
194) لا أفعل ذلك ما **جبح** ابن أتان(جبح ضرط) (7)
195) لا أفعل ذلك ما **جبخ** ابن أتان(7)
196) لا أفعل ذلك **ما حبج ابن أتان(7)**

197) لا أفعل كذا **ما حبج ابن أتان(7)**
198) لا أفعل ذلك ما **حبق** ابن أتان(7)
199) لا أفعل ذلك مـــا لألأت الظّــبـــاء(حرّكت أذنابها) (6)
200) لا آتيك **مـــا لألأت الـــــفُـــور (1) (7)**
201) لا أفعل ذلك **مـــا لألأت الـــــفُـــورُ (الظباء) (6) (4) (7)**
202) لا آتيك مـــا لألأت الـــــفُـــور بأذنابها(1) (7)
203) لا أفعل ذلك ما لألأت الفور بأذنابها(4)
204) لا أفعل ذلك ما لألأت العُفْــر (ظباء تعلو بياضها حمرة) (6)
205) لا أفعل ذلك ما لألأت العُفْــرُ **بأذنابها** (7)
206) لا أفعل ذلك مـــا أطّــتِ الإبل(ما حنّت) (6) (7)
207) لا آتيك مـــا أطّــتِ الإبل(4) (7)
208) لا آتيك **ما حنّت الإبل(7)**
209) لا أفعل ذلك **ما حنّت الإبل(7)**
210) لا أفعل ذلك ما أرزَمَتْ أمّ حائل (الأنثى من الإبل) (4) (7)
211) لا أفعله مـــا أرزَمَتْ أمّ حـــائل (5) (6)
212) لا أفعل كذا مـــا أرزَمَتْ أمّ حـــائل(7)
213) لا أفعل ذلك مـــا حـــنّــت الـــدّهمـــاء (نـــاقة) (6)
214) لا آتيك مـــا حـــنّــت الـــدّهمـــاء(7)
215) لا أفعل ذلك مـــا حنّتِ الـــنّيـــبُ (6) (3) (7)
216) لا آتيك مـــا حنّت الـــنّيـــب(7)
217) لا أفعله ما حنّ بعيرٌ (7)
218) لا أفعله **ما خالفت دِرّةٌ جِـــرّةً (1)**
219) لا أفعل ذلك **ما خالفت دِرّةٌ جِـــرّةً** (الدّرة تسفل والجرّة تعلو) (6)
220) لا أفعل ذلك ما خالفت الدِرّة الجِـــرّة(7)

221) لا أفعل كذا ما خالفت الدِّرّة الجِـرّة(7)

222) لا أفعل ذلك ما اختلفت الدِّرّة والجِـرّة (6) (7)

223) لا أفعل كذا ما اختلفت الدِّرّة والجِـرّة (7)

224) لا آتيك ما اختلفت الدِّرّة والجِـرّة (1) (7)

225) لا أفعله ما اختلفَ الدِّرّةُ والجِـرّةُ(1) (7)

226) لا أفعل ذلك ما اختلفت **الجِـرّة و الدّرة** (3)

227) لا آتيك ما دام السّعدان مستلقيا(7)

228) لا أفعل ذلك ما أورق العود(7)

229) لا أفعله **ما دام للزّيت عاصرٌ** (7)

230) لا أفعل ذلك **ما دام للزّيت عاصرٌ** (7)

231) لا أكلّمك **ما دام للزّيت عاصرٌ** (7) (2)

232) فلا و أبي دهماءَ زالت عزيزةً على قومها ما فتَل الزّندَ قادح

(شاعر مجهول) (2)

233) لا أفعل ذلك ما حيَّ حيٌّ أو مات ميْتٌ (7)

234) لا أفعله ما حيَّ حيٌّ أو مات ميْتٌ (7)

235) لا أفعل ذلك ما طافَ فوق الأرض حافٍ و ناعلٌ (7)

236) لا أفعل **مـا أبَـسّ عبدٌ بنـاقـتهِ** (7)

237) لا أفعله **مـا أبَـسّ عبدٌ بنـاقـتهِ** (7)

238) لا أفعل ذلك **مـا أبـسّ عبد بنـاقـته** (ما

استـدَّرها للحلب) (6) (4) (7)

239) لا أفعل ذلك ما دامت يميني رفيقة شمالي (7)

240) لا أفعله مـا حملت عيني المـاءَ(2)

241) لا أفعل ذلك مـا حملت عينيَ المـاءَ (7)

242) لا آتيك مـا حملت عيني المـاءَ (7)

243) لا أفعل ذلك **مـا وَسَقَت عيني المـاءَ** (4)

244) لا أفعل كذا و كذا **مـا وَسَقَت عيني المـاءَ** (7)

245)	لا آتيك	**مـــا وَسَقت عيني المـــاءَ(7)**
246)	لا أفعل ذلك	ما دعا لله داعٍ (7)
247)	لا أفعل ذلك	ما لبّى الله مُـــلبٍّ(5)

إنّ التحويل المشار إليه أعلاه تدعمه معطيات المدونة بحكم وجود بدائل معجمية مركبة بالإضافة وبالموصول الحرفي مـــثل البديلين : 141 **ما سمر السمير** و149 **سميرَ الليالي**.

بعض الأبنية المختزلة لا تخلو من الغموض غير أن اللغويين القدامى لم يُغفلوا توضيحها و إرجاعها إلى أبنيتها الأصلية فعبارة ما أنّ في السماء نجما(153) أصلها ما ثبت أنّ في السماء نجما , نفس التأويل ينسحب على المثل 173:

173 - ما أنّ في الفرات قطرة ← ما ثبت أنّ في الفرات قطرة..

تجدر الإشارة إلى الاشتراك اللفظي بين "أنّ" الموصول الحرفي (الأبدال 153 و173) و"أنّ" الفعل المرادف لـــ"عنّ" بمعنى ظهر في عنان السماء فقالوا **ما أنّ / عنّ في السماء نجم**(انظر الأبدال 152إلى 162).أي ما ظهر.

و في المدونة حالات أخرى من الاختصار لا يكتنفها غموض لأنها ضرب من الإضمار دعا إليه اجتناب التكرار من نوع :

191- ما باض الحمام و فرّخ ← ما باض الحمام و فرّخ الحمام*

192- ما زقا الدّيك وصرخ ← ما زقا الدّيك وصرخ الدّيك*

إذا أنعمنا النظر في 191و 192 لاحظنا إلى جانب الاختصار في التركيب زيادة في اللفظ مقارنة بالبنية ما+ ف+ فا و الغاية من هذه الزيادة اللفظية التأكيد والإسهاب والتوضيح الذي يـــتجلّـــى من خلال الترادف بين **زقا وصرخ** , و التدرج أو التكامل- إن صح التعبير- بين **باض** و **فرّخ** , هذه التنويعات التركيبية ضمن نفس

القالب التركيبي يضاف إليها تنويع معجميّ خاصّة في محلّ الفعل والفاعل . فإمكانيات الاستبدال تضيق و تتسع من عبارة إلى أخرى و من قالب فرعي إلى آخر مثلا من 97 إلى 115 تنحصر إمكانيات الاستبدال بالنسبة إلى الأفعال في الإمكانيتين "اختلف " و"كرّ". وفي "جمر" و "أجمر"بالنسبة إلى البدائل 128 إلى 131, وفي" سمر" و" أسمر "من 132 إلى 147.لكننا نلاحظ بالنسبة إلى البدائل المذكورة تنويعا أكثر في محلّ الفاعل خاصّة في مقولة العدد حيث يكون الفاعل بصيغة المفرد أو المثنى من 97 إلى 115 وكذلك في 165 و166 و بذلك يكون القالب التركيبي الفرعي : **<u>فعل+ فاعل مثنى</u>** قد أنتج 21 بديلا مثليا يتميّز بجريان المجاز المرسل في الأسماء المحيلة على الليل والنهار مثل الجديدان والأجدّان والفـَتيَان سُمِيّا بذلك لأنهما يتجدّدان ولا يبليان والليل والنهار بدورهما يحيلان على الدّهر لأنهما جزآن من أجزائه.

وللتعبير عن بقاء الدهر استعاروا له صفات حيوانية مثل الأزلَم الجذع وهما في الأصل صفتان للوعول شبّهوا بها الدهر لأنها دائما جذعان لا يسقط لها سنّ. ويكون الفاعل بصيغة المفرد (انظر 167 الى 172و 176 إلى 193) لكنـّه لا يكون دائما اسما مفردا بل يركـّب بالإضافة وفي هذه الحالة تتغير مقولة العدد بالنسبة إلى المضاف فيكون مفردا (انظر ابن ثمير/ سمير في 127 و 144- 145) أو مثنى : ابنا سمير/ جمير (128 ,132الى 137,146الى 148) والأبناء في المفرد أو المثنى كنايات عن الأبد فـ*ابن ثمير* كناية عن القمر و *ابن* جمير كناية عن الليل و *ابنا سمير* و*ابنا* جمير كناية عن الليل والنّهار .ويعتبر الفاعل المركب بالعطف بديلا للاسم المثنى لأن جمع المفرد إلى المفرد يؤول إلى المثنى, وذلك في بدائل مثل الشمس القمر (121) أو السمر والقمر(122-126).

والعبارات المتضمّنة لأسماء مثل **ما سمر ابن سمير** وأشباهها **هي** كنايات عن الدّهر . فالدّهر ممتدّ لأنّ الليل و النّهار يتعاقبان و لأنّ الليل يظلم و القمر يسمر والشمس تطلع إلى ما لا نهاية له , وقد كنـّوا عن الدهر بعبارات تنتمي إلى المجال الفلكيّ مثل 158- **ما عنّ في السماء نجم** أو 165+166 **ما لاح النيّران / الفرقدان** و هما نجمان متلازمان أو164- **ما لاح عارض** و169 **ما ذرّ شارق** أي نجم و 172-

ما طلع شرق أي شمس, هذه التعابير و غيرها تعكس حضورا بارزا للثقافة الفلكية وهو أمر لا غرابة فيه بالنسبة إلى أمة تهتدي بالنجوم في الصحراء.

وقد كنّـوْا أيضا عن معنى التأبيد بما لاحظوه في بيئتهم الصحراوية من ظواهر طبيعية متصلة بحيوانات آبدة مثل الظباء والحَمام والقمريّ و الضبّ والحِسل (ابن الضب) أو بسلوك الحيوانات الآهلة مثل الدّيك وخاصة الإبل حيث نجد ثلاثة عشر 13 بديلا متصلة بتصويت الإبل من 206 الى217 مع تنويع معجميّ في مستوى الفعل (أطـّت- حنّت- أرزمت) أو الفاعل (الإبل- بعير - الدّهماء- السّـنيب -أمّ حائل) نذكر أيضا المجموعة المتـّصلة بإبساس العبد بناقته أي تصويته لاستدرارها و حلبها من 236 إلى 238 يمكن أيضا أن نعتبر البدائل 218 إلى 226 ذات صلة بالناقة من حيث هي حيوان مجتر وحلوب فهذه البدائل عبـّرت عن معنى التأبيد **بقوانين بيولوجية** لا يمكن أن تتغير في يوم من الأيّام لأن الدّرة(كثرة اللبن و سيلانه) **تسفل** إلى الرّجلين والجرّة (ما تجتره المواشي) تعلو إلى الرّأس ،. وبهذا تبلغ البدائل المتصلة بالناقة خمسة وعشرين بديلا . جميع هذه البدائل لا تخلو من استلهام الحكمة أنّى كانت بدءا من ذات المتكلم 239- **ما دامت يميني رفيقة شمالي** 240 - **ما حملت عيني الماء** .ثم انطلاقا في أرجاء الكون المحيط به قريبها و بعيدها .

من الخصائص المشتركة بين جميع هذه الأبدال إيجاز اللفظ والتلميح الدّال في مستوى الصورة البلاغية أو في مستوى البنية الدلالية القائمة على متضمّنات القول présupposition , فقولهم على سبيل المثال **لا أ فعل ذلك ما طلع فجر** يعني لا أفعل ذلك أبدا لأن الفجر سيظل يطلع إلى الأبد, وقولهم :**لا أفعل ذلك ما حدا الليل النهار** يقتضي أن نضيف ما يلي: الليل سيحدو النهار إلى الأبد إذن لا أفعل ذلك أبدا, ونحن نجد في بعض المصادر إشارات صريحة إلى المحتوى المضمَّن في بعض التعابير, جاء في الأمالي ما يلي: ويقال لا آتيك سنّ الحسل , أي حتى يسقط فوه **وهو لا يسقط**

أبدا"[58] الأمر متعلق إذن بأساليب خاصة في القسم تتنوّع وتـُتـّخَذ مطيّة لاستعراض ثقافة المجموعة اللسانية وحكمتها المستمدّة من علاقة الإنسان بالكون وبالكائنات بدءا من الحيوان الأليف الذي يلازمه طوال اليوم وصولا إلى الكواكب البعيدة..

2-2- 3 المركب بالموصول الحرفي حتى:

يتكوّن هذا القالب التـّركيبي من **حتى + فعل + فاعل** وتكون" حتى" متبوعة بفعل مضارع تعمل فيه النصب وتكون بمعنى" **إلى أن**" [59] فقولهم:

248) لا آتيك – **حتّى يَبيضَّ القارُ** (6) (7)

معناه النهاية في الزمان أي **إلى أن** يبيضّ القار , وبذلك يكون المركب بأكمله مفعولا فيه للزمان, و"**أن**" أضمروها بعد" **إلى**" لأنها من عوامل الأفعال ولتكوّن مع الفعل مصدرا أي اسما فتكون **حتى**- وهي من عوامل الأسماء- داخلة على الاسم [60] وبالتالي فإنّ المركّب بـــ "حتى" مثل المركب بـــ "ما" يقبل التحويل إلى مركب بالإضافة فالمثال 248 لا يعتبر لاحنا إذا تم تحويله إلى" لا آتيك بياضَ القارِ" وكذلكَ الشأن بالنسبة إلي الأبدال التالية وما جرى مجراها :

249) لا يكون ذلك **حتّى يَبيضَّ القارُ** (3)

250) لا أفعله حتى تبيضَّ **جُونَةُ** القار (سوادُه)(7)

251) لا أفعله حتى تبيضَّ **جُونَةُ** القار(خابيته) (7)

252) لا آتيك حتّى يرجع السّهم **إلى** فُوقِه(الفوق موضع الوَتر) (7)

253) لا أفعل ذاك حتّى يرجع السّهم **على** فُوقِه(7)

254) حتّى يرجع السّهم إلى قَوْسِه(7)

---

[58] الأمالي , 234/1.

[59] الرّماني (أبو الحسن علي) : معاني الحروف , ص 165.

[60] نفسه , ص 119.

255) لا آتيك حتى يرجع اللبن في الضرّع (7)

256) حتى يرجع الدَّرُّ في الضرّع (7)

257) لا يرجع فلان حتى يرجعَ غُراب نوحٍ(3) (7)

258) حتّى يحنّ الضّب في إثْر الإبل الصّادرة

259) لا أفعل ذلك حتّى يحنّ الضّب في أثَر الإبل الصّادرة(6) (7)

260) لا أفعله حتّى يحنّ الضّب في أثَر الإبلِ الصّادرة (7)

261) لا أرعاها حتّى يحنّ الضّبّ في آثار الإبل الصّادرة(7)

262) لا أفعله حتى يرد الضّبُّ الماء(7)

263) – حتى يردَ الضّبُّ (لا يرد الماء أبدا) (7)

264) حتى يُـــؤلّـــفَ بين الضّبِّ و النُّون (7)

265) لا يكون ذلك حتى يُجْمَعَ بين الضّبِّ و النُّون(3) (7)

266) لا يكون ذلك حتى يُجْمَعَ بين الضّفدع و الضّبِّ(3) (7)

267) لا يكون ذلك حتى يُجمَعَ بين الأَروَى و النَّعام(3) (7)

268) لا يكون ذلك حتى يُجمَعَ بين النّار و الماء(3) (7)

269) لا أفعله حتى تُجَــزَّ الظِّــباءُ(الظِّباء لا تجَزُّ)(7)

والنماذج الموالية دليل على أن المركب بالإضافة والمركب الموصولي بديلان تركيبيان فقولهم" ورْدَ الحسل" 270 معناه حتى يشرب الحسل وهو لا يشرب أبدا .
وقولهم *سنّ الحِســل* معناه حتى يسقط سنّ الحسل :

270) لا آتيك ورْدَ الحِسلِ (الحسل لا يشرب أبدا)(7)

271) لا آتيك سِــنّ الحِــسْل (الحسل ولد الضّـــب, أي حتى يسقط فوه,وهو لا يسقط أبدا(1) (3) (4) (5) (6) (7)

272) لا أرعاها سِــنّ الحِــسْلِ (1) (7)

273) لا أفعله سِــنّ الحِــسْلِ (7)

274) لا أفعل ذلك سِــنّ الحِــسْلِ (7) _(1)

275) لا آتيك سِني حسلٍ (7)

276) لا أنام **حتّى ينام ظالع الكلاب (4)**

277) لا أفعل **حتّى ينام ظالع الكلاب (3) (7)**

278) لا أفعل ذلك **حتّى ينام ظالعُ الكلاب(5) (7)**

من الأبدال التركيبية المركب بالإضافة المبدوء بـ "إذا" الظرفية في 279 :

279) إذا نام ظالع الكلاب (7)

280) لا أ فعل ذلك حتى يَلِجَ الجملُ في سَمِّ الخِياطِ(أي في ثقب الإبرة) (7)

281) حتى يحُـــجَّ البُرغوث(7)

282) لا يكون كذا حتي يشيب الغراب (6)

283) لا يكون ذلك حتي يشيب الغراب (3) (7)

284) حتى يسالمَ ذئبَ الشّـــلـــّـــةِ الرّاعي (7)

285) حتّى يلين لضرس الماضغ الحجر(3)

286) لا أفعل ذاك حتّى يُرَدَّ وجه السيل(7)

287) لا أفعل ذلك ولو نَزوْتَ في السُّكاكِ (السـّكاك الهواء بين السماء و الأرض) (1) (7)

288) لا أفعل ذلك ولو نزوت في اللـــّـــُـــوحِ(اللّوح السكاك) (1)

289) لا أكلـّمك أو تنطبقَ الخضراءُ على الغبراءِ(السماء على الأرض)

290) لا يكون ذلك حتى تقع السماءُ على الأرضِ(3) (7)

" ما" في هذه الأمثال مرادفة لـ "حتى" (بمعنى إلى أن) وكلاهما مفيد لمعنى الظرف و كذلك الشأن بالنسبة إلى "إذا" و"حتى"كلاهما وارد مع نفس العبارة في المثلين 278- لا أفعل ذلك **حتى ينام ظالع الكلاب** و 279- **إذا نام ظالع الكلاب** والفرق السياقي

الوحيد يكمن في استعمال العبارة 279 مع فعل مثبت: أفعل كذا إذا نام ظالع الكلاب، بينما تستعمل "حتى" مع فعل منفي(276 إلى 278).

من الأبدال التركيبية نذكر المركب المبدوء بـ"أو" المرادفة لـ"حتى" معنى وعملا إعرابيا حيث أضمروا معها" أن" مثلما فعلوا مع **حتى**. ويمكن أن نلاحظ هذا الترادف بمجرد المقارنة بين 289 و 290 والترادف تام بين العبارتين ولا يقتصر على الحرفين **حتى** و **أو** وإنّما يتجاوزهما إلى بقية العناصر: (تنطبق= تقع , الخضراء = السماء , الغبراء= الأرض) وهذا الترادف دليل على أن السبب العميق لتعدد البدائل هو تنويع العبارة أي تنويع الشكل تركيبا و معجما لغايات أسلوبية مع المحافظة على نفس المحتوى الدلالي للمثل.

إن الحروف المتصدرة لجميع هذه التراكيب تشترك في معنى الظرف وتعبر بأشكال متنوعة عن معنى التأبيد أو الاستحالة فالحرف "ما"يدلّ على امتداد الزمان إلى ما لا نهاية له وبالتالي استحالة الفعل و المركب بـ" حتى" يعبّر بدوره عن الاستحالة بافتراض ظواهر تتنافى مع طبيعة الأشياء ومنطق الأمور . نفس المعنى عبّروا عنه في 288 و 287 بـ " **ولو**" وهو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره[61] ويمكن بالرّائز التالي توضيح علاقة الترادف بين "ولو" و" حتى":

لا أفعل ذلك – ولو نَزوْتَ في السُّكاك (أي ولو صعدت في الهواء بين السماء و الأرض)

– حتـــّـى تنزو في السكاك.

كما نوضح الترادف الدلالي بين التراكيب الثلاثة بتحليل البنية الدلالية المشتركة :

– لا آتيك ما سجع الحمام + الحمام سيظل يسجع إلى الأبد = لا آتيك أبدا .

– لا آتيك حتى يبيضّ القار + القار لن يبيضّ والسواد من الأعراض الملازمة له = لا آتيك أبدا

---

[61] الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمان)، حروف المعاني , ص 3.

- لا أفعل ذلك ولو نَزوْتَ في السُكّاك + لن تنزوَ في السّكاك لأنه فعل يتنافى مع قوانين
الجاذبيّــــة = لا أفعل ذلك أبدا , أو يمتنع الفعل لامتناع النــّــزوّ.

إذن تتنوع البنى التركيبية ويظل مضمون المثل واحدا وضمن نفس التركيب تتنوع الصور وتتعدّد الفرضيّات المستحيلة و المتنافية مع القوانين الطبيعيّة كما هو الشأن بالنسبة إلى الأبدال 252-الى290. من الأساليب التي عبروا بها عن معنى الاستحالة نسبتهم أنماطا من السلوك إلى فصائل حيوانية لا تنتمي إليها تلك الأنماط مثل:
-258←261 **حتى يحن الضب في إثر /أثر /آثار الإبل الصادرة**

وهي صورة لاواقعية تتناقض مع **ما حنّت الإبل / النّيب / الدّهماء** (انظر 206الى 217) والتناقض يكمن في علاقة الفعل بالفاعل الإبل تحنّ والضب لا يحنّ , لكنّ المعنى الإجمالي واحد في العبارتين : **حتى يحن الضب... و ما حنّت الإبل** فالفعل في الصورة الأولى مشروط بحدوث ظاهرة مستحيلة هي حنين الضب وهو في الصورة الثانية مشروط بزوال ظاهرة طبيعية ستتواصل حتى نهاية العالم هي حنين الإبل , الأمر إذن يدور حول المراوحة بين حدوث المستحيل واستحالة زوال الموجود واستبدال صور تنتمي تارة إلى النوع الأول و طورا إلى النوع الثاني.فمن الاستحالات أن يرد الضب الماء -262-263-270 فالضب لا يرد أبدا, بل إنّ الاستحالات قد تتعدد في العبارة الواحدة ففي قولهم : **حتى يحنّ الضبّ في إثر الإبل الصادرة** ثلاث ظواهر مستحيلة :

- الأولى حنين الضبّ أي تصويته و الضبّ لا يصوت.
- الثانية ورْد الضب لأنهم افترضوا حنينه قرب عين الماء والضب لا يرد الماء أصلا.
- الثالثة حنينه إثر الإبل الصّادرة أي شوقه إليها و عطفه عليها وهو أمر لا يستقيم لأنّ الحنين يكون للناقة إثر ولدها ولا يكون للضبّ إثر الإبل , ومَنْ افترض ذلك كأنّه افترض أن الضّــباب تلد الإبل !

فافتراضاتهم مستحيلة مبنية على قلب القوانين الطبيعية وخرقها تأكيدا لمعنى النفي أي لمعنى الامتناع عن الفعل امتناعا لا رجعة فيه, من هذه القوانين اختلاف الكائنات الحيوانية باختلاف البيئات مثلا الضب يعيش في الصحراء, و الحوت يعيش في البحر, والأروى كما قال الجاحظ لا تسهل أي لا تنزل إلى السهل, والنّعام تسكن السهل ولا ترقى الجبل... [62] فقالوا بناء على قلب هذه الحقائق العامّة التي أدركوها بالملاحظة اليقينية : **لا يكون ذلك حتى يؤلّف بين الضبّ و النــّون أو حتى يــُجمَع بين الأروى و النّعام** ...الخ (انظر البدائل 264 إلى 267) فالصورة هنا قائمة على الجمع أو التأليف بين فصيلتين من الحيوان لا تجتمعان مثل الضبّ و النون , أو الضفدع والضبّ , أو الأروى والنّعام , أو بين عنصرين طبيعيّين مختلفين مثل الماء والنّار:

- 268.-**لا يكون ذلك حتى يجمع بين النّار و الماء.**

كلّها افتراضات خارجة عن نواميس الطبيعة لكنّ البعض منها لا يخلو من الغرابة المبطــّـنة بالسخرية من المخاطب أو السّامع الغافل عمّا يتضمنه قول مثل:

270- **حتى تجزّ الظباء**

282- **حتى يحجّ البرغوث**

283- **حتى يشيب الغراب**

285 - **حتى يسالم ذئب الثلّة الرّاعي (الثلــّة هي القطيع)**

وقد تكون الســّخرية موجهة إلى المخاطب أو إلى السامع الغافل متى لم يــُدرك مواضع الاستحالة وعددها,.وهكذا قد تصبح بعض الأمثال ألعابا لغوية[63] شبيهة بالأحاجي و الألغاز.

---

[62] الجاحظ , الحيوان 352/4.

[63] يعتبر ملنار ظاهرة تعدد الأبدال بالنسبة إلى أي عنصر لغويّ ضربا من اللعب باللغة (انظر:
Milner JC, 1989,p347 .

عبّروا أيضا عن معنى التّأبيد والاستحالة بتوظيف الأساطير والقصص والأحداث التاريخية المعروفة لدى المجموعة اللسانية في وقت من الأوقات, لذلك تضمنت هذه التعابير الكثير من أسماء الأعلام وهو ما يتضح لنا في هذه المجموعة الأخيرة من الأبدال المثليّة :

(291		حتى تجتمع معزى الفِزر(7)
(292		حتى يَجتمع معزى الفِزر(7)
(293	لا أفعله	أو تجتمعَ مِعزى الفِزر(7)
(294	لا آتيك	غَنَمَ الفِزر(1) (7)
(295	لا آتيك	مِعْزَى الـفِـزْر (1) (5) (7)
(296	لا أفعل ذلك	معزى الفزر(1) (7')
(297	لا يكون ذلك	حتى يجيء نشيط من مروَ(3) (7)
(298	لا	حتى يرجع نشيط من مروَ (1)
(299	–	حتى يرجع نشيط من مروَ (7)
(300	لا يرجع فلان	حتى يرجع نشيط من مروَ (3)
(301		حتى يرجعَ نشيطٌ من مرو(7)
(302	لا يكون ذلك	حتى يرجعَ مصقلَـــةُ من طَبْرِستان(3)
(303	لا يكون ذلك	حتى يرجعَ مصقَلَـــةُ من طَبَرِستان(7)
(304		حتى يجيءَ مصقَلَـــةُ من طَبْرِستانَ(3) (7)
(305		حتى يجيءَ مصقَلَـــةُ من طَبَـرِستانَ (7)
(306		حتى يجيءَ مصقَلَـــةُ من سجستانَ (7)
(307		حتى يرجعَ مصقَلَـــةُ من سِجِستان (7)
(308	لا يرجع فلان	– حتى يرجعَ مصقَلَـــةُ من سِجِستان(3)
(309	لا آتيك	حتّى يؤوب ابن مندلة (1) (7)
(310	لا أفعله	حتى ترجعَ ضالّـــةُ غطَفانَ (7)
(311	لا أفعله	حتى يؤوبَ المنخّـلُ (القارظ العنزيّ)(1)(5) (7)
(312		– حتى يؤوبَ المنخّـلُ (6)

313)		حتّى يؤوب المثلّم(7) [64]
314)		**حتى يؤوبَ القارظ (4)**
315)	لا آتيك	**أو يؤوب القارظ (5)**
316)		**ـ حتى يؤوبَ القارظ العنزي (7)**
317)	لا أفعله	**حتى يؤوبَ القارظ العَنَزيّ (1)**
318)	لا أفعل ذلك	حتّى يؤوب قارُظ عنزةَ (7)
319)	لا آتيك	القارظَ العنَــــزيَّ (1)(7)
320)	لا أكلّمك	القارظَ العنَــــزيَّ (7)
321)	لا يُرجى إيابه	حتى يؤوبَ العَنَزيّ القارظ (1)
322)		إذا ما القارظ العنزيّ آبا(7)
323)		**حتى يؤوبَ القارظان (7)**
324)	لا آتيك	**حتى يؤوبَ القارظان (7)**
325)	لايكون ذلك	**حتى يؤوبَ القارظان (1)**
326)		حتى يؤوبَ القارظان *كلاهما*(6)
327)		حتّى يؤوب هُبيرة بن سعد
328)	لا آتيك	هُبيرةَ بن سعدٍ (أي حتى يؤوب... وهو رجل فُقِد) (1) (4) (5) (7)
329)	لا أفعل ذلك	هُبيرةَ بن سعدٍ (7)
330)	لا آتيك	أَلْوَةَ هبيرةَ (الألْوةُ اليمينُ) (1)
331)	لا آتيك	**أَلْوَةَ بنَ هبيرةَ (1) (5) (7)**
332)	لا أفعل ذلك	**أَلْوَةَ بنَ هبيرةَ (7)**
333)	لا أسرح فيه	أَلْوَةَ **الفتى** هبيرة (7)
334)	لا أرعاها	أَلْوَةَ **أخي هُبيْرَةَ** (7)

[64] جاء في الأمثال" للخوارزمي: لا أفعل ذلك حتى يؤوب المثلّم .

335) لا آتيك ألوة هبيرة بن سعد (7)
336) لا أفعل كذا ما أقام عَسِيبٌ(جبل في نجد)(7)
337) ما أقام رَضوى في مكانه(رضوى جبل في المدينة) (3) (7)[65]
338) - حتّى يزول عُوَارِضُ(جبل ببلاد طيِّء) (7)

هذه الأمثال تكون عادة مصحوبة في المصادر بتعريف بالأعلام و بالقصـّة التي تولـّدَ عنها المثل. مثلا **الفِزْر** في الأبدال 291إلى296 هو سعد بن زيد مناة لـُقّب بالفِزر لأنه استرعى ابنتيه معزاه فأبتا فأنهبها في الموسم مناديا : من أخذ منها فردا فهو له , ومن أخذ منها فِزرا – أي زوجا – فليس له. فتفرّقت معزاه في البلاد ولم تجتمع.[66] وقصته مع أبنائه وغنمه ولـّدت سبعة عشر. بديلا مثليا من 291 إلى 296 و 331 إلى 335 والتنويع بالنسبة إلى المجموعة 291 –296 نلاحظه في الحرفين **حتى** (291 و292) وأو(293) وفي الفعل **يجتمع** و *تجتمع* وفي الفاعل *معزى الفزر* أو *غنم الفزر*(294) وقد اختزلوا العبارة فنصبوا " غنم الفزر" و معزى الفزر لتنوب عن المفعول فيه (294 الى 296).

وقد يكون التنويع ضمن مجموعات أخرى من أعلام الأناسي مثل ابن هبيرة أو هبيرة بن سعد أو في محلّ المبدل منه "الفتى" أو "أخي" هبيرة . و يطرأ التغيير أيضا على أعلام البلدان 302–303 حيث قالوا *طبرستان* بتسكين الباء أو بفتحها وعوّضوا *طبرستان* بـ *سجستان* 306–308 هذا إلى جانب المراوحة بين **يجيء** و **يرجع ويؤوب** 297–321 ومن الأعلام مصقلة وهو قائد عسكريّ وجّهه معاوية بن أبي سفيان إلى طبرستان في عشرين ألف رجل فأخذهم العدوّ وهلكوا حوالي سنة 50 للهجرة[67]. ومن الذين فـُقِدوا وضـُـرب بهم المثل نشيط (297 إلى 301) وهو بنّاء بنى دارا لزياد

---

[65] يقال أيضا " لا أفعله ما أنّ حراء مكانـَه " مكانه منصوب لأنه حسب ابن هشام حال لثبت مضمرا , انظر" سواء" في مغني اللبيب .
[66] موسوعة أمثال العرب, حرف الحاء.
[67] نفسه,حرف الحاء.

بن أبيه وهرب إلى مرو قبل إتمامها وكان زياد لا يرضى إلاّ عمله , فكلّما قالوا له أتمم بناء دارك قال :" حتى يجيء (أو يرجع) نشيــط من مرو".فصار كلامه مثلا لكلّ ما لا يتمّ[68]...وضالّة غطفان(310) هو سنان بن أبي حارثة المرّي عنــفّه قومه على الجود فركب ناقته ورمى بها الفلاة فلم يُرَ بعد ذلك [69] وابن مندلة (309) هو أحد رؤساء العرب قــتُِل في غزوة والمنخّل(311-312) شاعر كان النّعمان بن المنذر اتّهمه مع امرأته فدفنه حيّا فلم يعرف خبره إلى الآن والعرب تضرب المثل به لغائب لا طمع في رجوعه[70] والمثلــّم (313) رجل فتك به الخوارج[71] ومن الذين فــُقدوا وضرب بهم المثل هبيرة بن سعد(327-329) والقارظان وهما رجلان أحدهما خرج يبغي قرظا وهو ورق يدبغ به فنهشته حية فمات والثاني القارظ أو قارظ عنزة أو العنزيّ القارظ أوالقارظ العنزيّ بفتح النون أو بتسكينها (314-322) وهو يَذكُرُ بن عَنَزَة خرج مع رجل كان يعشق ابنته , فحدث أن مرّا بهوّة فيها عسل فنزل يذكرُ ليقطف العسل ولمّا فرغ أبى صاحبه أن يخرجه حتّى يزوّجه ابنته فأبى أن يزوجه على تلك الحال فتركه حتى مات[72]. وفي المثنى قالوا حتى *يؤوب القارظان* او *القارظان كلاهما*(323-326). وهكذا يشمل التنويع أعلام البلدان و أعلام الأناسي بحذف الألقاب أو تقديمها أو بتغيير البنية التركيبية للاسم و اللقب معا من المركب بالإضافة إلى المركب بالنعت والعكس ...الخ.هذا التصرّف في عناصر المثل بما في ذلك الأعلام يجعل تنويع البدائل وتكثيرها مقصدا ضمنيا من مقاصد الاستعمال .

ومن الأعلام أسماء الجبال مثل عسيب (336) ورضوى (337) وعــُوارض (338) الأول جبل في نجد والثاني في المدينة والثالث في بلاد طيّيء وأسماء الجبال

---

[68] نفسه.

[69] موسوعة أمثال العرب , باب اللام.

[70] البغدادي , خزانة الأدب , 10/99-100.

[71] موسوعة أمثال العرب ,المدخل "حتى يؤوب المثلّم".

[72] نفس المصدر.

مقترنة بمعنى الثبات و البقاء فالجبال والأماكن كما يقول سيبويه مقارنة بالدواب والأناسي لا تزول و لا تتصرف [73] لهذا السبب كان تأمل الجبال جزءا من تأمل عظمة الكون , ويبدو كذلك أن ذكرالجبال قد كان شائعا في هذا النّوع من الأمثال يقول الجاحظ في الحيوان: " ويقولون في الحلف (...) *ما أقام رضوى في مكانه* إذا كان جبلهم رضوى و كلّ قوم يذكرون جبلهم والمشهور من جبالهم"[74] واستنادا إلى قول الجاحظ نفترض نظريا إمكانية استبدال عسيب و رضوى وعوارض بعدد غير محدّد من أسماء الجبال الشهيرة وبذلك تظل المدونة مفتوحة في الزمان والمكان تتجدد باستمرار ودون انقطاع حسب العصور وحسب الاستعمالات المحلية , والدليل على تنوع البدائل حسب البلدان و الأقاليم قول الجاحظ :" وأهل البصرة يقولون : *حتى يرجع نشيط من مرو* وأهل الكوفة يقولون: "حتى يرجع مصقلة من سجستان "[75] ثم يقول في موضع آخر من كتاب الحيوان :" حتى يجيء نشيط من مرو" و هو لأهل البصرة , *حتى يجيء مصقلة من طبرستان* وهو لأهل الكوفة "[76] " ويقول أبو بكر الخوارزميّ في مقدّمة كتاب الأمثال : " و بعد فقد قال قوم أقوالا سيّرها أهل بلادهم (...) إلا أنها لم تستعمل فيما يُباين تلك الدّيار من الأقاليم و البلدان فأهملتُ ذكرَها إذ كان شرطنا ما استفاض وسار... , من ذلك قول أهل البصرة : *لا أفعل ذلك حتّى يؤوب المثـلّم*"[77] كما خصّص الخوارزمي في متن الكتاب بابا لطائفة من الأمثال زعم أنّ أهل بغداد تفرّدوا بها [78] , وفي كلّ هذا دليل كافٍ على تعدّد البدائل بتعدّد الأقاليم , وفي قول الخوارزمي دليل على أنّ جانبا من الأمثال قد أهمِل و لم تذكر إلا البدائل المستعملة في مركز العالم الإسلاميّ أي في مدن مثل بغداد و البصرة و والكوفة. ولعلّ أكبر دليل على تواصل

---

[73] الكتاب 104/2 .

[74] الجاحظ, الحيوان , 4/ 470-471.

[75] الحيوان ,318/2.

[76] الحيوان , 528/5.

[77] الخوارزمي أبو بكر ,الأمثال ,المقدمة ,ص 12.

[78] نفسه , ص 181- 186.

هذا التنوع في الآنيـّة الحديثة قولنا في تونس : **حتى ينوّر الملِح** وقول العراقيين اليوم : **حتى يبيض الديك** ولا نعلم ما يقال في أقطار و أمصار أخرى قديما و حديثا .

إذن تتعدّد البدائل المثلية لأسباب أسلوبية تتلخص في البحث الدؤوب , من قبل المتكلم , عن الفصاحة و الطرافة , كما تتعدّد لأسباب لهجية و جغرافية أي حسب الاستعمالات المحلية وهو ما تبيّنّاه من خلال التعليقات الهامّة التي ساقها الجاحظ في كتاب الحيوان , أو لأسباب زمانية إذا تصوّرنا تاريخ اللغة سلسلة متعاقبة من الآنيّات وافترضنا للأمثال ثلاثة مصائر مختلفة أولها اختفاء المثل طيّ النسيان ليصبح في عداد المهجورات والثاني هو بقاء المثل شكلا ومضمونا على مرّ الأحقاب والثالث استقراره ومحافظته على نفس المضمون الدلالي مع تغيّر بنيته الشكلية جزئيا أو كليّا وهو من الأسباب التي يترتب عنها وجود بدائل مثليـّة , وتنويع البدائل يستجيب إلى أذواق المتكلمين أي إلى حاجياتهم الأسلوبية فيوفـّر لهم إمكانيات يختارون منها ما يلائم الخطاب من حيث الصورة و الإيقاع سيما إذا كان السياق شعريا.[79] وفي هذا الصّدد نشير إلى بعض الحالات التي تلتبس فيها علاقة الأمثال بالشعر فالشائع المعروف عند النقاد هو تضمين الشاعر للأمثال دون تغيير أو بتغيير محدود تقتضيه المشاكلة بين النص الشعري و النص الوافد[80] أو بين النّص المُضَمَّن و النص المتضمِّن لكننا لا نجزم بأسبقية المثل على البيت الشعري في كل الأحوال لأنه من الجائز أيضا أن يضرب الشعراء الأمثال على غير منوال أو يولدوها قياسا على قوالب مثلية معلومة وهو ما نرجحه بالنسبة إلى المثل233

---

[79] من السياقات الشعرية نذكر ما يلي :

- وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم تلاقونه **حتّى يؤوب المنخّل**(النمر بن تولب)
- فلا وأبي دهماء زالت عزيزة على قومها ما فتّل الزند قادح (شاعرمجهول)
- فتلك التي لا يبرح القلب حبها ولا ذكرها **ما أرزمت أمّ حائل**

وحتى يؤوب القارظان كلاهما و ينشر في الهلكى كليب لوائل (المعري , سقط الزند) .

[80] حيزم (أحمد): 1993 ,ص382-389.

233- فلا وأبي دهماء زالت عزيزة على قومها ما فتّل الزند قادح (شاعر مجهول)

3- مظاهر الاسترسال في المدونة:

يمكن القول إن هذا البحث مركّز كله على استعراض مظاهر متنوعة من الاسترسال في مدوّنة من البدائل المثلية رتِّبت حسب الخصائص المشتركة بين عناصرها, وقد حاولنا في هذا الترتيب أن نصنّفها إلى مجموعات يضمّها أكثر عدد ممكن من القواسم المشتركة مثل السمات التركيبية والمعجمية والبلاغية والصوتية...الخ,على أننا جعلنا الأولوية في بعض الحالات للترتيب حسب الجذور المعجمية لأن الدلالة والصورة البلاغية تابعة لها , وقد كان هذا التصنيف أحيانا على حساب الفصل التام بين الأشكال التركيبيّة لذلك نجد مثلا 149-" **سمير** الليالي" (مركب بالإضافة) بعد148- " ما اختلف ابنا **سمير**"(مركب موصولي) فكان الترتيب في مثل هذه الحالات خاضعا للدلالة المعجمية على حساب الأشكال التركيبيّة . وقد حاولنا أثناء الوصف استغلال هذا الترتيب قدر الإمكان و التوقف عند أهم مظاهر الاسترسال سواء على مستوى الأشكال الدالة من تراكيب وصيغ صرفية وجذور معجمية وأصوات أو على مستوى الأساليب البلاغية والمضامين الدلالية. وقد بدا لنا من الممكن تصنيف مظاهر الاسترسال إلى استرسال خطي و استرسال دائري.

3-1 الاسترسال الخطي :

إذا اعتبرنا المسترسل مجموعة من العناصر التي يمكن الانتقال من أحدها إلى الآخر بصفة متصلة و متدرّجة دون قطع [81] وإذا تأمّلنا المعطيات التي استعرضناها أعلاه وجدنا فيها مظاهر متنوعة من الاسترسال الخطي- أو العمودي في صورة اتباع الترتيب البصري للمدوّنة - فعلى مستوى القوالب التركيبيّة نلاحظ استرسالا من 1 إلى 91 (المركب بالإضافة) ثم ينقطع الاسترسال مع البديل 92 ليتواصل إلى 248 (المركب بالموصول الحرفي ما) ثم ينقطع من جديد لتتواصل البدائل المثلية مسترسلة من 249 إلى آخر المدوّنة أي إلى البديل 340 (المركب بالموصول الحرفي حتى) ,هذا

---

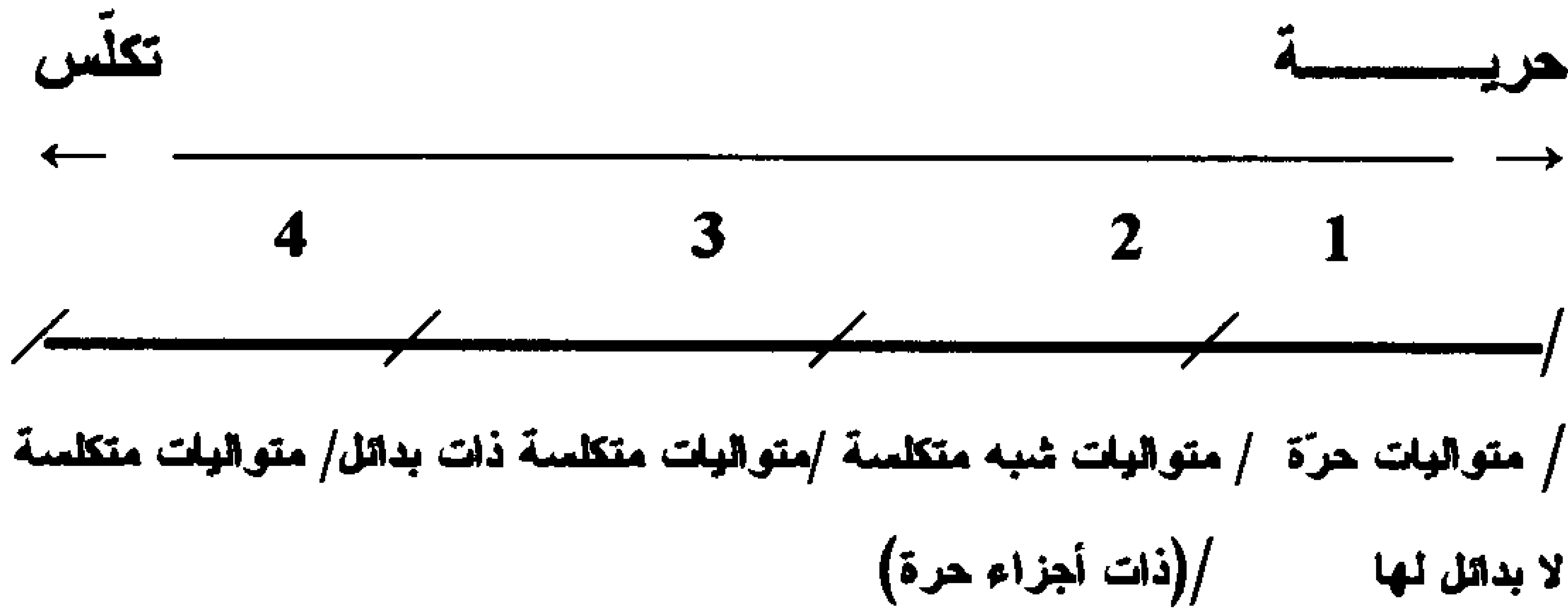
[81] المجدوب (عز الدين): مفهوم المسترسل,2003,ص754.

طبعا إذا اقتصرنا على البنية المنجزة ولم نأخذ في الاعتبار إمكانية تحويل جميع المركبات الحرفية إلى مركب بالإضافة فإذا اعتبرنا هذه البنية النظرية المشتركة أو البنية الضمنيـــّة جاز لنا الإقرار بوجود استرسال خطي بين جميع البدائل المثلية في مستوى التركيب من البديل عدد1 إلى البديل عدد 340. لكن هذا النوع من التأويل لا يستقيم على مستوى الرموز المعجمية لأننا نتقيّد بالضرورة بالأشكال المنجزة ومع ذلك لا تنتفي مظاهر الاسترسال الجزئي أي الاسترسال الذي تتخلله انقطاعات فرضتها طبيعة العيـّنة التي جمعناها و فرضها الاستعمال والإمكانيات المحدودة للاشتقاق مع عدم استيفاءها جميعا فمن/ أ ب د/ نجد أبد و أبيد و أبدية و آباد ومن/ د هـ ر/ نجدهم استعملوا المشتقات التالية دهر و دهارير و داهرين..الخ . ومع ذلك لا يجوز لنا الحديث عن انقطاعات كليـّة لأنه إذا انقطعت المعطيات في مستوى المعجم تواصلت في مستوى التركيب (انظر مثلا 56 و 57 أو الانتقال من 18 إلى 21 أو من 41 إلى 48 ..الخ) وإذا انقطعت في مستوى التركيب تواصلت في مستوى المعجم مثلا 91 **سجيس غبيس الأوجس** تركيب إضافة و 92 **ما غبا غبيس** تركيب موصولي أي ينقطع التركيب و يتواصل الاسترسال في المادّة المعجمية /غ ب س/ والاسترسال المعجميّ درجات , فعلى سبيل المثال في 15 و18 يشترك جزآ المركبين **أبد الأبدية** و**أبد الأبد** في الجذر المعجميّ بينما يشترك 18 **أبد الأبد** و19 **أبد الدّهر** في الجزء الأول فقط. وبالتالي تمثل 19 نقطة التقاطع بين 18 و21 **وجد الدّهر**.وإذا حدث الانقطاع في التركيب والمعجم معا تواصل الاسترسال في مستوى الدلالة , وبذلك يكون المضمون الدلالي هو الخيط الرّابط بين بدائل المدوّنة دون استثناء.

اعتبر جورج كليبار الأمثال ضربا من الأعلام بحكم اشتراك كل منهما في نفس الخصائص الإحالية (انظر1994 : Kleiber) لكنّ تعدّد البدائل المثلية – في مدونة هذا البحث- بهذا القدر الملفت للنظر يجعلها تختلف عن الأعلام بصفة واضحة لأنّ تعدّد الأعلام المحيلة على نفس الشخص يعد أمرا نادرا ووجود اسم ولقب وكنية لا يعدّ تعدّدا لأنّ كل واحد من هذه الأعلام له وظيفة مرجعية واجتماعية لا نجدها في غيره.و إذا سلمنا بوجود حالات خاصة يتعدد فيها العلم و المرجع واحد فإننا لا نتصور تعددا

يحصى بالعشرات أو المئات بما في ذلك أسماء الرسول محمد (البشير المختار...) أو الأسماء الحسنى وهي حالة فريدة لها ما يبرّرها عقديا وحتى في هذه الحالة الأخيرة فالأسماء الحسنى لا تتجاوز المائة ,إذن تعدد البدائل المثلية في المدونة قد بلغ حدا يصعب بلوغه بالنسبة إلى أنواع أخرى من الوحدات المعجمية بما في ذلك التعابير الاصطلاحية .

إنّ ظاهرة تعدد البدائل المعجمية تجعلنا نراجع العلاقة بين التكلس و حرّية التركيب في ضوء مفهوم الاسترسال , حيث من الممكن أن نتصور مسترسل الحرية والتكلس متكونا من قطبين حرّ و متكلس و بينهما درجتان وسيطتان :



1- مثاله: كل تركيب حرّ أو عاديّ 2- مثاله : لا/ لم يحرك ساكنا 3- الصيف / في الصيف .ضيعت اللبن..4- لكل مقام مقال.

هذه أهم درجات الحرية و التكلس وهي في الواقع قابلة للتوسيع فالدرجتان الثانية والثالثة كل واحدة منهما قابلة للتقسيم إلى درجات حسب عدد الأجزاء الحرة أو المحلات الإعرابية غير المقيدة معجميا , أي يمكن رصد نوع أول من المتواليات يتضمن جزءا واحدا حرّا , ونوع ثان يتضمن جزأين , وثالث يتضمن ثلاثة أجزاء وهكذا) , والمتواليات ذات البدائل يمكن ترتيبها حسب عدد البدائل بالنسبة إلى كل متوالية (بديل واحد أو بدائل متعددة قد تحصى بالعشرات أو بالمئات , فكلما زاد عدد البدائل اعتبر ذلك أقرب إلى الحرية. وكلما قلّ عدد البدائل كان ذلك اقرب على التكلس .

3-2 الاســـترســـال الدائـــري:

تعتبر المدوّنة مجموعة معجمية واحدة تتكوّن من مجموعات فرعية تتكون بدورها من مجموعات صغرى كل واحدة منها تشتمل على جملة من الأبدال المثلية . و يمكن التمثيل لهذه المجموعات بدوائر تتفرع عن بعضها البعض أو ترتبط في ما بينها بعلاقة الترادف وهذا التصور للمدوّنة يتماشى مع ما يعرف بنظرية الأمواج [82] فالمجموعة الكبرى مدونة من الأمثال مشتركة في نفس المضمون الدلالي الذي عبرنا عنه بالجملة الأصلية **لا أفعل كذا أبدا** . والمجموعات الفرعية تختلف فيما بينها من حيث القوالب التركيبية مثل المركب بالإضافة و المركب الموصوليّ..والقوالب التركيبية نجد ضمنها تنويعات. مثلا ضمن الإضافة نجد الإضافة الواحدة من نوع 5- **أبد الآباد** وتعدد الإضافـــات مثل90- **سجيس عجيس الأوجــس** والجمع بين إضافتين في نفس العبارة مثل 47- **عوض العائضين و.لا دهر الداهرين** والمركب الموصولي يكون بالحروف التالية : ما – أو- حتى ...الخ وضمن نفس القالب التركيبيّ تتنوّع المادة المعجميّة في جميع المواضع القابلة للتعجيم :

163- لا أفعل ذلك ما طلع فجر

164 لا أفعل ذلك ما لاح عارض

170- لا أفعل ذلك ما ذرّ شارق

171- لا أفعل ذلك ما درّ بارق

في هذه النماذج تتغير الجذور المعجمية تغيرا كليّا في / ف ج ر/ و /ع رض/ أو/ ط ل ع/ و/ ل و ح / أو تغيرا جزئيّا في/ د ر ر/ و / ذ ر ر/ وفي / ش ر ق/ و/ ب ر ق / حيث نلاحظ اختلافا في العنصر الأول فقط من الجذر الثلاثي. هذا التجانس الصوتي يتضافر مع القالب التركيبي والقالب الصرفي فَعَلَ فَاعِلٌ في164 170

---

[82] المجدوب , نفس المرجع.

و171 وفَعَلَ فَعَّلَ في 163 و 172- **لا أفعل ذلك ما طلع شرق.** هذا التجانس في مستوى القالب الصرفي التركيبي وفي مستوى المادة المعجمية يُحدث استرسالا في الإيقاع ضمن نفس المجموعة من البدائل بل إن المتوالية الواحدة قد تتكرّر ولا يطرأ التغيير إلا على حرف واحد كما في 194 و 195 :

194- ما جبـــ**ح** ابن أتان

195- ما جبــ**خ** ابن أتان

وكذلك في 197 و198 :

197- ما حبــــ**ج** ابن أتان

198- ما حبــ**ق** ابن أتان

وقد تتغير المادّة المعجميّة في أكثر من موضع و تظل الحروف دون تغيير لأنها علامة على استقرار القالب التركيبيّ فالقالب المنتج للبدائل المثلية من 265 إلى 269 هو :

حتى+ فعل + بين+ مركب بالعطف

أو إذا رمنا قالبا أوضح دلالة: **حتى** يؤلف / يجمع **بين** كذا و كذا..وقد أنتج هذا القالب الأبدال التالــــــــية :

265 حتى **يُــــؤلـــَّــــفَ** بين الضّبِّ و النُّون (7)

266 لا يكون ذلك حتى **يُجْمَعَ** بين الضّبِّ و النُّون(3) (7)

267 لا يكون ذلك حتى يُجْمَعَ بين الضّفدع و الضّبِّ(3) (7)

268-لا يكون ذلك حتى يُجمَعَ بين الأروَى و النَّعام(3) (7)

269 لا يكون ذلك حتى يُجمَعَ بين النّار و الماء(3) (7)

وضمن نفس المجموعة لا تستنفذ بالضرورة كل التقاليب وكل إمكانيات الاستبدال . فالنّاظر إلى البديلين 265 و 266 يتوقع استبدال **يُجمَع** بـــ **يُؤّلف** في 267 و 268 و269 غير أن هذه البدائل لم تتوفر في المدونة بل لعلها لم تتوفر في الإنجاز لأن الاستعمال في هذه الحالات ليس مجرد عملية تصريف آليّة للمعطيات اللغوية بقدر ما هو سلوك لا يخلو من التلقائية والاعتباطية وهكذا يبدو التنوع في صلب هذه

المجموعات الصغرى شبيها بصورة الأمواج التي يحدثها سقوط جسم على سطح الماء[83] فتتابع الدّوائر ولا نستطيع التكهن بعددها, ولعل هذا الانتظام الدّائري للمعطيات اللغوية يظل أقرب إلى واقع المعجم الطبيعيّ.

لقد تعاملنا مع هذه المدونة منذ البدء على أنها مجموعة بدائل معجمية, وهو ما يعني الإقرار بوحدة المثل من حيث مضمونه و دلالته المرجعية و قيمته الوظيفية ضمن الخطاب , لكنّ وَحدة المثل لا تعني أنّ كل هذه البدائل مترادفة ترادفا تامّا ، فالترادف المطلق لا يقره جل اللسانيين , وإذا كان الترادف التام غير موجود بين وحدتين لغويتين فكيف بوجوده بين المئات من الوحدات ؟ إذن ماذا عساها أن تكون العلاقة بين عناصر هذه المدونة؟ العلاقة تبدو قائمة على ثوابت invariantes و متغيرات variantes, الثوابت : منها النفي و البنية التركيبية للجملة في مستواها الأقصى (مستوى الجملة الفعلية) ومنها الدلالة الإجمالية للمثل باعتباره phrase générique حسب اصطلاح كليبار[84] , والمتغيرات بعضها راجع إلى البدائل اللهجية خاصة في مستوى المفـــردات (من أمثلته أنّ و عنّ) وبعضها الآخر أسلوبي كامن في المبالغات و الصور البلاغية ومتضمنات القول وكلها يبدو مطـيّة لاستعراض الطاقة الإبداعية اللامحدودة للغة العربية الكلاسيكية عندما كانت في أوج إشعاعها وازدهارها ,وهي في ذات الوقت مطية لاستعراض قدر هائل من حكمة العرب ,فالكثير من العبارات يبدو في ظاهره بسيطا بساطة الحياة البدوية و هو في باطنه حكم تختزل تأملات عميقة في أسرار الكون.

هذه الظاهرة المتمثلة في التضخيم Amplification والزيادة في عدد البدائل المثلية , وفي تجديد الصور عن طريق نوع من الترادف انطلاقا من قالب أصلي , ليست من خصائص العربية وحدها بل لعلها من الكليات بدليل أن لهذه البدائل المثلية بالذات مقابلات في الفرنسية والانقليزية منها :

Quand les poules auront des dents

---

[83] المجدوب , 2003.

[84] Kleiber G . 1994 .216.

Quand les poules pisseront
Quand les cochons voleront[85]

ولها أيضا في الأنقليزية مقابلات منها:

When the pigs begin to fly[86]

ففي كل هذه الأمثلة يتعلق الأمر بنفس المضمون الدلالي وإن اختلفت اللغات والأشكال الأسلوبية

إنّ الزيادة في عدد البدائل المعجمية بواسطة الترادف غايته تجديد الصورة الأصلية وبعث الحياة باستمرار في المثل قصد التأثير بالعبارة , وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى نوع من الأساليب الإبداعية اللغوية يسميها بول قيرو P.Guiraud. الاستعارة المتجددة [87] la remétaphorisation وهو ما يجعل السبب الرئيسي لهذه الظاهرة أسلوبيا .

غير أنّ البعض من مظاهر التنوع المعجمي يعسر علينا حشره ضمن المتغيرات الأسلوبية مثل استبدال طبَرستان بـ " طبـْـرستان أو استبدال القارظ العنزي بــ" العنزي القارظ" أو بــ" قارظ عنزة " ...الخ , في مثل هذه الحالات يتعلق الأمر بتعدد الخيارات التي يوفرها نظام اللغة وبالتالي تنتمي الظاهرة إلى مبحث خاص يسميه بروندونير Berrondonner نحو البدائل Grammaire polylectale[88] , وفي كثير من الحالات من غير الممكن أن نثبت – بالاعتماد على المعاجم العربية المتوفرة – وجود فرق بين "أبد" و" دهر" و هذا الفرق – إن كان موجودا – لا يمكن إثباته إلا بالرجوع إلى أصول الكلمات في السامية المشتركة , وهو أمر شبه متعذر في غياب معجم تاريخي للغة العربية .

---

[85] Guiraud (P) ; 1973 , p18.

[86] Idem.

[87] Guiraud (P) ; 1973 , p56-57.

[88] Berrodoner & alii 1983 ,21.

4- خاتمة:

من الحقائق اللسانية العامّة التي يؤكّدها هذا البحث صعوبة الفصل فصلا قاطعا وحاسما بين الظواهر اللغوية . هذه الحقيقة تتنافى مع قناعة سادت لدى البنيويـيّـين عمادها التصور الثنائي للأشياء والفصل بين الكيانات فصلا كليا, وذلك في ضوء العلاقات الخلافية أو التفارقيـّـة. ولا ننفي فضل المدرسة البنيوية في تحديد الكثير من المفاهيم اللسانية الأساسية التي لا غنى للـّـسانيّ عنها في وصف اللغات الطبيعية ,.غير أن هذا المنهج اللساني لا يمكن أن يعدّ من الثوابت الأزلية ولا يمكن أن ينسحب بصفة آليـّــة على كل المعطيات اللسانية ,. مثلا لا يمكن وضع حدود ثابتة بين الحرية والتكلس. لهذا السبب تعذّر على اللسانيين وضع تعريف تقليدي للتكلس فعرّقوه حسب خصائصه ولتجؤوا إلى التوسيط Paramètres. , وفضلا عن وجود درجات وسطى تتمثل في التكلس الجزئي أي وجود أجزاء حرّة ضمن المتواليات المتكلسة فإننا قد لاحظنا في مقدمة هذا البحث وجود حدود مائعة بين الحرّية و التكلس تمثلت في الانتقال الفوري من الحرّيّة إلى التكلس بعمليّة تـــأويليّة للمضمون الدلالي أو بتعديل طفيف في البنية الشكلية للملفوظ أو بتعدّد البدائل المتكلسة , وقد تركـّـز هذا البحث على البدائل فاعتبرناها درجة من درجات الحرية ضمن الأمثال أي ضمن نوع من المتواليات كانت تعتبر إلى وقت قريب النموذج الطرازي للأشكال المتكلسة. ففي ضوء مدوّنة البدائل المتكلسة التي بلغت ثلاثمائة وثمانية و ثلاثين338 بديلا يحقّ لنا التساؤل عن دور مفهوم الاستبدال في التمييز بين المتواليات الحرّة و المتواليات المتكلسة وأن نعيد النظر في شبه القاعدة التي شاعت في العديد من الدراسات المهتمة بظاهرة التكلس والقائلة بأنّ الوحدات المتكلسة هي متواليات تنعدم معها إمكانيات الاستبدال, هذا المقياس التمييـــزيّ بين الحرية و التكلس لا ينسحب على مدوّنتنا بما أن إمكانية الاستبدال ضمن الجملة الحرة **لا أفعل ذلك أبدا** لا تكاد تتجاوز الخمسة **,في** موضع المفعول فيه: لا أفعل ذلك أبدا/ بتاتا/ البتة / إطلاقا/ مطلقا / تماما) بينما تتجاوز مع البدائل المثلية المائتي إمكانية(تحديدا 205). وهو ما يعني أنّ إمكانيات

الاستبدال تحصى بالمئات في متوالية متكلسة و لا تكاد تتجاوز أصابع اليد في متوالية حرّة , وبناء عليه لا يجب أن نعتبر الاستبدال رغم أهميته مقياسا حاسما في التمييز بين الحرية و التكلس نظرا لوجود حالات يكتسب فيها التركيب المتكلس خصائص التركيب الحرّ.

هذا الاسترسال في المفاهيم مترتّـب في الواقع عن استرسال في المعطيات نلاحظه عندما نريد تحليل المتواليات وتصنيف مكوناتها ضمن مستويات تحليل واضحة, و هو ما يمكن أن نمثّل له بالتمازج بين التركيبيّ و المعجميّ في تعدية الأفعال بالحروف:

253- لا آتيك حتّى يرجع السّهم **إلى** فُوقِه(الفوق موضع الوَتر) (7)
254- لا أفعل ذاك حتّى يرجع السّهم **على** فُوقِه(7)

في هذه الحالة هـل نعتبر المتواليتين" رجع إلى" و" رجع على"عنصرين ينتميان إلى المعجم أم إلى التركيب أم إلى الاثنين معا أم نعتبر"رجع" من المعجم و" إلى" و "على" من التركيب ؟ أم أنهما لا تكونان وحدة تركيبية ودلالية إلا مع الاسم المجرور: "رجع إلى كذا , و رجع على كذا" على غرار ما نجد في المداخل المعجمية في قواميس اللغة.

صعوبات الفصل بين الظواهر تتجلّـى أيضا في علاقة الاسترسال الدّائري بالاسترسال الخطي حيث تتشابك أشكال الاسترسال إلى درجة يصبح فيها الخطيّ دائريّا (أي قطعة من دائرة أكبر), و الدّائريّ منتظما في الخطيّ ., فمجالات الاسترسال تتشابك لتشمل الدلالة و التركيب و المعجم و الصرف والأصوات أو تضيق لتقتصر على البعض من تلك المستويات ,التركيب والدلالة معا أو الدلالة وحدها.

الاسترسال من خلال هذه المدوّنة متواصل في الزمان و المكان لأنّ المجموعة اللسانية عبّرت منذ قرون , مشرقا و مغربا, ومازالت تعبّر عن نفس المضمون الدّلالي بتوليفات من الأشكال الدّالة المتشابهة المتباينة في ذات الوقت ,

مواطن التشابه والتباين متغيّرة باستمرار تجعل تلك التوليفات تنزع إلى التنوع والتعدّد إلى ما لا نهاية له. وهو ما يذكّرنا بمشهد المساحات المنقوشة في العمارة الإسلامية رغم الفارق النوعي في عناصر التنويع. فلئن كان موضوع التنوّع والتكرار في فنّ النقش هو الأشكال الهندسية و النباتيـــّة فموضوعه في هذه البدائل المثلية هو الأشكال اللغوية الحروف و الكلمات و التراكيب. والمواد المعجمية والصور البلاغية. هذه البدائل المثلــّية لا تضمحلّ و لا تتلاشى تحت تأثير عامل التنوّع نظرا لوجود جدليّة تحكمها هي جدلية الثبوت والتغيّر , التغيّر حادث في مستوى الشكل التعبيريّ وفي مستوى المضمون القضَويّ لبعض الجمل الفرعيّة الواقعة في محلّ المفعول فيه أو في محل المجرور. والثبوت كامن في المحتوى الدلالي وفي جملة من الحقائق العامّة تنصهر كلــّها ضمن معنى التأبيد , وهو كامن أيضا في القيمة التداولية للمثل فالمتكلم يحتاج إلى استعمال أيّ بديل من هذه البدائل المثلية كلــّما كانت محادثة بين طرفين و كلّما احتاج أحد المتخاطبين إلى نفي فعل. يُــفتَرض أن يقوم به. نفيا قاطــعا مطلقا لا رجعة فيـــه.

المصـــــادر و المراجــــــع :

I. المصـــــــادر:

1) **ابن منظور**(جمال الدين): لسان العرب. دار صادر , بيروت .(أب د) (د ه ر)(ع و ض)(ع ر) (أ ن ن)(ص و ف) (ف و ر) (ل و ح) (س ك ك) (ق ر ظ) (ه ب ر) .ج س)(ح د و) (ج د د)(ح ي ر) (س ج س) (ج د ي) (ط و ل) (ق ف و) (ي د ي)(ج د ي)(م د ي)(وج س) (ف ت ي) (س م م)......

2) **البغدادي** (عبد القادر) , خزانة الأدب.تحقيق عبد السلام محمد هارون.مكتبة الخانجي القاهرة. ط 1 1986, 5 / 502, 503.. 10/ 99,100,101 . 12/11.

3) **الجاحظ** (أبو عثمان): الحيوان ,تحقيق عبد السلام محمد هارون , دار إحياء التراث العربي بيروت.. 2/ 209, 284 , 318 . 427/3, 470/4 , 352, 310 . 528/5 . 138/6 .

4) **الزمخشري** (محمود بن عمر): أساس البلاغة, دار المعرفة للطباعة و النشر بيـــروت , (أب د)(ع و ض) (ح ي ر) (أ خ ر) (س ج س) (م ل و) (ف ت ي) (س م ر) (ش ر ق) (ف ور) (ص و ف) (أ ط ط) (ظ ل ع)......

الفيروزآبادي (أبو طاهر محمد): ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنـــير و أساس البلاغة , تحقيق الطاهر أحمد الزاوي , الدار العربية للكتاب , ط 3 و 1980..

5) **القالي**(أبو علي) : الأمالي, دار الآفاق الجديدة بيروت, 1980 .1/ 232، 234 . 2/ 292 .

7) **يعقوب**(إميل بديع) , موسوعة أمثال العرب, دار الجيل , بيروت, ط1, 1995.

II. المــــراجــــع العـــــربيـــــــة :

- **ابن فارس(أحمد)** :- الإتباع و المزاوجة ,منشورات وزارة الثقافة سوريا دمشق, 1995.

-**ابن هشام الأنصاريّ:** مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية , بيروت 1987 .

-**ابن يعيش**(موفّق الدين): شرح المفصل , عالم الكتب , بيروت.

- **بوجدرة** (رشيد): التطليق , تعريب صالح القرمادي , مراجعة محمد الشاوش, دار سيراس تونس 1982.

- **الأستراباذي** (رضي الدين): شرح الكافية , بنغازي . 1996.

- **حيزم** (أحمد): 2001, فن الشعر و رهان اللغة, دار محمد علي الحامي,كلية الآداب و العلوم الإنسانية سوسة..

- **الخـــــوارزمي** (أبو بكر محمد العباس): الأمثال ,عصمى للنشر والتوزيع , القاهرة .

- **ديب** (ألياس) : 1993,أساليب التأكيد في اللغة االعربية, دار الفكر العربي بيروت..
- **الرّماني** (أبو الحسن علي): معاني الحروف,دار الشروق ,جدة, ط2, 1981.
- **الزجاجي** (أبو القاسم عبد الرحمان):حروف المعاني,مؤسسة الرسالة ,دار الأمل الأردن ,ط2, 1986 .
- **سلوم**(داود) 1986: دراسة في اللهجات العربية القديمة,عالم الكتب.
- **سيبويه**: الكتاب, دار الجيل بيروت ,الطبعة الأولى , د.ت.
- **السيوطي** (جلال الدين):المزهر في علوم اللغة,المكتبة العصرية بيروت1987.
-**المجدوب** (عزالدين.): 2001, مفهوم المسترسل, في' المعنى وتشكله' مج2 , منشورات كلية الآداب بمنوبة ,سلسلة الندوات, 2003 .

III. المراجع الفرنسية :

-**Anscombre (J-C)** :2000., Parole proverbiale et structures métriques, Langages n° 139.
-**Berrodonner** (A) , **Le Guern** (M) ; **Puech** (G)1983 : Principes de Grammaire polylectale , Presses universitaires de Lyon .
-**Buridant (C)** : 1988 ; L'approche diachronique en phraséologie ; in phraséologie contrastive ; actes du colloque international Strasbourg.
-**Conenna(M)** : - 1988 ; Sur un lexique-grammaire de proverbes ; in Danlos Laurence ; les expressions figées , langages..
- 2000, structure syntaxique des proverbes français et italiens ; in langages n° 139, sept.2000.
-**Guiraud(P)** 1973 : Les locutions françaises. P.U.F.
-**Kleiber(G)** 1994 : Nominales, essais de sémantique référentielle, Armand Colin Paris.
- **Lerot** (J) : 1993 Précis de linguistique générale ; ed .de minuit, Paris .
-**Mejri (S):** -1997 ; Le figement lexicale ; Faculté des Lettres de la Mannouba .
- 2001, La structuration sémantique des énoncés proverbiaux, L'information grammaticale, n° 88, Jan.2001.
-**Tamba (I)** : Formules et dire proverbiale , Langages 2000.

الاسترسال في مقولات المعاني النّحويّة: مقولة الاستفهام نموذجا (مقاربة عرفانيّة)

سندس كرونة *

المقدّمة :

يعدّ مفهوم الاسترسال من المفاهيم حديثة الاستعمال في الدراسات اللّسانيات. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام متزايد في اللّسانيات العرفانيّة خاصّة (لنقاكار Langacker 1987). وقد يرجع ذلك إلى ما يجده اللّساني فيه من قدرة على تفسير الظّاهرة اللّغوية في استعمالاتها المختلفة. فأصبح من الضروري إذن دراسة هذا المفهوم وبيان أثره في معالجة بعض المسائل اللّغويّة.

وقد اخترنا في هذا البحث معالجة مظهر من مظاهر الاسترسال في الظاهرة اللّغوية هو الاسترسال المقولي في صنف من المقولات اللّسانيّة هو ما سمّيناه ب "مقولات المعاني النّحويّة". والمقصود بهذه المقولات تلك المصنّفة للمعاني الإنشائيّة النّمطيّة والمقاميّة التي تفيدها بنية نحويّة إعرابيّة ما إذا أنجزت في مختلف المقامات المحتملة. واخترنا مقولة الاستفهام نموذجا لهذه المقولات وهي تضمّ جملة المعاني التي يمكن أن تعبّر عنها همزة الاستفهام في مقامات متباينة.

واستندنا في بيان مفهوم الاسترسال في مستوى العلاقة بين معاني الهمزة وفي مستوى علاقة البنية الاستفهاميّة ببنى إعرابية دالّة على معان نحويّة أخرى إلى بعض الفرضيّات والمفاهيم التي قدّمتها نظريّة النماذج الأولّيّة (la théorie des prototypes) في صيغتيها الأصليّة والموسّعة. وذلك بعد استعراض وجيز لبعض التّصنيفات التي قدّمها القدامى لمعاني همزة الاستفهام وما واجهوه من صعوبات في التّصنيف. ونستند في اختيارنا توظيف نظريّة النماذج الأولّية في معالجة هذه المقولات النّحويّة إلى الافتراض الذي قدّمه لايكوف (G.Lakoff) وغيره من الدلاليين العرفانيين، وعبّر عنه بقوله : "إنّ المقولات اللّسانيّة ينبغي أن تكون من صنف بقيّة المقولات في نظامنا التّصوّري" (لايكوف، 1987، 58). فلمّا كانت المقولات اللّسانيّة لا

* المعهد العالي للغات تونس.

تختلف في بنيتها وعلاقاتها عن المقولات التّصوّريّة فإنّه من المفيد استغلال نتائج نظريّة النماذج الأولية -وهي منوال نفسي في الأصل- في الكشف عن بنية هذه المقولات النّحويّة وعن طبيعة العلاقة بينها، لاسيما وأنّ هذه النّظريّة تحولت في صيغتها الموسّعة خاصّة إلى نظريّة لسانيّة دلاليّة مع أحد أبرز منظّريها جورج لايكوف.

فكان لهذا العمل حينئذ غايتان أساسيتان :

- الأولى هي توظيف مفاهيم عرفانيّة لإعادة تنظيم مقولات المعاني النحويّة عامّة ومقولة الاستفهام خاصّة. وذلك بالكشف عن وجود علاقة استرسال بين عناصر مقولة الاستفهام من جهة وبينها وبين بعض مقولات المعاني النّحويّة من جهة ثانية.

- الثانية تحديد مفهوم الاسترسال انطلاقا من مفهوم المقولة الذي تقدّمه نظريّة النماذج الأولية في صيغتها الموسّعة والذي حاولنا إجراءه على مقولة الاستفهام. وهو مفهوم يتجاوز معنى الاسترسال الظاهري الدال على ضبابيّة الحدود بين المقولات.

وقد عمدنا لتحقيق هاتين الغايتين إلى النّظر في مفهوم الاسترسال في معاني همزة الاستفهام أي بين عناصر مقولة الاستفهام أوّلا ثمّ انتقلنا في مرحلة ثانية إلى دراسة علاقة الاسترسال بين البنى الإعرابية المختلفة أي بين مقولات المعاني النّحويّة. وذلك بعد تقديم مقتضب لنظريّة النماذج الأوليّة في صيغتيها الأصليّة والموسّعة للتّعريف بأهمّ فرضيّاتها ومفاهيمها.

1- نظريّة النماذج الأوليّة ومفهوم الاسترسال المقولي :

تعرّف المقولة في منوال الشروط الضروريّة والكافية الكلاسيكي بأنّها مجموعة من العناصر التي تجمع بينها خصائص مشتركة تميّزها عن العناصر المنتمية إلى المقولات الأخرى. وتمثّل هذه الخصائص جملة الشروط الضروريّة والكافية التي ينبغي توفّرها في كلّ عنصر من عناصر المقولة. وقد لاحظ كلايبار G.Kleiber أنّ كلّ شرط من هذه الشروط ضروري وليس كلّ منها كافيا بمفرده بل مجموعة الشّروط كلّها تعتبر كافية (كلايبار، 1990). ويقتضي هذا التّصوّر للمقولة جملة من القضايا. لعلّ أهمّها القضيتان التاليتان:

- أنّ عناصر المقولة حسب هذا المنوال متساوية في درجة تمثيلها لتلك المقولة

- أنّ الحدود بين المقولات واضحة ونهائية

وقد كان لهذا المنوال تأثير واضح في بعض الدراسات المعجميّة الحديثة. فاعتبرت أنّ ما يكوّن المعنى المعجمي للفظ ليس إلاّ جملة الشروط الضروريّة والكافية المحدّدة للمقولة التي يحيل عليها ذلك المعنى. فالمقولة عندهم تصاغ مفهوميا في متصوّر هو المعنى الذي يعبّر عنه اللّفظ. وللفظ حينئذ دلالة واحدة باعتباره محيلا على مجموعة المراجع التي تشترك في الخصائص المحدّدة للمقولة.

ولعلّ ما نلاحظه في هذا المنوال من صرامة ودقّة في الحدود في المستوى النّظري هو ما جعله يواجه جملة من الصعوبات في مستوى الإجراء. منها عجزه عن تفسير ظاهرة التّعدّد الدّلالي la polysémie .فاللّفظ متعدّد الدّلالة يحيل على شتات من المعاني يصعب إيجاد سمات مشتركة بين جميعها (صولة، 2001)

ونتيجة لهده الصّعوبات قام جماعة من علماء النفس العرفانيين الذي اهتمّوا بمسألة المقولة (catégrisation) وعلى رأسهم إلينور روش Eleanor Rosch بنقد منوال الشروط الضروريّة والكافية وقدّموا بديلا له نظريّة جديدة في كيفيّة تكوّن المقولات وبنيتها هو ما سمّوه ب "نظريّة النماذج الأوّليّة La théorie des prototypes

ومن أهمّ ما توصّلت إليه روش ومن عمل معها في تأسيس هذه النّظريّة إثبات مبدأ التّراتبيّة العرفانيّة (hiérarchie cognitive) الذي تخضع له عمليّة المقولة وهي تراتبيّة في مستويين:

- في مستوى أفقي أي تراتبيّة في بنية المقولة الدّاخليّة
- في مستوى عمودي أي تراتبيّة في تصنيف المقولات في ما بينها (ج. موشلار وآ.ربول J.Moeschler & A.Reboul ، 1998)

ففي المستوى الأفقي تعتبر روش أنّ بنية المقولة الدّاخليّة بنية مندرّجة أي أنّ عناصرها ليست متساوية من جهة تمثيلها لتلك المقولة. وتولّد عن هذه التّراتبيّة في العناصر مفهوم النّموذج الأوّلي prototype. وهو العنصر الذي يعدّ مركز المقولة ويعتبره النّاس عرفانيا أحسن ممثّل لها.

واهتمت روش في المستوى العمودي بالتّراتبيّة بين المقولات. فاكتشفت أنّه يوجد صنف من المقولات يحتلّ مكانا مركزيّا في نظامنا المقولي. فهي أولى المقولات التي نتعلّمها لأنّها تتطلّب لإدراكها مجهودا أدنى مما تتطلّبه المقولات الأخرى. وقد فسّرت ذلك بأنّ المقولة المنتمية لهذا المستوى تختصّ بأربع سمات (لايكوف وجونسون Lakoff &Johnson ، 1999) :

- أنّها تدرك إدراكا قشتالتيّا
- أنّ لنا صورة ذهنية واحدة لكلّ عناصرها
- أنّنا نتعامل مع عناصرها وفق برنامج حركي متشابه
- أنّها تنتظم أغلب معارفنا

ويمثّل هذا الصنف من المقولات ما سمّته روش 'مقولات المستوى الأساسي' (catégories de niveau de base). وهي عناصر في مقولات أكثر تعميما سمّتها روش 'مقولات المستوى الأعلى'(catégories de niveau superordonné) . ووجدت أيضا أنّ كلّ عنصر من عناصر مقولات المستوى الأساسي يمثّل مقولة ضمن مقولات مستوى أكثر تخصيصا هي 'مقولات المستوى الأدنى' (catégorie de niveau subordonné)

وقد نتج عن اعتماد مفهوم النّموذج الأولي في تحديد بنية المقولة نشأة جملة من الافتراضات لعلّ أهمّها اعتبار بنية المقولة الداخليّة بنية متدرّجة من جهة موقع كلّ عنصر من عناصرها بالنسبة إلى مركز المقولة وهو النّموذج الأولي. بل إنّ درجة انتماء عنصر ما إلى المقولة حسب نظريّة النماذج الأوّلية الأصليّة تتناسب طردا مع مدى قربه من النّموذج. فأصبحت المقولة في هذا التصوّر خاضعة لشمة (sckema) المركز- الأطراف. ويقتضي هذا أنّه قد يقع تصنيف بعض العناصر الواقعة في أطراف المقولة ضمن مقولات أخرى مجاورة بسبب بعدها عن النّموذج الأولي وبالتالي ضعف انتمائها للمقولة من جهة وبسبب مشابهتها لعناصر من مقولات أخرى من جهة ثانية. فتكون الحدود بين المقولات غير واضحة ومتداخلة وهو المعنى الأوّل للاسترسال المقولي.

وواجهت هذه النظريّة أيضا جملة من الصّعوبات تمثّلت خاصّة في تحديد مقاييس موضوعيّة لضبط النّموذج الأوّلي من جهة وفي تبرير انتماء بعض العناصر للمقولة رغم عدم مشابهتها لنموذجها الأوّلي من جهة ثانية (كلايبار،1993). وقد وعى أصحاب النّظريّة هذه الصّعوبات فعمدوا إلى مراجعة منوالهم وتقديم بديل هو ما سمّي ب "نظريّة النّماذج الأوّلية الموسّعة" (théorie des prototypes étendue) . وهي نظريّة اهتمّ بها بعض الدّلاليّين العرفانيّين وسعوا إلى استغلالها لدراسة الظّاهرة اللّغويّة. نذكر منهم خاصّة جورج لايكوف الذي يعدّ من مؤسّسيها. وهذا ما دفع ج.كلايبار إلى اعتبار "أنّ الصّيغة الموسّعة لم تعد في هذه الحال نظريّة في 'بنية' المقولات بل أضحت نظريّة في البنية الدلاليّة للعناصر المعجميّة المتعدّدة الدلالة" (كلايبار، 1991، 124).

وقد تخلّت هذه النّظريّة عن مفهوم النّموذج الأوّلي باعتباره مركز المقولة الموحّد. وحلّ محلّه مفهوم "التّأثيرات النّموذجيّة" (les effets prototypiques). واستغلّت بشكل واضح مفهوم التّشابه الأسري وهو مفهوم استعمله أوّل مرّة فيتقنشتاين Wittgenstein عند معالجته ظاهرة التعدّد الدلالي في مقولة اللّعبة (لايكوف، 1987). فرأى أنّ 'عناصر المقولة يشبه أحدها الآخر بطرق مختلفة أيّما اختلاف... وبإيجاز اللّعب على غرار أفراد الأسرة الواحدة متشابهة بطرق مختلفة ومتنوّعة" (م.ن، 16). وتحدّد هذه العلاقات بنية المقولة في النّظريّة الموسّعة، وهي بنية تخلّت عن سمة التّدرّج فأصبحت تقوم على شبكة من العلاقات والرّوابط المتقاطعة بين عناصر المقولة الواحدة. فكلّ عنصر من هذه العناصر يرتبط بعنصر آخر من نفس المقولة أو أكثر فيشبه في بعض الوجوه دون بعض. ولكنّ التّأثيرات النّموذجيّة المحدّدة للمقولات – مثلها في ذلك مثل الخصائص الوراثيّة– تظلّ حاضرة بأشكال ومقادير مختلفة في كلّ عنصر من عناصر المقولة. وهي التي تحقّق علاقة الاسترسال عناصر المقولة الواحدة.

وتقتضي تراتبيّة المقولات في المستوى العمودي التي أشارت إليها روش أنّ هذا الاسترسال المقولي ليس استرسالا بين عناصر المقولة الواحدة فقط بل هو استرسال أيضا بين المقولات التي تنتمي حسب نظريّة النّماذج الأوّليّة إلى مقولة واحدة من مستوى أعلى درجة في التّعميم.

فلا ينحصر الاسترسال المقولي في نظريّة النماذج الأوّلية الموسّعة في صعوبة وضع حدود واضحة بين المقولات وهو ما اعتبرناه المعنى الأوّل المتداول للاسترسال. بل هو يتجاوزه للدلالة على معنى أقوى وأعمق في رأينا. إذ يكشف مفهوم التّشابه الأسري أنّ بنية المقولة هي عبارة عن مسترسل من الخصائص أو التّأثيرات النّموذجيّة التي تخضع لعمليّات تنشيط متكرّرة تقوم بها المثيرات الخارجيّة ويقع هذا التنشيط في سياق عصبي مّا. وهو سياق تكوّنه تدريجيّا تجربة الإنسان في محيطه وهو قابل دائما للتّغيّر بسبب تفاعله المتواصل مع الواقع. وقد اهتمّ اللّسانيّون العرفانيّون بهذا السياق وحاولوا ضبطه باعتماد مفاهيم مختلفة ولكنّها متقاربة من أهمّها مفهوم المنوال العرفاني المؤمثل I.C.M لدى لايكوف و الشمة sckema في منوال لانقاكار ومفهوم الإطار frame لدى فيلمور Fillmore (ب.وورث P.Werth، 1999). وتستجيب بعض الخصائص النموذجيّة للتنشيط دون بعض. وتكوّن هذه العناصر المنشّطة السمات الظّاهرة للعنصر المراد تحديده. أمّا بقيّة الخصائص النّموذجيّة التي لم تستجب لتنشيط المثيرات الخارجيّة فهي خصائص حاضرة بالقوّة في ذلك العنصر باعتباره منتميا للمقولة وإن كانت هذه الخصائص خفيّة غير ظاهرة.

2- ظاهرة الاسترسال في مستوى معاني همزة الاستفهام:

2-1- تصنيفات معاني الاستفهام لدى القدامى: اختلاف في الآراء وصعوبات في التّقسيم:

تقوم دراسة القدامى لمعاني همزة الاستفهام على ثنائيّة الأصل والفرع. والأصل عندهم هو المعنى النّحوي الذي تفيده البنية اللّغويّة المجرّدة "أ فعلت؟" وهو معنى الاستفهام والاستخبار. فإذا وافق المقام هذا المعنى النّحوي كان المعنى على الاستفهام المحض. وإذا استخدمت الهمزة في مقام لا يناسب ذلك المعنى الأصلي تدلّ على معنى فرعي مقامي مثل التّقرير والتّوبيخ والإنكار (سيبويه، الكتاب، III ، 176). وتصبح بعض المعاني الفرعيّة المقاميّة أصولا تتفرّع عنها معان أخرى. وقد تخرج همزة الاستفهام عن معناها الأصلي فتعبّر عن معان إنشائيّة أخرى. ولئن اتّفق النّحاة

والبلاغيّون والأصوليّون في المعنى النّحوي الأصلي لهمزة الاستفهام فإنّهم اختلفوا اختلافا واضحا في تحديد "المعاني الثواني".

قسّم سيبويه المعاني المقاميّة للاستفهام إلى ثلاثة أقسام كبرى:

- الاستفهام التّقريري ويميّز فيه بين ثلاثة معان مقاميّة منجزة :

- التّوبيخ والتّقرير وذلك في قولك : "'أ طربا وأنت قنسريّ ' وأنت تعلم أنّه قد طرب لتوبّخه وتقرّره" (الكتاب، III ، 176)
- التثبيت والتّوبيخ في مثل قولك للرّجل وقد رأيته في حال تلوّن وتنقّل : "أ تميميّا مرّة وقيسيّا أخرى" فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له. وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به لتفهمه إيّاه وتخبره عنه ولكنّه وبّخه لذلك" (م.ن، 343).
- التثبيت والتنبيه ومثاله قولك للرجل في حال قيام " أ قائما وقد قعد الناس؟".

يقوم هذا التّقسيم للصنّف الأوّل من معاني الهمزة على تراتبية في مستوى المعنى. وهو مابيّنه خالد ميلاد فاعتبر أنّ "الاستفهام في تصنيف سيبويه معنى نحوي أوّل والتّقرير أو التّثبيت معنى نحوي ثان مختزل للمقام أمّا التّوبيخ أو اللّوم أو الرّدع أو غيرها فهي معان بلاغيّة لا تحدّد إلاّ في المقام" (خالد ميلاد، 2001، 415).

- الاستفهام الذي يكون بمعنى الأمر " فقولك أ تخبرني؟ فيه معنى افعل وهو كالأمر في الاستغناء والجواب" (الكتاب، III ، 516).

- الاستفهام الذي يخرج عن معناه الأصلي خروجا تامّا ليدلّ على معنى التّسوية في مثل قولك: "سواء عليّ أ أعجبك صنيعي أم لم يعجبك؟"

تقضي التّراتبيّة التي يقوم عليه تقسيم سيبويه لمعاني استفهام التّقرير أنّك عند إنجاز قول من قبيل : " أ قائما وقد قعد الناس؟" تستحضر معنى الاستفهام وهو المعنى النّحوي الأوّل ثمّ تستحضر المعنى النّحوي الثاني المختزل للمقام وهو التّثبيت والتّقرير إلى أن تصل إلى معنى التنبيه الذي هو المعنى المقصود بالقول في مقامك المخصوص.

ويفترض هذا التّصوّر أنّ للبنية اللّغويّة دلالة نحويّة أصليّة تولّد دلالة ثانية مقاميّة قد تحوّل إلى أصل تتولّد عنه دلالة أخرى مقاميّة منجزة أكثر تخصيصا. ويتعارض هذا الافتراض مع طبيعة تجربة التّلفظ ذاتها. فالمتكلّم الحقيقي في المثال المذكور في مقام علم بحال المخاطب فهو يقصد التّوبيخ واللّوم باعتباره المعنى الأوّل المباشر الذي تفيده همزة الاستفهام في استعماله لها. أمّا معنى الاستفهام النّحوي وما تفرّع عنه من معنى التّقرير فإنّ حضورهما ضعيف في مثل هذا المقام. ولا يقصد المتكلّم إليهما البتّة. فكيف يمكن فهم هذه التّراتبيّة التي أقرّها سيبويه بين المعاني الأصول والمعاني الفروع لهمزة الاستفهام؟

و أشار صاحب الكتاب في الصّنف الثاني من معاني الاستفهام إلى خروج الهمزة عن معناها الأصلي إلى معنى الأمر. فبما يمكن أن نفسّر هذا الخروج؟ وما هي طبيعة العلاقة بين البنية الإعرابيّة الدّالة على الأمر وبنية الاستفهام؟ وهل أجاب النّحاة سيبويه عن هذه التساؤلات التي يطرحها تقسيمه؟

لم يخرج النّحاة كثيرا عن هذا التّقسيم الثلاثي الذي قدّمه سيبويه ولكنّهم قاموا بمزيد تفريعه وتقسيمه. فأقام المبرّد ورضيّ الدّين الأستراباذي تحليلهما للقسم الأوّل للاستفهام على المقابلة بين الاستفهام المحض وهو المعنى النّحوي الأصلي واستفهام التّقرير والتّعجّب والإنكار لدى المبرّد (المبرّد، المقتضب، 307) أو استفهام الإنكار لدى الرضيّ (الأستراباذي، شرح الكافية، I ، 331). لقد لاحظ ميلاد أنّ "المبرّد يجمع بين التقرير والتّوبيخ حينا ويفصل بينهما أحيانا ولا يحدّد معنى التقرير و لا يسعى في كلّ ذلك إلى وضع منهج واضح يدقّق تولّد هذه المعاني النّحويّة المقاميّة النّمطيّة" (ميلاد، 2001، 419). وقد حاول الرضيّ تحديد طرق تولّد المعاني الثواني للاستفهام باعتماد قواعد تركيبيّة إعرابيّة. فصرّح بأنّه " قد يكون الاستفهام للتّوبيخ أو للتّقرير إذا دخلت همزته على جملة منفيّة" (الأستراباذي، شرح الكافية، IV ، 391). فهو يميّز بين معنى التّقرير والتّوبيخ وفي الآن نفسه يعتبر أنّ همزة الاستفهام مع النفي يمكن أن تفيد التّوبيخ كما يمكن أن تفيد التّقرير. ولا يخفى ما في هذه القاعدة من الاضطراب (م.ن، 419-420). ومن مظاهر التردّد أيضا قوله في موضع آخر إنّ "الهمزة إذا دخلت على النافي فلمحض التّقرير أي حمل المخاطب على أن يقرّ بأمر يعرفه وهي في الحقيقة للإنكار.

وإنكار النفي إثبات" (م.ن، IV، 446). فهو في هذا الموضع يتراجع عن القاعدة الأولى التي وضعها فيجعل أ+ نفي= محض التقرير دون الدلالة على معنى التوبيخ. وتوصّل في استدلاله إلى أنّ التقرير هو الإثبات في حين أنّ التّقرير عنده هو "حمل المخاطب على أن يقرّ بأمر يعرفه". فهو "طلب وتثبيت وليس إثباتا وتحقيقا" (ميلاد، 2001، 420). وهو في ذلك يواصل رأي ابن السراج الذي يقارب بين معنيي التّقرير و الإيجاب (م.ن، 421).

وقد أورد ابن هشام ثمانية معان مقامية لهمزة الاستفهام. وهي الإنكار الإبطالي والإنكار التوبيخي والتقرير والتهكّم والتعجّب والاستبطاء والأمر والتسوية. ورغم تمييزه في عرضه الأوّل لمعاني الاستفهام بين الإنكار الإبطالي والإنكار التّوبيخي يجوّز في موضع آخر الاختيار بينهما ممّا يدلّ على تقاربهما في المعنى (ميلاد، 2001).

نتبيّن مما تقدّم أنّ تصنيف معاني همزة الاستفهام المقاميّة بدا من المسائل الخلافية لدى النّحاة بعد سيبويه. ولم يخل منهجهم في بيان تولّد معاني الاستفهام وتحديد طبيعة العلاقة بينها من بعض الحرج النظري الذي "منعهم من وضع ضوابط دقيقة وأوقعهم في كثير من الخلاف والتردّد" (م.ن، 428)

ولم يكن البلاغيون والأصوليون أوفر حظّا من النحاة في هذا الباب. فحاول التفتازاني ضبط مفهوم التقرير واعتبر أنّه "قد يقال في معنى التّحقيق والتثبيت وقد يقال في معنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه" (التفتازاني، المطوّل، 236) وهو "لا يحسم في الأمر ولا يبيّن أيّ الاتجاهين مما ذكر يفضّل ويختار" (ميلاد، 429،2001).

وقد وعى الزركشي وهو أحد الأصوليين المتأخرين بهذا والتردّد الذي ساد أقوال النّحاة والبلاغيين في معالجتهم هذه المسألة. وتساءل حول علاقة المعنى النّحوي الأصلي للهمزة وهو الاستفهام ببقيّة المعاني المقاميّة. وهل أنّه يبقى حاضرا معها أم يغيب تماما "فتجرّد عن الاستفهام بالكليّة" ؟(الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 347). ولكن رغم هذا الوعي فإنّ تصنيف الزركشي وقد غلبت عليه نزعة الجمع (ذكر الزركشي في البرهان 34 معنى مقاميا للبنية الاستفهاميّة) لم يخل من بعض النّقائص.

فقد جمع المعاني المقامية للهمزة تحت عنوان الاستفهام غير الحقيقي في مقابل الاستفهام الحقيقي وهو معناه النّحوي الأصلي ولم يبيّن العلاقة بينهما. وقسّم الاستفهام غير الحقيقي إلى استفهام بمعنى الخبر واستفهام بمعنى الإنشاء. وصنّف الأوّل إلى استفهام إنكاري يميّز فيه بين إنكار إيطالي يفيد التّكذيب وإنكار توبيخي يفيد اللّوم واستفهام تقرير يجعله دالاّ على الإثبات. أمّا الاستفهام بمعنى الإنشاء فيضمّ بقيّة معاني الهمزة التي ضبطها في الأمر والنهي والتحذير والتنبيه والتوبيخ وغيرها من المعاني التي بدا فيها جامعا لما ذكره سابقوه مع إضافة بعض التّفريع والتّقسيم (راجع ميلاد، 2001، 432).

وقد غلبت نزعة الجمع والاتّباع على التبويب الذي قدّمه الزركشي لمعاني همزة الاستفهام المقاميّة. فقد اعتمد تقسيم ابن هشام استفهام الإنكار إلى إنكار إيطالي وإنكار توبيخي وأعاد تعريفه لهما دون توضيح الفرق بينهما. كما أنّه اعتمد الاستدلال الذي قدّمه الرضيّ في بيان علاقة معنى التّقرير بمعنى الإثبات مستشهدا بقول ابن السراج : "فإذا دخلت على ليس ألف الاستفهام كانت تقريرا ودخلها معنى الإيجاب " (الزركشي، البرهان، II،33). وقد بيننا ما قام عليه هذا المذهب من خلط بين معنيي التّقرير والإثبات اللّذين ميّز بينهما سيبويه. ثمّ إنّه ذكر في باب الاستفهام بمعنى الإنشاء معنى التّوبيخ "وهو لوم مقوّى مع أنّ اللّوم صنّف ضمن استفهام الإنكار الذي يكون بمعنى الخبر" (ميلاد، 2001، 433). وهذا دال على اضطراب واضح في مقاييس التّقسيم.

نستنتج من خلال استعراضنا الموجز لبعض مواقف القدامى من مسألة تصنيف معاني همزة الاستفهام أنّهم اعتمدوا في تصنيفهم في المستوى العمودي ثنائيّة الأصل والفرع التي حاولوا من خلالها التحكّم في المعاني المقاميّة بإرجاعها إلى أصل نحويّ واحد هو المعنى النّحوي للهمزة وهو الاستفهام. وقد سعوا في المستوى الأفقي أي في مستوى التمييز بين المعاني الفرعيّة والمقاميّة إلى وضع حدود جامعة مانعة. ولكنّ صفة المنع لم تكن متوفّرة في بعض تصنيفاتهم. ولعلّ لك ما ولّد ضربا من التردّد في تقسيمهم للمعاني المقاميّة للاستفهام وفي محاولتهم الفصل بينها.

2-2 – الاسترسال بين معاني همزة الاستفهام من خلال نظريّة النماذج الأولّيّة:

نقدّم لتجاوز هذه الصّعوبات التصنيفيّة افتراضا مفاده أنّ العلاقة بين معاني همزة الاستفهام هي علاقة استرسال. ويستند هذا الافتراض إلى أنّ هذه المعاني تمثّل كما أسلفنا الذكر عناصر مقولة الاستفهام التي تنتمي إلى ما سمّيناه بمقولات المعاني النّحويّة. وسنعتمد لإثبات هذا الاسترسال بين المعاني نظريّة النماذج الأولية لتحديد بنية الاستفهام الداخليّة.

تبدو بنية مقولة الاستفهام استنادا إلى نظريّة النماذج الأولّية في صيغتها الأصليّة خاضعة لشمة المركز-الأطراف. فالاستفهام باعتباره المعنى النّحوي الأصلي الذي تفيده البنية اللّغويّة المجرّدة "أ فعلت؟" هو عرفانيا أحسن ممثّل للمقولة فهو إذن نموذجها الأولّي. وبقيّة المعاني المقاميّة التي تفيدها بنية الاستفهام تعدّ منتمية إلى المقولة بحسب قربها أو بعدها عن النموذج الأولّي وهو معنى الاستفهام.

ونلاحظ أنّ هذا التصوّر في صيغته الأصليّة لا يضيف شيئا إلى تصنيف القدامى المعتمد على مفهومي الأصل والفرع. بل لعلّ تقسيمات القدامى تبدو أقوى باعتبارهم يكرّرون ثنائيّة الأصل والفرع في مستويات مختلفة من التصنيف. إذ الفروع تتحوّل إلى أصول لمعان فرعيّة أخرى تكون أكثر تخصيصا وأقرب إلى المعنى المقامي المنجز. وتفترض نظريّة النماذج الأولّيّة في صيغتها الأصليّة كما ذكرنا آنفا أنّ عناصر المقولة متفاوتة في درجة تمثيلها لتلك المقولة وفي درجة انتمائها لها بحسب قربها أو بعدها عن نموذج المقولة الأولّي، في حين أنّنا نعتبر أنّ معنيي الإنكار والتنبيه مثلا وإن كانا بعيدين عن المعنى الأصلي للهمزة وهو النموذج الأولّي للمقولة فهما ليسا أقلّ منه تعبيرا عن همزة الاستفهام وبالتالي فهما ليسا دونه انتماء لمقولة الاستفهام.

تبدو الصيغة الأصليّة في معالجتها لمقولة الاستفهام دون منوال القدامى قدرة على تفسير عناصر هذه المقولة. ولذلك نقترح اعتماد نظريّة النماذج الأولّية الموسّعة التي هي مراجعة للصيغة الأصليّة لتجاوز ما لوحظ فيها من نقائص. وذلك للكشف عن بنية مقولة الاستفهام الداخليّة وتحديد العلاقة بين عناصرها وهي علاقة تشابه أسري

باعتبارها العلاقة الرابطة بين عناصر المقولة في الصّيغة الموسّعة. فمعاني الهمزة وفق هذا المنوال تتشابه بوجوه مختلفة دون أن يشترط وجود " سمة مشتركة بينها تحدّد المقولة" (لايكوف، 1987، 12)

فتقوم العلاقة بين معاني الاستفهام المتعدّدة التي قدّمها الزركشي مثلا على شبكة من الرّوابط المتقاطعة التي تصل كلّ معنى مقاميا بمعنى آخر أو أكثر من معاني همزة الاستفهام. وهذا ما يفسّر تعدّد معاني الاستفهام التي ضبطها الزركشي (34 معنى). ذلك أنّ مفهوم التشابه الأسري يجعل المقولة قابلة للتّوسّع ولإدخال عناصر جديدة عليها تكون بينها وبين أحد عناصر المقولة سمة مشتركة واحدة على الأقلّ. فكلّ هذه المعاني التي ذكرها مترابطة بأشكال مختلفة وهو ترابط قد يفسّر صعوبة الفصل الجذري بينهما. فما لاحظناه من تردّد لدى صاحب البرهان وقبله لدى ابن هشام بين تمييز الإنكار التّوبيخي عن الإنكار الإبطالي تارة والجمع بينهما تارة أخرى مردّه وجود علاقة استرسال بين الضربين من الإنكار. وليس الفرق بينهما إلاّ في درجة الإنكار. ففي النّوع الأوّل لا يتجاوز الإنكار غاية التّوبيخ والتّقريع. أمّا في النّوع الثاني فإنّ الإنكار يصل إلى درجة الإبطال والتكذيب. ويعدّ الإنكار المفيد للّوم دونهما درجة في مسترسل الإنكار.

وقد كانت غاية محاولة رضي الذين الأستراباذي الاستدلال على دلالة استفهام التقرير على معنى الإثبات باعتبار التّقرير إنكارا دخل عليه نفي الفصل بين استفهام الإنكار واستفهام التّقرير. وهو ما وضّحه الزركشي في تصنيفه لمعاني الاستفهام الذي يكون بمعنى الخبر. وقد بيننا الخلط الذي قام عليه هذا الاستدلال بين معنى التّقرير وهو طلب ومعنى الإثبات. في حين أنّه لا يمكن الفصل الجذري بين المعنيين لوجود علاقة استرسال بينهما صرّح بها الجرجاني في تصنيفه لمعاني همزة الاستفهام . فاعتبر أنّ الهمزة في قولك " أ أنت تفعل " هي "تقرير بفعل قد كان وإنكار له لم كان وتوبيخ لفاعله عليه" (الجرجاني، دلائل الإعجاز، 141). فيختلف معنى التقرير الذي عرّفه الأستراباذي بأنّه " حمل المخاطب على أن يقرّ بأمر يعرفه" (شرح الكافية، IV ، 446) بحسب درجة علم المتكلّم بذلك الأمر. فالمعنى في الآية "أ أنت فعلت هذا بآلهتنا " هو طلب أن يقرّ إبراهيم بأنّه هو من حطّم الأصنام أو أن ينكر ذلك فيدلّهم على من فعله

ولذلك تطلّب الاستفهام جوابا "قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون". فالمتكلّم وإن كان ليس خالي الذهن تماما ممن يمكن أن يكون قد أتى هذا الفعل كما هو الحال إذا كان المعنى على الاستفهام المحض فإنّ في نفسه بعض الشكّ لذلك يطلب من المخاطب الإقرار بالفعل أو إنكاره. فالغالب على التّقرير في مثل هذا المقام معنى طلب الإقرار قصد التحقّق وإزالة شكوك المتكلّم وإن كان فيه رائحة الإنكار. وهو من هذه الناحية قريب من معنى الاستفهام المحض. ولكن معنى الإنكار يبدو أكثر وضوحا إذا كان المتكلّم متيقّنا من إتيان المخاطب لذلك الفعل فغرضه ليس تقرير المخاطب بل إنكار فعله. فالعلاقة بين التقرير والإنكار والتوبيخ هي إذن وفق هذا التّحليل علاقة استرساليّة لقيامها على علاقات التشابه الأسري التي تربط بين عناصر المقولات في نظريّة النماذج الأوّليّة الموسّعة. وهي علاقة تقتضي التسليم بأنّ بنية مقولة الاستفهام الدّاخليّة تقوم على مسترسل من التّأثيرات النموذجيّة المحدّدة للمقولة. وهذه التأثيرات حاضرة في كلّ عناصر المقولة بمقادير مختلفة تحدّدها معطيات مقامية مخصوصة قد تختزلها البنية اللّغوية التي يختارها المتكلّم للتعبير عن غرضه المخصوص في ذلك المقام. فهذه المعطيات الخارجية المقامية تتفاعل مع البنية اللّغوية بمستوياتها المختلفة ويقومان بتنشيط التّأثيرات النموذجيّة للمقولة. فيستجيب بعضها للتنشيط دون البعض الآخر. وتكوّن التّأثيرات المنشّطة المعنى الغالب على القول في ذلك المقام أمّا بقيّة التّأثيرات فهي تبقى حاضرة حضورا متفاوتا بحسب درجة استجابتها لعمليّات التنشيط المتكرّرة.

ولمّا كانت المقولات كما بيّنت روش لا تنتمي إلى نفس المستوى من الناحية العرفانية فإنّ عمليات التنشيط هذه تتكرّر في كلّ مستوى من مستويات المقولات. ومقولة الاستفهام في رأينا كغيرها من مقولات المعاني النّحويّة تعدّ من مقولات المستوى الأساسي باعتبارها تستجيب للشروط الأربعة التي قدّمها واضعو نظريّة النماذج الأولية لتحديد مقولات هذا المستوى. فهي المقولة التي تنتظم أغلب معارفنا حول الاستفهام ولنا صورة ذهنيّة واحدة لها وهو البنية الإعرابية أ فعلت؟ ونحن نتفاعل معها باستعمال برنامج حركي واحد وندركها إدراكا قشتالتيّا. وتعتبر عناصر هذه المقولة أي معاني الاستفهام من تقرير وإنكار وتوبيخ مقولات في مستوى أدنى درجة في

التّخصيص. وقد بيننا في التّحليل أنّ الإنكار يمثّل مقولة تقوم على مسترسل من التأثيرات النموذجيّة التي تؤدّي معاني مختلفة للإنكار بحسب المعطيات المقامية المنشّطة للمقولة.

يعدّ مفهوم الاسترسال استنادا إلى هذا التّحليل مفهوما أساسيا لتحديد بنية المقولة أيّا كان المستوى الذي تنتمي إليه. وقد تبيّن أنّ اعتبار مقولة الاستفهام مسترسلا من التّأثيرات النّموذجيّة يمكّننا من فهم طبيعة العلاقة بين معاني الهمزة وتجاوز ما وقع فيه القدامى من تردّد في التصنيف. ثمّ إنّ تصنيف المقولات الذي تقدّمه نظريّة النماذج الأولية إلى مقولات من مستوى أساسي وأخرى من مستوى أدنى يخوّل لنا اعتبار عناصر مقولة الاستفهام مقولات من مستوى أدنى. فهي أيضا تمثّل مسترسلا من التّأثيرات النموذجيّة المولّدة لمعان مختلفة بحسب المعطيات المقاميّة المنشّطة لها. وهذا من شأنه تفسير طرق تولّد معاني الاستفهام من بعضها البعض.

3- الاسترسال في مستوى البنى الإعرابيّة المفيدة لمعاني النّحو:

أشار سيبويه إلى أنّ همزة الاستفهام قد تخرج عن معناها الأصلي فتدلّ على معنى نحوي آخر هو الأمر. وقد يكون الاستفهام بمعنى الأمر وما يكون بمنزلة الأمر. وأشار ميلاد في تحليله لرأي سيبويه حول علاقة الأمر بالاستفهام إلى أنّ "الاستفهام باعتباره معنى نحويّا لا يخلو في أي مقام أنجز فيه من تضمّن لعمل الأمر فكأنّ الاستفهام متضمّن بذاته لمعنى الأمر يشترطه ويقتضيه" (ميلاد، 2001، 411). ويقوى معنى الأمر إذا ما ركّبت الهمزة أو هل مع لا النافية فيصبح المعنى على العرض والتّحضيض وهي معان تفيدها بنية الأمر. وتدلّ ألا وهلاّ أيضا في بعض المقامات على معنى بنية إعرابية أخرى هو التمنّي كما ذكر ابن هشام في تصنيفه لمعاني الاستفهام الثواني.

وقد حاول الرضيّ وقبله ابن السرّاج كما أشرنا المقاربة بين معنى من معاني الهمزة وهو التّقرير ومعنى نحويّ آخر هو الإثبات. كما أشار الجرجاني إلى دلالة الإنكار وهو معنى من معاني البنية الاستفهاميّة في إحدى درجاته على معنى النفي فقال :" مثال ذلك قولك للرجل يدّعي أنّ قولا كان ممن تعلم أنّه لا يقوله : أهو قال ذلك

حقيقة أم أنت تغلط؟ تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أنّ ذلك القول قد كان من قائل لينصرف الإنكار إلى الفاعل فيكون أشدّ لنفي ذلك وإبطاله" (الجرجاني، دلائل الإعجاز، 142). فمن الواضح أنّ النحاة القدامى قد وعوا بمتانة العلاقة بين البنى الإعرابية المختلفة ولاحظوا خروج بعض المعاني المقامية لبنية الاستفهام مثل الإنكار الإبطالي والتقرير عن المعنى الأصلي لهمزة الاستفهام للدلالة على معان فرعيّة تفيدها بنى إعرابية أخرى مثل معاني العرض والتحضيض التي تفيدها بنية الأمر.

وقد اهتمّ بعض الدلاليين المحدثين بدراسة هذه المسألة. فعالجت كاربرت أوركيوني C.Kerbrat Orecchioni علاقة بنية الاستفهام ببنية إعرابية أخرى هي البنية الدالة على الإثبات. فلاحظت وجود عمل لغوي هو بين الاستفهام والإثبات. وقد كانت غاية مقالها "عمل الاستفهام وعمل الإثبات : تقابل خفيّ أم استرسال؟" الاستدلال على إمكانية وجود "شبه استفهام" و"شبه إثبات" "أي الاستدلال على أنّه "إذا كان من الممكن أن نصنّف دون عناء بعض الأقوال باعتبارها منجزة عمل إثبات أو عمل استفهام فإنّه توجد أقوال أخرى تقع بينهما أي توجد في موقع ما من الخطّ المتدرّج الذي يربط الإثبات والاستفهام" (أوركيوني، 1991، 104). وقد توصّلت إثر تحليل مجموعة من الجمل الاستفهامية إلى صياغة افتراض مفاده "وجود أقوال في منزلة متوسّطة بين الإثبات ...والاستفهام أي وجود استرسال بين عمل لغوي وآخر" (م.ن، 109)

وقد سعت هذه الباحثة إلى بيان ما سمّته ب "شبه الاستفهام" و"شبه الإثبات" باعتماد أقوال تقوم على البنية الإعرابية المفيدة للإثبات وإن كانت دالّة على الاستفهام بسبب طريقة التنغيم. ومن أمثلة ذلك قولك لصديق تودّعه وأنت تعلم أنّكما ستتقابلان غدا : "نتقابل غدا؟". فمعنى الاستفهام عندها ههنا قد دخل الجملة بسبب التنغيم الدال على أنّ المعنى على حمل المخاطب على تأكيد ذلك الأمر لدى المتكلّم وهو ما عبّر عنه القدامى بمعنى التّثبيت واعتبروه من المعاني المقاميّة لهمزة الاستفهام. ولئن كنّا نتّفق مع الباحثة في خروج بنية الاستفهام ههنا عن أصلها ودلالتها على التّثبيت والتّقرير فإنّنا لا نرى أنّ البنية في المثال بنية إثبات. فأصل التّركيب "أ نتقابل غدا؟" فالهمزة محذوفة لفظا مرادة معنى وهي التي دلّت على حضور معنى الاستفهام وليس التنغيم كما ذهبت

إلى ذلك أوركيوني. ولكنّ هذا لا ينفي وجاهة ما استدلّت عليه من وجود علاقة استرساليّة بين معنى الاستفهام ومعنى الإثبات تبرز في معنيي التّقرير والتثبيت بدرجاتهما المختلفة.

ولئن أقرّت أوركيوني بوجود هذه العلاقة الاسترساليّة بين الإثبات والاستفهام فإنّها تنفي تماما إمكانيّة وجود استرسال بين الاستفهام والأمر لاعتبارها أنّهما من مستويين مختلفين." فلا يمكن أن يوجد عمل هو شبه أمر أو شبه استفهام" (م.ن، 110) في حين أثبت القدامى منذ سيبويه إمكان دلالة البنية الاستفهاميّة على معنى من معاني بنية الأمر.

نستنتج إذن أنّ العلاقة بين الأبنية الإعرابية التي تعبّر عنها مقولات المعاني النّحويّة هي علاقة استرساليّة. وقد تفطّن القدامى إلى وجود تقارب بين معنى الهمزة ومعان تعبّر عنها بنى إعرابيّة أخرى مثل بنى الأمر والتمنّي والنفي. وهو استرسال استدلّت عليه أوركيوني بين مقولتي الاستفهام والإثبات. وإن كانت دراستها دراسة دلاليّة تداوليّة صرف قد تهمل في بعض المواضع الخصائص التركيبيّة للبنى اللّغويّة.

وتكشف نظريّة النماذج الأوّلية بوضوح عن هذا الاسترسال وتقدّم مستندا نظريّا له. ذلك أنّ مقولات المعاني النّحويّة التي تنتمي إليها مقولات الاستفهام والأمر والنفي والإثبات هي مقولات المستوى الأساسي. فهي إذن تمثّل عناصر ضمن مقولات المستوى الأعلى استنادا إلى التراتبيّة التي أثبتتها روش في تصنيف المقولات. فالاستفهام والأمر مثلا يصنّفان ضمن مقولة الإنشاء الطلبي. فالعلاقة بينهما حينئذ هي علاقة استرسال باعتبارهما عنصرين من مقولة واحدة تمثّل مسترسلا من التّأثيرات النّموذجية حسب تعريف نظريّة النماذج الأوّليّة الموسّعة للمقولة. أمّا الإثبات والنّفي فإن كانا ليسا عنصرين من نفس المقولة التي ينتمي إليها الاستفهام فإنّهما ينتميان إلى مقولة مجاورة من نفس المستوى الأعلى. وقد أكّدت نظريّة النماذج الأوّلية وجود علاقة استرسال بين مقولات المستوى الواحد. وهذا ما قد يفسّر دلالة البنية الاستفهاميّة في بعض المقامات على معنى قريب من معنى الإثبات أو النّفي.

الخاتمة

تكشف معالجة مقولات المعاني النّحويّة باعتماد نظريّة النماذج الأوّلية عن وجود علاقة استرسال بين معاني البنية الإعرابيّة الواحدة المنجزة في مقامات مختلفة. وقد بيّنا ذلك في تحديدنا للعلاقات الرابطة بين معاني همزة الاستفهام. فتوصّلنا إلى أنّ ما لاحظناه من تردّد لدى القدامى في تصنيف معاني الاستفهام المقاميّة وفي تفسير تولّد المعاني المتقاربة من بعضها البعض راجع في الحقيقة إلى أنّ مقولة الاستفهام تمثّل مسترسلا من التّأثيرات النّموذجيّة التي تكون حاضرة بمقادير متفاوتة من معنى إلى آخر. فلا سبيل إلى الفصل الجذري بين هذه المعاني وتصنيفها باعتماد حدود جامعة مانعة كما فعل القدامى دون الوقوع في بعض التردّد والحرج النّظري في التمييز بين بعض المعاني.

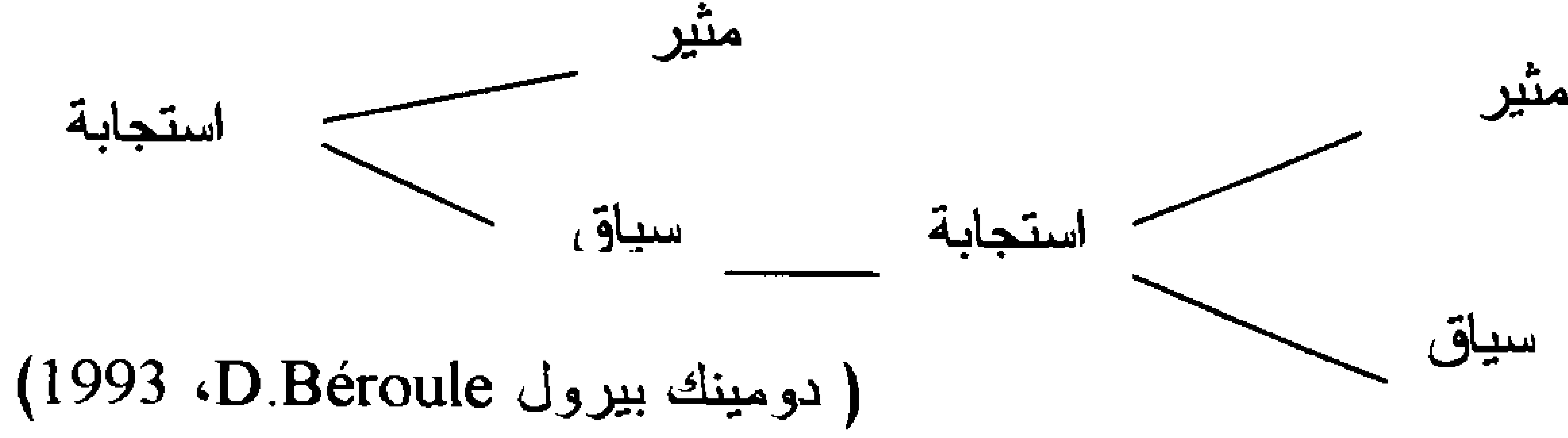
وقد تمكننّا اعتمادا على مفهوم التشابه الأسري وافتراض تراتبية مستويات المقولات اللذّين قدّمتهما نظريّة النماذج الأوّلية الموسّعة من تفسير علاقات التّشابه والتّرابط بين بعض معاني همزة الاستفهام المقامية مثل التّقرير والإنكار. وعمدنا أيضا إلى تفسير كيفيّة تولّد بعض هذه المعاني باعتماد مبدإ تراتبيّة المقولات في المستوى العمودي. فتمثّل معاني مقولة الاستفهام وفق هذا المبدأ مقولات من مستوى أدنى تقوم في بنيتها الداخليّة على مفهوم الاسترسال المقولي. ومثّلنا على ذلك ببنية مقولة الإنكار باعتبارها مسترسلا من التّأثيرات النّموذجيّة التي تنشّطها معطيات مقاميّة مختلفة فتولّد مرّة معنى اللّوم وأخرى معنى التّوبيخ وثالثة معنى التّكذيب والإبطال.

وليس الاسترسال في مقولات المعاني النّحويّة كما بيننا مقتصرا على بنية المقولة الداخلّية فحسب بل إنّ العلاقة بين البنى الإعرابية المعبّرة عن هذه المعاني النّحويّة هي أيضا علاقة استرسال. فقد أشار النحاة والبلاغيّون إلى إمكان خروج بنية الاستفهام عن معناها الأصل للدلالة على معنى تفيده بنية إعرابية أخرى مثل معنى العرض أو التّحضيض وهما معنيان تفيدهما بنية الأمر. فالاسترسال ههنا واقع بين مقولات المعاني النّحوية.

وقد فسّرنا هذا الاسترسال أيضا باعتماد منوال النّماذج الأوّلية . ذلك أنّ المقولات النّحويّة تمثّل مقولات المستوى الأساسي. فهي استنادا إلى مبدأ تراتبية المقولات في المستوى العمودي تعدّ عناصر ضمن مقولات المستوى الأعلى. ولمّا كانت المقولة في نظريّة النماذج الأوّلية تقوم على مسترسل من التّأثيرات النموذجيّة فمن البديهي أن توجد علاقة استرسال بين البنى الإعرابية باعتبارها عناصر من مقولة واحدة أو من مقولات متجاورة.

وتكمن أهميّة اعتماد نظريّة النّماذج الأوّلية في بيان ظاهرة الاسترسال بين مقولات المعاني النّحويّة في أنّها تمكّننا من إعادة تنظيم هذه المقولات والكشف عن بنيتها الداخلية. وذلك بالاستناد إلى أسس عرفانيّة تتعلّق بكيفية اشتغال الدّماغ وقيامه بالعمليات الذّهنية المختلفة والمتفاوتة في درجة تعقيدها. ويصبح مفهوم الاسترسال في هذه النظريّة محدّدا لمفهوم المقولة باعتبارها مسترسلا من التـأثيرات النموذجيّة. فتتولّد معاني الاستفهام المتعدّدة عن عمليّات تنشيط متكرّرة في مستويات مختلفة تقوم بها كلّ من المعطيات المقاميّة الخارجيّة التي تلعب دور المثير والبنية اللّغوية بمستوياتها المختلفة الإعرابيّة والصرفيّة والمعجميّة التي تمثّل السياق. وينتج عن عمليّات التنشيط هذه في كلّ مرّة تغلّب مجموعة من التّأثيرات النّموذجيّة المستجيبة أكثر من غيرها للتنشيط. وهي التّأثيرات المعبّرة عن المعنى الدّقيق لذلك الوجه من النّظم منجزا في ذلك المقام المخصوص.

ولا يخفى تأثّر هذا التّصوّر لتشكّل المعنى الذي نقدّمه استنادا إلى نظريّة النماذج الأوّليّة الموسّعة بالنسق التّرابطي le paradigme connexiniste السائد في الدراسات العرفانية منذ الثمانينات. ويفترض هذا النسق أن المعنى ينتج عن تفاعل دخل من المعطيات الخارجيّة مع سياق عصبي ما، فتتحوّل ثنائيّة مثير-استجابة التي اعتمدها الاتّجاه السّلوكي التّوزيعي إلى علاقة ثلاثيّة متكرّرة ومتوازيّة مثّل لها دومينيك بيرول بالرّسم التالي:



(دومينك بيرول D.Béroule، 1993)

قائمة المصادر والمراجع :

1- باللّغة العربيّة :

- الأستراباذي (رضيّ الدين) ،(1978)، شرح الكافية، من عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس
- التفتازاني (سعد الدين)، (1304هـ)، المطوّل على تلخيص المعاني، القاهرة، م.البوسنوي.
- الجرجاني (عبد القاهر)، (1987)، دلائل الإعجاز، تحقيق د.محمّد رضوان الداية ود.فايز الداية، دمشق، مكتبة سعد الدين.
- الزركشي (بدر الدين محمّد بن عبد اللّه)، (1957)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربيّة.
- سيبويه، (1998)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، القاهرة.
- صولة (عبد اللّه)، (2001)، أثر نظريّة الطراز في دراسة المعنى، حوليات الجامعة التونسيّة، عدد 45، كلية الآداب جامعة منّوبة.
- ميلاد (خالد)، (2001)، الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة: دراسة نحويّة تداوليّة، تونس، جامعة منّوبة كليّة الآداب والمؤسّسة العربيّة للتّوزيع تونس.

2- باللّغات الأجنبيّة

- Béroule (Dominique), « Vers un connexionnisme cognitiviste » in Denis (M) & Sabah (G) (dir), 1993, Modèles et concepts pour la science cognitive, P.U.G.

- Moschler (J) & Réboul (A), Dictionnaire Encyclopédique de pragmatique, Paris, éd. Du Seuil.
- Kerbrat-Orecchioni (Catherine), « l'acte de question et l'acte d'assertion : opposition discrète ou continuum ? » in Kerbrat-Orecchioni (C.) (dir.), (1991), La Question, coll. Linguistique et sémiologie, Press Universitaire de Lyon.
- Kleiber (Georges), 1990, La Sémantique du Prototype : catégorie et sens lexical, Paris, Press Universitaire de France.
-_______________, Prototypes et prototypes, in Dubois (D.) (dir.), 1993, Sémantique et cognition : Catégories, prototypes, typicalité, éd. C.N.R.S.
- Lakoff (Georges), 1987, Women, Fire and dangerous Things : what categories reveal about the mind, The University of Chicago Press.
- ____________, 1999, Philosophy in the Flesh: The embodied mind and its challenge to western thought, Basic books, New York.
- Werth (Paul), 1999, Text Worlds : Representing conceptual Space in Discourse, Longman.

المعنى الحقيقي والمعنى المجازي: تقابل أم استرسال؟

عفاف موقو سامي*

في إطار النظريات الجديدة للدلالة وهي نظريات عرفانية تعتمد وجهة النظر النفسية، تمّت محاولة تفسير عملية التواصل اللغوي بتجاوز نموذج الشفرة Modèle du Code والبحث عن آليات التواصل الخفية داخل علم النفس الإنساني فوقع تعريف التواصل بما هو العملية الاستدلالية لمعرفة مقاصد المتكلم

Un processus inférentiel de reconnaissance des intentions du locuteur[1]

ومن ثمّ دراسة العمليات الذهنية Processus mentaux المستخدمة في تأويل الملفوظات Enoncés[2]. وقد مثّل هذا التحول تطوّرا هاما في مجال العلوم الدلالية عامة وعلم الدلالة المعجمي بصفة خاصة. ذلك أنّه أدى إلى الانتقال بالدراسة اللسانية للكلمة من تناول معناها الحرفي الذي يجعلها مجردة من الآليات التخييلية مثل الاستعارة والمجاز بأنواعه، إلى تصوّر جديد قوامه أنّ تجاربنا الجسدية والطرق التي بها نستعمل الآليات التخييلية تعتبر أساسية في بناء المقولات Catégories [3]. وبهذا فقد تمّ المرور من تمثّل العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي داخل الكلمة بما هي علاقة تقابلية إلى النظر إليها بما هي علاقة استرسال وتواصل.

وقد ارتأينا في هذا المقال البحث عن الأسس التي تمّ انطلاقا منها الانتقال من التصوّر الأول إلى التصوّر الثاني ومساءلة أشكال العلاقة بين المعنيين وأبعادها في كل

---

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

1 Dan Sperber / Deirdre Wilson La pertinence communication et cognition, traduit de l'anglais par Abel Gerschenfeld et Dan Sperber Les éditions de Minuit 1989 P21.

2 نلاحظ ضرورة التمييز في هذا الصدد بين الجملة Phrase والملفوظ Enoncé إذ تستعمل "الجملة" في إطار النحو التوليدي الذي ينظر إليها بما هي بنية لسانية مجردة أمّا الملفوظ فيتوفر على جملة من الخصائص منها ما هو لساني ومنها ما هو غير لساني.

3 Lakoff (George): Women, Fire and dangerous things, What categories reveal about the mind, the University of Chicago Press 1987, Preface XV

من التصوّرين معتمدين نظرية الإفادة لدى سبربر وولسن (1986) منطلقا لتبين مفهوم الاسترسال وأهمّ القضايا التي يثيرها.

I- التقابل بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي:

1) أساس التقابل بين المعنيين:

تتأسس النظرية التقابلية بين المعنيين على نموذج الشفرة القائم على اعتبار اللغات البشرية مثل العربية أو الفرنسية جملة من الشفرات Codes التي تتشكل من خلال التأليف بين الأفكار والأصوات ومن ثمّ، يحصل التواصل بواسطة تشفير الرسالة message من طرف الباث باعتماد المؤشر Signal الذي يقع فك شفرته من طرف المتقبل. وبذلك تكون الرسالة هي فكرة المتكلم بينما تمثل القناة الهواء الذي تحدث تموجاته المؤشر الصوتي. وقد مثّل هذا التصوّر منذ القديم أرسطو بعبارته المشهورة: "إنّ أصوات الكلام رموز لخلجات النفس" والبلاغيون العربِ ونحو بور روايال (Port-Royal) ومثّله حديثا السيميائيون من أمثال فردينان دي سوسير Ferdinand de Saussure، الذين رسخ لديهم أنّ كل عملية تواصل تفترض نظاما كامنا من العلامات وتتمثل مهمة السيميائي في إعادة بناء هذا النظام. كما مثله الباحثون في مختلف الفروع: هيالمسليف Hjelmslev وكل من كاتز Katz وفودور Fodor في اللسانيات البنيوية وبارت Barthes في اللسانيات والأدب وليفي شتراوس Levis- Strauss في الانتروبولوجيا وغيرهم.وتقوم النظرة إلى دلالة الكلمة وفق نموذج الشفرة على الفصل بين مستويين داخل المعنى المعجمي: المستوى الحرفي Littéral وهو المعنى القابل للضبط الصارم والحصر الدقيق بفضل خضوعه للتحليل إلى مكونات دنيا Décomposition Sémique والمستوى المجازي الذي يضمّ مختلف الظواهر المعنوية غير المتجانسة أو المستعصية عن التحدّد. ويمكن إرجاع هذه النظرة إلى الأثر الذي خلّفته لسانيات دي سوسير القائمة على مبدأ التخالف Le négativisme أو مبدأ التقابل Principe d'opposition في النظر إلى اللغة ومكوّناتها. وهو ما يتّضح من خلال القولة الشهيرة لمؤسس اللسانيات الحديثة: "لا يوجد في اللغة غير الاختلاف"

Dans la langue, il n'ya que des différences [4] وفي إطار هذا التصوّر العام، يتشكّل التقابل بين المعنيين حسب أشكال مختلفة يمكن حصرها في ثلاثة هي:

أولا: التقابل بين اللغة والكلام

ثانيا: التقابل في مستويات المعنى

ثالثا: التقابل بين المعنى الحرفي والمعنى السياقي

2) أشكال التقابل بين المعنيين:

أ- التقابل بين اللغة والكلام:

ينبني هذا التقابل على التمييز بين اللغة Langue بما هي نظام مجرد من العلامات يشتغل بمعزل عن الأفراد، والكلام Parole بما هو الإنجاز الفردي للغة. وفي هذا الإطار تشتغل "الحقيقة" ضمن مجموعة القوانين اللغوية المتواضع عليها بينما المجاز عدول فردي عن القاعدة. فالحقيقة لدى الجرجاني هي "كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وإن شئت قلت في مواضعة – وقوعا لا تستند فيه إلى غيره (...) "أمّا المجاز فـــ"كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول " [5] لذا مثّل المجاز في الكلام الشعري موضع احتفاء وإشادة لدى البلاغيين العرب القدامى لأنّهم رأوا فيه مجالا للافتتان والإبداع والخروج عمّا هو مألوف[6].

كما يتجلى هذا التقابل لدى الشعريين المحدثين من أمثال كوهين Cohen الذي أقام تصوّره للشعر على ثنائية القاعدة Norme والعدول Ecart. فالقاعدة عنده هي اللغة بما هي نظام مجرّد من ناحية، وهي الاستعمال العادي المألوف الذي يمثّله النثر من ناحية أخرى وكلاهما اجتماعي يمثّل الدرجة الصفر للكلام. أمّا الشعر فهو الكلام

---

[4] Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale (1972) Editions Payot P 166

[5] الجرجاني أسرار البلاغة – دار المسيرة بيروت الطبعة الثالثة 1983 ص ص 324 – 325

[6] انظر على سبيل المثال الجرجاني دلائل الإعجاز – دار الكتب العلمية الطبعة الأولى – تحقيق رشيد رضا ص 204

المجازي الذي يحقّق العدول عن القاعدة إنّه ضد النثر Anti- Prose وهو متغير بتغير الاستعمالات لدى الشعراء وبتنوع طرق العدول عنهم.

وقد أدّت هذه النظرة إلى حصر المعنى المجازي في اللغة الأدبية السامية وبالتالي الفصل بين المعنى الحقيقي للفظ الذي تدرسه علوم اللغة والمعنى البلاغي الموكول للدراسات الشعرية. وسنرى كيف أنّ النظريات التداولية Pragmatique تنحو عكس هذا المنحى تماما وتدرس الكلام البشري بما هو كلام مجازي بالدرجة الأولى.

ب- التقابل في مستويات المعنى:

يمثّل المعنى الحقيقي ضمن هذا التصوّر، المعنى المفرد أي المعنى الأوّل أو السابق في الزمن بينما يتضمن المجاز أكثر من معنى مفرد أي جملة من المعاني التّواني. ويتم الانتقال من المدلول الأول إلى المدلول الثاني على أساس عدم إفادة Impertinence المدلول الأول على المستوى التصريحي. فإذا كان المدلول الأوّل لقولنا "رجل بحر" أنّ الرجل "نهر عظيم ذو ماء مالح ومشتمل على خيرات كثيرة" وجب لتحقيق الإفادة والفهم، المرور من المدلول الأول إلى المدلول الثاني. ومن هنا، تميّز المعنى الحقيقي، في علاقته بالمعنى المجازي، بأنّه أولي وسابق له زمنيا ومنطقيا لأنّه المعنى الأصلي الذي على أساسه تتولد الدلالة المعنوية الثانية للكلام بل إنّها تتولد من خلال الاستدلال به على مقاصد المتكلم به. فاللفظ على حد تعبير الجرجاني: "يدلّ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك"[7]. وتضاف إلى هذه التراتبية الزمنية تراتبية من حيث الأهمية فالمعنى اللفظي الأول هو أصل المعنى بينما تعتبر المعاني الثواني: " زيادة في المعنى وكيفية له وخصوصية فيه. وبذلك يعدّ المعنى الأوّل المعنى المركزي الأساسي لأنّه مجرّد من أية إضافة كيفية ولأنّ هذه الإضافة الكيفية إنّما تتّصل بما زيد من المعاني عبر التوشية والتحلية والتزيين أي عبر الأساليب البلاغية. ومن ثمّ قامت النظرة إلى المجاز وفق هذا المنظور، على مبدأ المشابهة في تحديد العلاقة بين المعنيين. ذلك

---

[7] الجرجاني دلائل الإعجاز: ذكر سابقا: باب اللفظ والنظم فصل: منه دلالة الكلام ضربان: لفظية أولية ومعنوية ثانوية "ص ص 202- 206

أنّ شرط الشبه ضروري بين اللفظ الحقيقي واللفظ المجازي لأنّ شرح المجاز وإدراك مقصد المتكلم يقتضي الانتقال من مستوى الكلام المنمّق إلى مستوى الكلام العادي فقولنا "جاء الأسد" يقتضي تماثلا بين الأسد والرجل في الشجاعة حتى نتمكّن من فهم الاستعارة بإرجاعها إلى أصلها فنقول "جاء الرجل الشجاع".

وتظهر كما سنتبيّن لاحقا في إطار النظرة الجديدة للمعنى المعجمي، محدودية مبدأ الاستبدال اللفظي لفهم المجاز ذلك أن شرح المعنى المجازي وتفسيره ونقله إلى حقيقة استعماله لا يتيسّر دائما. فعملية العثور على المرادف الحرفي للعبارة المجازية يستحيل في عدّة أمثلة وإن أمكن العثور عليه فلا يمكن الادّعاء بأنّه المرادف الدقيق للمجاز وفي مقابل هذا التصوّر تمّ الإقرار بنوع من التفاعل بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو تفاعل راجع إلى وجود علاقة ترابط متبادل بين الكلمات.

ج- التقابل بين المعنى الحرفي والمعنى السياقي:

عادة ما يراد بالمعنى الحقيقي في هذا التصور، المعنى الذي يقتصر في دلالته على مفاد اللفظ منه أي على دلالته الحرفية في أصل اللغة معزولا عن سياق القول. أمّا المعنى المجازي فهو المنفتح على وجوه التأويل المختلفة باختلاف السياق. فالمجاز قائم على اختيار من المتكلم مشروط بقرائن سياقية- في المقال - وقرائن مقامية - خارج المقال- تشير إلى عدوله عن الوضع الأصلي للفظ وتنبّه المتقبل إلى هذا الاختيار. ففي قولنا "جاء الأسد" تقابل في معنى "الأسد" بين المعنى الحرفي الذي يشير إلى المرجع وهو السبع، والسياق الذي تشير فيه إلى رجل ممّا يدعو إلى ضرورة الانتقال من المعنى الحرفي الأول إلى المعنى السياقي الثاني المستند إلى مراد المتكلم.

يكرّس هذا الشكل من أشكال التقابل بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي مفهوما ضيقا للسياق حضر في أغلب أعمال التداوليين سواء بطريقة صريحة أو ضمنية[8] وهو تصوّر

---

[8] انظر مختلف التعريفات التداولية للسياق في:

Dan Sperber / Deirdre Wilson, la pertinence, op. cit p 202.

وهذا ما حاولت نظرية الإفادة تجاوزه في إطار النموذج الاستدلالي للتواصل.

ينظر إلى السياق بما هو محدّد بطريقة ما قبلية وثابتة فهو ليس موضوع اختيار بل هو سياق واحد معطى بطريقة مسبّقة في كل لحظة من لحظات التبادل اللغوي.

II - الاسترسال بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي

1 - أساس الاسترسال بين المعنيين

تستند هذه النظرة على نموذج مغاير للتواصل اقترحه حديثا عدّة فلاسفة من بينهم بول قرايس Paul Grice ودافيد لفيس David Lewis وأطلق عليه النموذج الاستدلالي Modèle Inférentiel.

ينطلق هذا التصوّر الجديد من نقد التصوّر السيميائي للتواصل القائم على نموذج الشفرة بناء على أنّ فهم الكلام لا ينحصر في مجرّد فكّ شفرة العلامة اللسانية وأنّ التطابق الذي يفترضه التواصل المشفّر La communication Codée بين تمثّلات الباث وتمثّلات المتقبل للكلام يظل هدفا مستعصيا على التحقق الفعلي[9] . من هنا تمّ تعريف التواصل بما هو العملية الاستدلالية لمعرفة نوايا المتكلم. وهي عملية منطلقها مجموعة من المقدمات Permisses ومنتهاها مجموعة من النتائج المستخلصة منطقيا والمبرّرة من المقدمات التي يفترضها المتكلم كما يفترضها المتلقي وعلى أساسها تؤوّل التعابير المرجعية والصور المجازية وضمنيات الملفوظ.

ويهدف التواصل الظاهر الاستدلالي Communication Ostensive – inférentielle إلى تفسير التواصل اللغوي في كليّته سواء كان هذا التواصل صريحا أو ضمنيا. ممّا أدى إلى التخلي عن الثنائية Dichotomie التقليدية بين معنى حقيقي ومعنى مجازي واستبدالها بضرب من التواصل والاستمرارية بين استعمال اللغة على نحو حرفي صارم والاستعمال غير الحرفي. وهذا ما أوجب الحديث عن الاسترسال Continuum بين تأثيرات التواصل الأكثر ضبابية وتأثيراته الأكثر دقة على حدّ تعبير سبربر وولسن[10].

---

[9] المرجع المذكور ص 20

[10] المرجع المذكور ص 89

ووفق هذا التصور العام، يمكن للاسترسال بين المعنيين أن يتشكّل حسب أشكال مختلفة نجملها في ثلاثة هي:

أولا: استرسال الفرضيات

ثانيا: استرسال الاستلزامات

ثالثا: استرسال السياقات

2) أشكال الاسترسال بين المعنيين:

أ- استرسال الفرضيات:

في إطار النموذج الاستدلالي ينعقد التواصل بواسطة مؤشرات Indices يبثّها الطرف الأول للتواصل حتى يتمكّن المتلقي انطلاقا منها من الاستدلال على نوايا الباث. ويتنزّل هذا التصوّر في إطار التوجه العرفاني التجريبي لعلم الدلالة[11] الذي يولي لمقولة الحسّ المشترك Sens Commun أهمية كبرى. وهي مقولة قائمة على الإقرار بأنّ سبب نجاح التواصل ليس إدراك المتلقي للمعنى اللساني الذي يحمله الملفوظ وإنّما نجاحه في الاستدلال على مقاصد المتكلم. ومن بين الأدلة على ذلك أنّ الهفوة في الكلام لا تفسر بأنّ الكلمة الخاطئة غير مفهومة وإنّما توجد هفوة لأنّ الكلمة المستعملة لا تكشف عن المقاصد الحقيقية للمتكلم. ويتلاءم هذا التوجه في تعريف التواصل مع وجهة النظر النفسية التي ترى في الإنسان كائنا يمفهم سلوكه حسب المقاصد التي تتحكم في هذا السلوك لا حسب الخصائص الفيزيائية التي يتّوفر عليها. كما أنّ إدراك المقاصد يمثل أحد أنشطتنا العرفانية العادية واليومية. لذلك فإنّ نجاح التواصل حسب النموذج الاستدلالي، رهين تعرّف المتلقي على المقصد الإخباري للباث Intention informative وهو يتميّز عن المقصد التواصلي Intention communicative بأنّ الهدف من الأول إخبار المتلقي بشيء ما، بينما يهدف الثاني إلى إخبار المتلقي بذلك

---

[11] انظر إبرازا لأسس هذا التوجه لدى : Dirk Geeraerts, Grammaire Cognitive et sémantique lexicale, communications 53, sémantique cognitive, Paris, le seuil 1991.

المقصد الإخباري نفسه[12]. ويتمثل مضمون المقصد تمثلا ذهنيا في شكل فرضيات Hypothèses مشتركة بين طرفي التواصل بحيث يكون المقصد الإخباري لدى الأول هو إبانة [13] مجموعة من الفرضيات لدى الثاني أو جعلها أكثر بيانا وهو ما يؤدي إلى تحوير المحيط العرفاني Environnement Cognitif للطرف الثاني.

إنّ التواصل اللغوي يخضع حسب قرايس إلى قواعد Maximes يتمّ من خلالها التعرف على مقاصد الباث، وهي أربع: قاعدة الكم وقاعدة النوع وقاعدة العلاقة وقاعدة الكيفية[14] . وإذا كان في المجاز انتهاك واضح لهذه القواعد ولمبدأ التعاون Principe Coopératif فإنّ المتلقي مطالب بالقيام بكل "الفرضيات الزائدة" من أجل محو الانتهاك المذكور.

إلا أنّ هذه الفرضيات الزائدة أو الاستلزامات ' Implicature '[15] على حدّ عبارة قرايس، التي يبنيها المتلقي للاستدلال على مقاصد الباث ليست في قطيعة مع الفرضيات التي أراد المتكلم إيعازها من خلال التعبير المجازي بل ثمّة استرسال بين هذه وتلك بحيث يكون التمييز الواضح بين الاستدلالات المحدّدة تحديدا كليا والمقصود بدقّة من طرف الباث من ناحية، والاستدلالات غير المحددة ودون علاقة بمقاصد المتكلم من ناحية أخرى ، تمييزا خاطئا لا أساس له في إطارالنموذج الاستدلالي لنظـــرية الإفادة[16]. ويتّضح الاسترسال بين الفرضيات في تأويل المعنى المجازي من خلال اختلاف درجة الصحة التي ننسبها إليها وذلك حسب اختلاف أحكامنا حولها. إذ تتراوح الفرضيات بين القوة والضعف: فبعضها أكيد لأنّه صحيح وبعضها قوّي جدا لأنّه مثبت بقوة كبيرة وبعضها قوي وبعضها ضعيف غير مثبت.

---

[12] انظر Sperber et Wilson, La pertinence, op. cit P50

[13] يندرج مفهوم "الإبانة" Manifesteté ضمن وجهة النظر العرفانية ويعرّف سبربر وولسن "ما هو بيّن" على أنّه كل فرضية يمكن لشخص ما أن يبنيها ويقبلها بما هي صحيحة أو يمكن أن تكون كذلك. المرجع المذكور ص 66.

[14] حاول سبربر وولسن اختزال هذه القواعد في قاعدة واحدة هي الإفادة Pertinence انظر المرجع المذكور ص ص 60- 61.

[15] نفسه ص 60

[16] نفسه ص 297

وتبقى الحدود بين هذه الأحكام حدودا ضبابية بسبب تعذّر تقييم مدى قوة فرضية ما تقييما كميّا Quantitatif ذلك أنّها قوّة "مقارنيّة" Comparative " وليست كميّة [17] ولنأخذ مثالا على هذا الشكل من الاسترسال المجاز التالي:

(أ) "إنّ هذه الفتاة درّة"

كيف يمكن للفرضية (أ) أن تكون مفيدة؟ لنتخيل أن يكون المتكلم قد عبّر عن قصده صراحة بالفرضية (ب): "إنّ هذه الفتاة رائعة"، ففي هذه الحالة لن يكون قد نجح في التعبير عن منتهى الروعة الذي وجده في هذه الفتاة، وبذلك ستظل التأثيرات السياقية Effets Contextuels لملفوظه أقل بكثير ممّا أراد إيصاله. كما أنّه قد لا توجد نعوت معبّرة بدقة عن فكرة المتكلم أو عن تصوّره لتلك الروعة التي قد تكون في حدّ ذاتها روعة غير محددّة وغامضة لأنّها قد تكون موزّعة بين عدّة مزايا تتحلى بها تلك الفتاة وهي مزايا لا يمكن تعدادها إلا ببذل جهد كبير قد يكون المتكلم بهذا المجاز في غنى عنه. فقد تكون كل الفرضيات التي يريد إيصالها للمتلقي حول روعة تلك الفتاة، "مندرجة" ضمن الاستلزامات المنطقية والسياقية للتشبيه الذي استعمله.

ما الذي تبلغه الفرضية (أ) تحديدا؟ من المؤكد أنّ هذا الملفوظ يستلزم بقوة الفرضية (ب) إلا أنّ استعمال المجاز يدّل على أنّ المتلفظ أراد أن يمرّر فرضيات تتجاوز ما في المستوى التصريحي. فلو لم يكن قصد المتكلم إلاّ أن يبلغ ما في (ب) لأمكنه أن يوفر على المتقبل مجهودا ضائعا بأن يعبّر صراحة عن غرضه. إنّ الطريقة غير المباشرة في التعبير من شأنها أن تولّد قدرا أكبر من التأثيرات السياقية. فبواسطة استعمال المجاز، يهدف المتكلم إلى حثّ المتلقي على البحث عن قدر أكبر من الفرضيات المستلزمة عن (أ) والتي لا يمكن استلزامها عن (ب). وهو ما يجعلنا نفترض أنّ بعض هذه الاستلزامات مقصودة من المتلفظ وأنّ بعضها الآخر يستدل من الملفوظ. وبذلك يمكن للمتلقي أن يبني استلزامات عديدة من قبيل أنّ هذه الفتاة من أفضل الفتيات التي يعرفها المتكلم أخلاقا وأدبا وجمالا إلى درجة أنّ هذا الأخير لم يجد الكلمات المناسبة

---

[17] أي أنّه يقع تحديد قوة فرضية ما بمقارنتها بغيرها من الفرضيات المستلزمة. انظر المرجع نفسه ص 124.

للتعبير عن حسنها إلى آخر ذلك من الفرضيات. وكلما ضعفت الاستلزامات المستدلّة من الملفوظ، ازدادت قائمة النتائج الممكنة وازدادت مسؤولية المتلقي في تبنّيها. وهكذا فإنّ المجاز في (أ) يدل على أنّ للمتلفظ موقفا ما من تلك الفتاة وصورة معيّنة عنها وعن خصالها وهو يريد حثّ المتلقي على تكوين فكرة عن تلك الفتاة تكون خاصّة به لكنّها قريبة من تلك التي عبّر عنها.

ب- استرسال الاستلزمات:

كثيرا ما وقع تقديم الاختلاف بين المضمون التصريحي والمضمون المجازي للملفوظ بما هو اختلاف في كيفية الإبلاغ وليس اختلافا فيما هو مبلغ. وهو ما يعدّ في إطار النموذج الاستدلالي للتواصل، من قبيل النمذجة التي أدّت إلى محو البعد الضبابي وغير المحدّد للاستلزامات وأشكال التعبير غير الحرفية. إذ لم يعد ينظر إلى المجاز على أنّه زخرفة لفظية أو عدول بل أصبح يمثّل مسترسلا قائما على تدرّج معنى اللفظ من الحقيقة إلى المجاز.

ولم يعد ينظر إلى المعنى الحقيقي في إطار هذا التصوّر، بما هو القاعدة La norme أو الحالة الممثّلة للتواصل اللغوي بل أصبح يمثل على العكس من ذلك الحالة الدنيا لهذا التواصل.

إنّ الملفوظ الذي يستعمله المتكلم للتعبير عن أفكاره لا يعتبر حرفيا Littéral إلا إذا حصل التطابق التام بين شكله القضويّ Forme propositionnelle[18] والأفكار التي يعبّر عنها.

إلا أنّ هذا التطابق التام يظل مستبعد الحصول لأنّ العلاقة بين الأشكال القضوية للملفوظات والأفكار التي تعبّر عنها ليست علاقة تطابق بقدر ما هي علاقة تشابه[19]. إنّ التعبير الحرفي عن المقاصد لا يعدّ الغاية الأساسية بالنسبة إلى المتكلم الذي يريد تحقيق

---

[18] يكون الشكل المنطقي للتمثل المفهومي شكلا قضويا Forme propositionnelle إذا كان مكتملا دلاليا وبالتالي قابلا لأن يكون صحيحا أو خاطئا. نفسه ص 114 وهذا ما يقترب من التعريف المنطقي للقضية Proposition فهي "في المنطق قول يصح أن يقال لقائله إنّه صادق أو كاذب أو هي "كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب" (ابن سينا النجاة).

[19] نفسه ص 348

الإفادة القصوى من الملفوظ لا إدراك حقيقته الحرفية. وتختلف درجات إفادة الملفوظ حسب اختلاف حجم التأثيرات السياقية التي تولدها الفرضية ودرجة الجهد المبذول في معالجتها فتزداد درجة الإفادة قوّة كلما كبر حجم التأثيرات السياقية للفرضية وضؤل حجم الجهد المبذول في معالجتها.

وعلى هذا الأساس تفرّع المعنى إلى درجات وأصبح ينظر إلى التواصل بما هو كذلك مسألة درجات. فمنه ما هو ضعيف يترك المجال لعديد الفرضيات لدى الملتقى ومنه ما هو قوي يوجّهه وجهة واحدة ويجعله يغلّب فرضية واحدة . وبهذا يعتبر التواصل اللغويّ الصريح Explicite تواصلا قويا والتواصل اللغوي الضمني Implicite تواصلا ضعيفا. ويوجد بين الدرجتينْ القصوى والدنيا استرسال من الدرجات الوسطى للمعاني[20]

ولنأخذ مثالا على هذا الشكل من الاسترسال هذين الملفوظين:

(ج) أقبل الأسد

(د) هو قاتم المداد (وهي عبارة مقتطفة من حيث طه حسين عن شعر أبى العلاء المعري)

تبدو الاستعارة (ج) جارية في الاستعمال لذا فهي تثير لدى المتقبل مخطّطا موسوعيا Schéma Encyclopédique يشمل فرضية أو فرضيتين قويتين من اليسير إدراكهما ذلك أن الأسد حسب الفكرة القالبيّة Stéreotype حيوان قوّي وشجاع. واستنادا إلى هذا السياق القالبي تولّد الاستعارة(ج) استلزاما مفاده أن الرجل المتحدّث عنه قوي وشجاع. وهو استلزام مقصود لأنّه إن لم يكن كذلك لكان بإمكان المتكلم إعادة صياغة ملفوظه بطريقة تجعله يلغي الاستلزام الذي ولّده. وبما أنّ هذا الإلغاء لم يحدث فإنّ الاستعارة (ج) تستلزم استلزاما قويا أنّ الرجل قوي وشجاع. إلاّ أنّ المعنى الذي أراد المتكلم تمريره ينبغي أن يكون أكثر قوة من هذا الاستلزام بما أنّ صاحبه توسّل بتعبير مجازي لإبلاغه لذلك فقد يكون المتكلم قاصدا إلى إثارة صورة عجيبة وخارجة

---

[20] نفسه ص 95

عن المألوف لمعنى القوة والشجاعة وهي صورة تتجاوز ما يمكن إيلاغه بصورة صريحة وواضحة بقوله :" أقبل الرجل القوي والشجاع " حتى إنّه لا يمكنه التعبير عن هذه الاستعارة تعبيرا صريحا دون أن يفقدها بعضا من التأثيرات التي تحملها، رغم أنها استعارة كثيرة الجريان في الاستعمال .

إذا انتقلنا إلى الملفوظ (د)، نتبيّن أنّ كل محاولة لتأويله حرفيا مستبعدة استبعادا كليا: لأننا لا نرى وجه الإفادة الحاصلة للمتلقي في أن يتعرّف على لون الحبر الذي يكتب به الشاعر.

وعلى خلاف الاستعارة (ج)، ليس ثمة استلزام قوي يستدل من (د). ومن أجل الحصول على الإفادة، على المتلقي أن يلجأ إلى عدد كبير من الاستلزامات الضعيفة من خلال تنزيل هذا الملفوظ في سياق أكثر اتّساعا: إذا انطلق المتقبل من سياق المعلومات الموسوعية الأكثر سهولة للادراك والمتعلقة بالحبر والكتابة فإن الاستلزامات التي سيستدلها من الملفوظ لن تكون مفيدة بل ستكون ضعيفة جدا و ذلك من قبيل أنّ المعري يطلب ممّن يملي عليه قصائده أن يستعمل حبرا شديد السواد.

و بإمكان القارئ أن يرتقي في درجات المعنى بأن يضيف إلى السياق المقدمة المضمّنة التي مفادها أن ما يصح بالنسبة إلى كتابة المعري ينطبق أيضا على أسلوبه في الكتابة. ومن ثمّ، تنتج مجموعة من الاستلزامات المفيدة من قبيل أن أسلوب المعري في الكتابة ملغز وأنّه صعب المنال. وتختلف درجات المعاني المستلزمة من (د) باختلاف درجة ثقافة القارئ الأدبية ودرجة اهتمامه بأدب المعري. فالقارئ الذي لا يهتم كثيرا بهذا الأدب قد يستنتج أن شعر المعري معقد يؤثرالغريب ويبتعد عن البساطة و بالتالي فهو متكلف وغير عميق إلى آخر ذلك. أما القارئ الذي يلمّ إلماما جيدا بأدب هذا الشاعر فقد يذهب في تأويل هذه الاستعارة مذاهب أكثر دقة وتحريا و تلاؤما مع خصوصية الكتابة الشعرية الفلسفية للمعري.

إنّ الفرق بين الاستعارة (ج) و(د) يكمن في درجة الإبداع التي ينطويان عليها. فكلما كان المجاز جاريا في الاستعمال ازدادت قوة الاستلزامات الناشئة عنه و بالتالي قلّت مسؤولية القارئ في تأويلها. و كلما كان خلاّقا و مبدعا، ضعفت استلزاماته وبالتالي كبرت مسؤولية القارئ.

ج – استرسال التأثيرات السياقية:

تغيّر مفهوم السياق فلم يعد ينظر إليه بما هو سياق واحد يتحدّد بطريقة ثابتة ومسبقة. بل أصبح يمثّل في إطار وجهة النظر النفسية العرفانية مجموعة المقدّمات التي تستخدم في تأويل الملفوظ. فهو بناء نفسي يتركب من مجموعة فرعية مشتملة على جملة الفرضيات التي يحملها المتكلم حول العالم من قبيل المعلومات حول المحيط الفيزيائي المباشر أو حول الملفوظات السابقة أو التوقعات والفرضيات العلمية والاعتقادات الدينية و الذكريات والأفكار المسبقة والفرضيات حول الحالات الذهنية للأشخاص إلى غير ذلك[21] . وعند بداية عملية تأويل الملفوظ، تنتظم هذه الفرضيات داخل ذاكرة الآلية الاستنتاجية Dispositif déductif حسب مجموعتين فرعيتين من

[21] أنظر تعريف السياق لدى سبربر و ولسن المرجع المذكور ص 31.

المعلومات تضمّ الأولى المعلومات التي تلفت انتباهنا وهي في الغالب معلومات جديدة وتضمّ الثانية المعلومات الخلفية التي تلعب دور الوسيط وهي في الغالب معلومات قديمة يمكن أن تستمدّ إمّا من الإدراك أو من الذاكرة البعيدة أو الذاكرة القريبة. وينتج عن التفاعل بين المعلومات الجديدة والقديمة داخل السياق، ما يسمّى بالتأثيرات السياقة Effets contextuelsأو الاستلزامات السياقية Implications contextuelles التي تؤدّي دور المقدمات داخل عملية الاستدلال Inférence و تتدرّج التأثيرات السياقية من الضعف إلى القوّة حسب درجة التحوير الذي تولّده المعلومة الجديدة داخل السياق سواء كان هذا التحوير عن طريق محو بعض الفرضيات من السياق أو الإضعاف من قوة بعضها الآخر أو تفريع الاستلزامات السياقية. كذلك شأن المجاز فهو يتدرّج من حيث الإفادة التي يحملها حسب مدى قوة أو ضعف التأثيرات السياقية التي يولدها. وبما أنّ هذه التأثيرات هي نتيجة عمليات ذهنية Processus mentaux تتطلب بذل الجهد واستهلاك الطاقة العرفانية، فإن الإفادة تزداد كلما ضؤل هذا الجهد وتكاثفت التأثيرات السياقية التي أحدثها المجاز. و بذلك تنعكس العلاقة التقليدية بين السياق والمجاز إذ لا

[21] أنظر تعريف السياق لدى سبربر و ولسن المرجع المذكور ص 31.

يعود السياق في خدمة المجاز يوضّحه ويجلي غموضه بل أصبح المجاز في خدمة ظروف السياق التي تتدرج بين القوة والضعف في شكل مسترسل من التأثيرات السياقية.

و لننطلق لبيان هذا الشكل من أشكال الاسترسال من المجاز التالي: (ذ) زيد ذئب يفترض تأويل الملفوظ (ذ) على أساس مجموعة التأثيرات السياقية التي يحدثها، التوسل بجهاز مفاهيمي منتم إلى النظرية العرفانية في الإفادة: يطرح هذا المجاز لدى المتلقي فرضية تتكون من مفهومين هما " زيد " و " ذئب" أ ويعرّف المفهوم Concept في هذا السياق بما هوعنوان Adresse داخل الذاكرة[22] تجمّع فيه وتستعاد جملة من المعلومات المتنوعة. وتختلف المداخل الموسوعية Entrées Encyclopédiques لهذين المفهومين باختلاف طرفي التواصل. إذ تجمع داخل هذا المدخل المعلومات المخزنة في الذاكرة حول الما صدق Extention أي الأشياء والأحداث أو الخصائص التي يحيل عليها المفهوم. ومن ثم فإن التشبيه (ذ) يجمع بن مدخلين موسوعيين " زيد" و" ذئب " غالبا ما لا يسند أحدهما إلى الآخر. فـــ "زيد" يحيل لدى المتلقي على إنسان قد يكون صديقا أو معرفة قديمة أو جديدة أو مجهولا لكنه قد يثير لديه نسبيا جملة من الذكريات سواء كانت أفعالا قام بها زيد أو أقوالا تلفظ بها أو نسبت إليه. أما " ذئب " فيحيل لديه على حيوان قد تتعلق به مجموعة من الأحداث أو الصفات المخزّنة داخل الذاكرة من قبيل أنّه

مفترس أو عدائي أو ذكي. ويستثمر المتلقي خلال عملية الاستدلال التي يقوم بها لفهم (ذ) كل هذه المعلومات وغيرها المخزنة داخل ذاكرته المفهومية.

و يتأسس الفهم الاستدلالي لـــ(ذ) على عملية عرفانية " مركزية " يقوم بها الذهن خلال نشاطه اليومي والعادي. وهي عملية تؤديها الأنظمة المركزية Systèmes centraux داخل الذهن وتقوم على التأليف بين المعلومات الجديدة التي دل عليها الملفوظ (ذ) والمعلومات القديمة الموجودة مسبقا في الذاكرة مما يؤدّي إلى إنتاج عدد كبير من الاستلزامات أو التأثيرات السياقية المختلفة . فمنها ما يمكن رفضه حالا لأنه

---

22 نفسه ص 135

متناقض مثل أن يكون زيد حيوانا على وجه الحقيقة أي أن يكون الذئب المقصود يدعى زيدا رغم أن الاسم عادة ما يطلق على الكائنات البشرية. وهو استلزام قد يتطابق مع المعنى الحرفي الحقيقي لـ (ذ) لكنه استلزام ضعيف جدا. كما يمكن أن نستدل من هذا المجاز أن يكون زيد شبيها بالذئب من الناحية الجسدية والخلقية وهو استلزام ضعيف. ويمكن لاستلزامات (ذ) أن تسترسل في التدرج من الضعف إلى القوة بحسب تدرّج كثافة التأثيرات السياقية المتولدة لدى المتلقي. فهو سيسعى إلى توسيع السياق الأوّلي Initial للملفوظ من أجل اختيار السياق الذي تنتج عنه تحويرات أقوى و بالتالي إفادة أكبر. و لنفترض أنّ هذا السياق الأوّلي المباشر الذي انطلقت منه عملية تأويل الملفوظ (ذ) هذا الحوار الذي دار بين زينب وعمر بعد حفلة عشاء أقامها هذا الأخير:

زينب : – لم تدع زيدا إلى العشاء

عمرو: – إنّه ذئب

ستسعى زينب من أجل فهم ملفوظ عمرو إلى خلق تأثيرات سياقية تبرّر وصف زيد بأنّه ذئب ومن ثمّ ستسعى إلى توسيع ذلك السياق الأوّلي الذي احتضن (ذ) عن طريق الرجوع بالذاكرة إلى الخلف. وسينتج عن هذا التوسيع تحوير في بعض الفرضيات السابقة من خلال إضعاف بعضها من قبيل أن زيدا طيّب وتقوية بعضها الآخر من قبيل أنّ زيدا يبطن ما لا يظهر وأنّ ذكاءه قد يصل درجة المكر والدهاء وأنّه مختال وخبيث إلى غير ذلك من التأثيرات السياقية التي تساهم في تغيير صورة زيد لدى زينب. وهذه التأثيرات قويّة لأنّها تدخل على الفرضيات القديمة تحويرات هامة. وهي شديدة الإفادة وذات نجاعة عرفانية قصوى لأنّها تمكّن من تحوير المحيط العرفاني للمتلقي.

إن الفصل السابق بين مختلف أشكال التقابل بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ومختلف أشكال الاسترسال بينهما لا يعدو أن يكون من قبيل الفصل المنهجي. ذلك أن هذه الأشكال لا تحضر داخل الملفوظ منعزلة بل هي في تعالق شديد لأنها مظاهر مختلفة من نفس التصور للتواصل اللغوي سواء تعلق الأمر بالتصور الأول القائم على نموذج الشفرة أو التصور الثاني القائم على النموذج الاستدلالي.

III – أهمّ القضايا التي يثيرها الاسترسال بين المعنيين:

III – أهمّ القضايا التي يثيرها الاسترسال بين المعنيين:

أخذ التقابل بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي يمثّل تمييزا تقليديا مندرجا ضمن الفصل الميتافيزيقي بين ثنائيات من قبيل المادي والروحي أو الحسي والفكري. وهي ثنائيات أصبح ينظر إليها في إطار علم الدلالة العرفاني على أنّها عوائق ابستمولوجية بالنسبة إلى الدراسات اللسانية [23] إلا أن مسألة العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي تبقى من المسائل الإشكالية التي لا تحمل أجوبة بقدر ما تثير لدى الباحث الأسئلة وتطرح القضايا.

1) الاسترسال والمعنى الحقيقي:

عادة ما يحدّد المعنى الحقيقي أو الحرفي Littéral بما هو معنى اللفظ في أصل الوضع أمّا المجاز فهو عدول عن ذلك الأصل . و يتضمّن هذا التحديد إقرارا بالتطابق بين الفكرة التي يحملها الباث والشفرة اللغوية التي يستعملها للتعبير عن تلك الفكرة . إلا أنّ هذا التطابق ليس من الأمور التى يمكن التسليم بما سواء تعلق الأمر بالتواصل اللغوي فى بعده التصريحي أو الضمني. فهل إنّ المتكلم يعبّر عن أفكاره تعبيرا وفيّا ومكتملا إلى درجة التطابق التام بين الفكرة والعبارة؟ ألا يكون المتكلم نفسه مؤوّلا في ملفوظه للفكرة التي يريد التعبير عنها ؟ و إلاّ فكيف نفسّر الخطأ في الكلام؟ أليس الخطأ أكبر دليل على فشل المتكلم في التعبير عن مقاصده الأصلية. لذلك كثيرا ما يستغرق منا البحث عن الكلمات الملائمة وقتا طويلا اجتنابا للخطأ فى التعبير عن مقاصدنا. يقودنا طرح هذه الإشكالات إلى التصوّر العرفاني للتواصل بما هو نشاط استدلالي وهو تصور قائم على اعتبار أنّ التواصل اللغوي سواء كان صريحا أو ضمنيا، يتأسس على طرفين: باث ينتج الملفوظ بما هو تأويل علني لأفكاره ومتقبل يحاول بناء تأويل ذهني لذلك الملفوظ أو لتلك الفكرة الأصلية التي عبّر عنها صاحبها. وبذلك فإن المتكلم إنما يوفر من خلال ملفوظه تعبيرا تأويليا Expressions Interprétative لإحدى أفكاره أمّا المتقبل فهو يبني على أساس هذا الملفوظ، فرضية

---

[23] انظر
François Rastier : Sémantique et recherches Cognitives, PUF, Paris 1991 Chap. VIII p. 214.

تأويلية Hypothèse Interprétative لمقاصد المتكلم الإخبارية[24]. ومن المؤكد أنّ الملفوظ بما هو تعبير تأويلي لفكرة المتكلم لا يمكن أن يكون إعادة بناء حرفية لتلك الفكرة. لذلك فالعلاقة بين الشكل القضوي للملفوظ والفكرة التي يعبّر عنها هي علاقة شابه و ليست علاقة تطابق. وهذا ما يعني أنّ الملفوظ المجازي يمثّل بالنسبة إلى صاحبه الطريقة المثلى للتعبير عن غرضه بحيث أنّ المرادف الحرفي للفكرة المقصودة لا وجود له لذلك لا يمكننا أن نترجم الاستعارة إلى المعنى التصريحى الذي تفيده دون أن نقضي على خصوصية المعنى الذي تحمله. وإزاء هذا التصور للمعنى الحقيقي، جاز لنا أن نطرح السؤال التالي: ألا يقف المتكلم في إطار هذه الرؤية، في مرتبة واحدة مع السامع أو المتقبل فيصبح شأنه شأن هذا الأخير مؤوّلا لأفكاره ساعيا إلى أن تكون مفيدة بالنسبة إليه و إلى من يوجّه إليه القول؟ و بالتالي ألا يدل ذلك على ارتباط مفهوم الاسترسال بآليات تحليل القول المجازي أكثر من ارتباطه بآليات إنتاجه فهو يكتفي بتفسير كيفية تأويل دلالة هذا القول دون كيفية بنائه ممّا قد يكشف للباحث عن الحدود التفسيرية التي يقف عندها هذاالمفهوم.

2) الاسترسال وتعدّد المعنى

يعدّ القول بالاسترسال بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي مظهرا من بين مظاهر الاقرار بتعدّد قراءات القول الواحد. إلا أن الضابط لهذا التعدد يختلف من نظرية إلى أخرى وهو مبدأ الإفادة حسب نظرية سبربر و ولسن التي اعتمدنا.

فيكون المعنى أكثر إفادة إذا كانت الفرضية التي يعبّر عنها أكثر قوة أي إذا ازدادت تأثيراتها السياقية وقلّ مجهود معالجتها بمقارنتها مع غيرها من الفرضيات. و لكن الإشكالية التي تطرح هنا هي: كيف يتم ترجيح فرضية على أخرى ؟ وعلى أيّ أساس يرجّح السامع فرضية ما على غيرها قد تكون أقّل قوّة منها ؟ هل يمكن إجراء حساب دقيق للتأثيرات السياقية و للجهد الذي تطلبته معالجة القول المجازي لنتمكن على أساسه من إثبات درجة القوة القصوى أو الإفادة القصوى للمعنى المرجّح ؟

---

[24] انظر Dan Sperber / Deirdre Wilson, La Pertinence, op.cit P 346

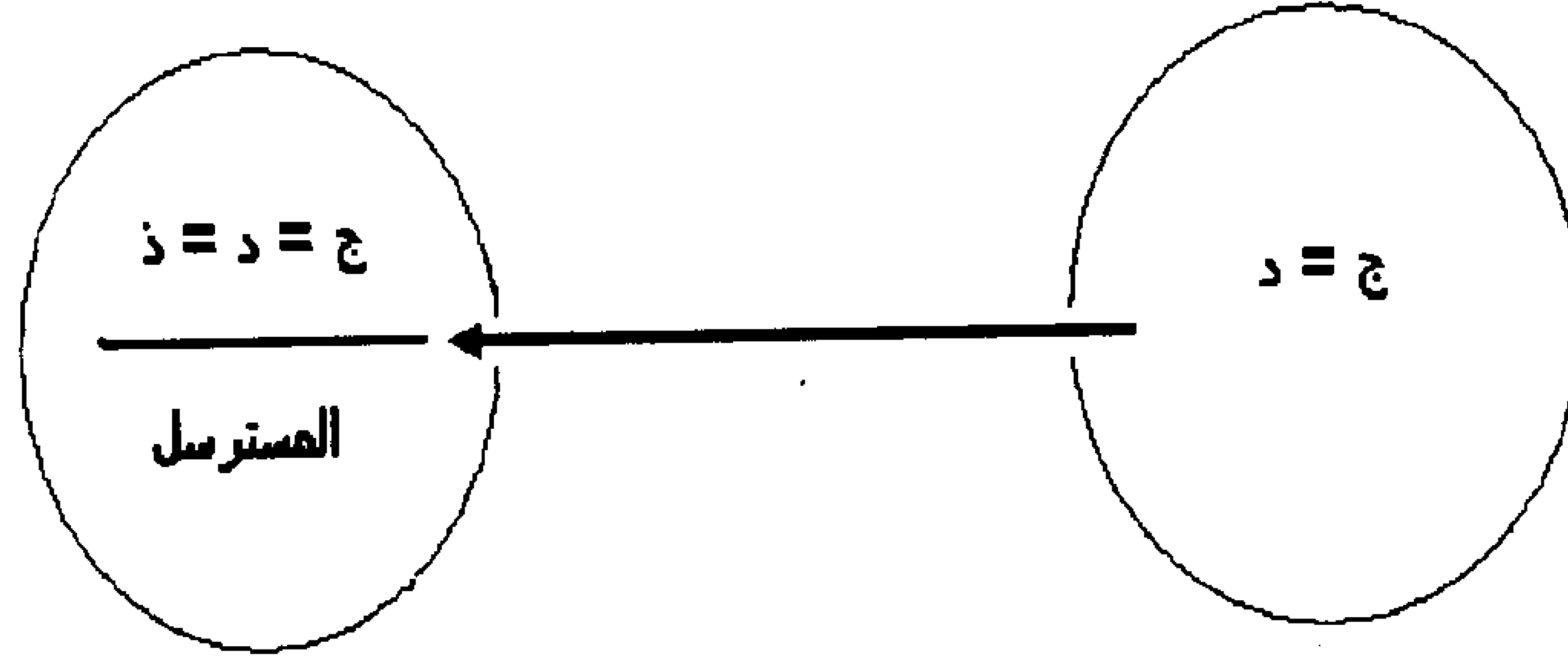
و بيان ذلك أن قارئا ما لقولة الحجاج الشهيرة:

" إنّي لأرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها و إنّي لصاحبها"

قد يؤوّل هذا المجاز اعتمادا على فرضية (أ) وهي أنّ الرؤوس التي توجد في واقع المتكلم تتطابق فعلا مع الرؤوس التي يراها. ذلك أن المدخل الموسوعي لمفهوم "الرؤوس " قد يحيل على أشياء عديدة مثل رؤوس الحيوانات أو رؤوس البشر إلا أنّ المتكلم في ملفوظه أشار إلى أنّ الرؤوس التي يبصرها يانعة وقابلة للقطف وهو ما يوجّه القارئ إلى افتراض أنها رؤوس ثمار وبالتالي إلى الفرضية (أ) أي أنّ الحجّاج يرى فعلا رؤوسا أينعت و قد تكون رؤوس بصل وهو ينوي قطفها. ويمكن أن تتكاثف التأثيرات السياقية لدى القارئ من قبيل أنّ هذا الوالي العربي كان ثريّا جدا و يملك حقولا متسعة يغنم منها محصولا وفيرا لذلك عظم شأنه وكبرت سيادته على رجال عصره إلى غير ذلك من الاستلزامات التي ينتج عنها طبعا عراء القول من كل مجاز أو استعارة.

و قد يغلّب قارئ آخر ذو وعي بلاغي أكثر تطوّرا أو إلمام بمقام القول أكثر اتساعا، فرضية (ب) على الفرضية (أ) ذلك أنّ هذه الفرضية الأخيرة يستبعدها الذهن إذا ما تعلق الأمر بوال يخاطب رعاياه. وفي هذه الحالة، سنفتح الفعل" أرى " على مدخل موسوعي أكثر تجريدا يجعل رؤية الحجاج في عداد الرؤى الوهمية التخييلية. وبهذا يقع المرور من درجة الاستلزام المتولد عن الفرضية (أ) إلى درجة استلزام آخر يفتح القول على جوهر الفعل الاستعاري بما هو نشاط وهمي بالأساس. ويقوم الاسترسال بين الفرضية (أ) والفرضية (ب) على تكثيف التأثيرات السياقية الناشئة عن الفرضية الثانية. فيقع تحوير المدخل الموسوعي للرؤوس بطريقتين: الأولى هي الإبقاء على فرضية أنّ الرؤوس المقصودة هي رؤوس بشر و إلغاء كل الفرضيات الأخرى. والثانية هي المساواة داخل مفهوم الرؤوس بين البشر والثمار.

و بناء على ذلك يمكن أن نحلل مسترسل الاستلزامات الناشئة عن قولة الحجاج بالاعتماد على التمثيل التالي:



(ب) (أ)

(أ) المدخل الموسوعي لمفهوم الرؤوس في الفرضية أ

(ب) المدخل الموسوعي لمفهوم الرؤوس في الفرضية ب

ج : رؤوس

د : ثمار

ذ : بشر

وإذا قارنا بين "د" و "ذ"، نلاحظ أنّ "د" يستلزم في (أ) و(ب) لكنه استلزام ضعيف أمّا "ذ" فلا يستلزم إلا في (ب) وهو أقوى من "د". وذلك بالرغم من أنّ كلاّ من "البشر" و"الثمار" لا ينصّ عليهما في القول نصا صريحا[25]. فما السبب الذي جعل "ذ" أقوى من "د"؟ تقودنا الإجابة عن هذا السؤال إلى طرح قضية هامة تتعلق بأسس تدرج الاستلزامات داخل مسترسل المعاني والفرضيات وبالتالي، بالمقاييس التي تحدد على

---

[25] وإن كان عنصر الثمار يحضر من خلال أحد متعلقاته وهو الفعل "أينعت" وهذا ما جعل علي الجارم ومصطفى أمين يذهبان في "البلاغة الواضحة" إلى أنّ القول يتضمن استعارة مكنية جرت مجرى التشبيه الذي احتجب أحد طرفيه وهو المشبه به" الثمار" وعوّضه أحد لوازمه. إلا أنّ ما يسميه أمين والجارم "اللوازم" ويستدلان به على المشبه به المحذوف أي "الثمار" يمثل عندنا في إطار نظرية الإفادة، معلومات مندرجة ضمن المدخل الموسوعي "لرؤوس" في الفرضية (أ) تقود إلى استلزام ضعيف فهي عناصر حاضرة على سطح القول تمثل بالنسبة إلى المؤوّل نقطة عبور إلى مقابلاتها الخفية البانية للمعنى الأقوى والاستلزام الأكثر إفادة ولذلك فهي بمثابة الرابط الذي يشد وجهي الاستعارة وجهها الحقيقي ووجهها المجازي.

أساسها الإفادة القصوى La pertinence Optimale . وإذا كان سبربر وولسن قد وجدا في هذه الأسس ضربا من الأحكام الانطباعية فقاما بإرجاع كيفية تشكل الإفادة في التمثيل الذهني إلى أحكام مقارنية ومطلقة وضبابية وعامة مثل "مفيد" أو "ضعيف الإفادة " أو "مفيد جدّا" [26]، فإنّ المثال الذي نحن بصدد تحليله قد يطلعنا على خلاف ذلك. إذ لا يمكننا تفسير غلبة الاستلزامات الناشئة عن الفرضية (ب) إلا بالعودة إلى السياق الخارجي للقول Contexte Extralinguistique. ذلك أنّ قوة (ذ) تكمن في اندراجها ضمن فضاء واقع المتكلم و بالتالي فإنها فرضية فعلية Hypothèse Factuelle[27] مأتاها الإدراك البصري للمتكلم. و هذا ما يجعلها أكثر قوة من (د). و بهذا فإن تعدّد الاستلزامات للقول الاستعاري أو المجازي لا يتعلق بتعدّد الأحكام الانطباعية للقراء قدر تعلقه بما لمبدأ الإفادة من علاقة وثيقة بالفرضيات الفعلية. فكلما غابت من القول القرائن الدالة بصفة قطعية على فضاء واقع المتكلم، جاز للسامع تأويل القول بحسب ما يفضي إليه ترجيحه لأحد لمداخل الموسوعية للمفاهيم التي تنبني عليها فرضيات ذلك القول حتى و إن كان ذلك الترجيح لصالح الاستلزام الأقل قوة أي ذلك الذي يجرّد القول من المعنى المجازي.

لذلك فإننا نجزم بأنّ المفاهيم في سياق الأقوال الاستعارية قادرة على أن تكون أكثر دقة في الجزم بترجيح استلزام على آخر و بالتالي أكثر دقة في تتبع كيفية استرسال المعاني من أجل الحصول على الإفادة القصوى لدى السامع، وذلك عن طريق إدراج الفرضيات الفعلية. وهو ما يجوّز لقارئ قول الحجاج اعتبار (ذ) " بشر" الفرضية الأقوى داخل مفهوم الرؤوس ذلك أنه و إن كان لا يرى إلا رؤوسا في مجال الرؤية العينية، فإنه يرى في مجال الرؤية القلبية أو الاعتقادية رؤوسا في شكل ثمار ممّا يجعل للعنصر الواحد (ج) في المدخل الموسوعي للفرضية " ب " مرادفين اثنين (د) و (ذ) بحيث نتحصل على مسترسل بين كل من الرؤوس "ج" و الثمار "د" والبشر" ذ". وليس من شأن

---

26 D. Sperber / D. Wilson, La pertinence, Op.cit pp 199 - 201

27 الفرضية الفعلية Hypothèse Factuelle هي في اصطلاح الباحثين فرضية أساسية de Base يتعامل معها بما هي وصف حقيقي للعالم دون أن يصرح بها انظر المرجع نفسه ص 117

الاسترسال أن يجعل هذه المفاهيم تتبادل المواقع في طبقات متمايزة وإنّما وظيفته أن يوفر لها مجالا ذهنيا تتقاطع فيه وتتماهى بحيث يحمل الواحد منها خصائص الآخر دون أن يفقد خصائصه الأصلية أو بالأحرى المفيد من خصائصه الأصلية. وهكذا فلا تردّ نشأة الاستعارة في الذهن إلا إلى تفاعل هذه الخصائص داخل المسترسل.

3) الاسترسال والعـدول الاستعاري:

يقتضي الاسترسال بين المعنيين الحقيقي والمجازي اعتبار القول المجازي أو الاستعاري قولا عاديا لا يتميّز عن غيره من الملفوظات اليومية. وتبدو فكرة إلغاء مفهوم العدول بما هو أساس عملية التأويل الاستعار[28] من المسلمات البديهية رغم ما تثيره من نقاش. فنحن لا نتحصل على الاستعارة إلا إذا الفنا بين كلمتين غير متجانستين لرابط تشابه بينهما فلا يمكن مثلا الحصول على مجاز إذا استعرنا السكين للفرشاة أو الكلب للقط إذ لا بد أن تؤلف الاستعارة بين مقولتين أو بتعبير راستيي بين "معنمين" Sémèmes غير منسجمين. لذا، فإنّ إشكالية العدول المجازي تطرح بحدة مع الاستعارة بما هي أداة اللغة في إرباك أقسام المقولات. فهل تقوم الاستعارة على التأليف بين مقولتين متقابلتين أم بين مقولتين مسترسلتين؟

و لمعالجة هذه الإشكالية ننطلق من الملفوظ التالي الذي يتوجّه به زيد إلى زينب في سياق الحديث عن عمرو:

(ع) – رحل العصفور !

نقترح لتأويل هذا الملفوظ طريقتين في التحليل: الأولى تقوم على النظر إلى المعنى المجازي بما هوعلى طرف نقيض مع المعنى الحقيقي والثانية تقوم على مفهوم

---

[28] بالإضافة إلى سبربر وولسن (1986)، ترددت هذه الفكرة لدى غيرهما من أعلام الاتجاه العرفاني من أمثال مشلير Moeschler (1991) وروبول Reboul (1990 و1991) وكل من لايكوف وجنسـن (1980). بينما سعى ممثلو علم الدلالة العرفاني الطرازي من أمثال تورنر Turner(1988) وكيتاي Kittay (1987) وراستيي Rastier (1987) إلى ترسيخ مفهوم العدول والبحث له عن خصائص جديدة.

انظر Kleiber (G), Métaphore : Le problème de la déviance, Langue Française 1994, 101, pp35,36

الاسترسال بينهما.

* التحليل الأول: وقع في (ع) التأليف بين مقولتين مختلفتين من حيث الخصائص التمييزية أو التعريفيّة: مقولة غائبة لكنّها تستدل من خلال السياق وهي " عمرو" الذي يتميز بأنه "إنسان" وأنه " عاقل" و"له يدان" و"له ساقان"، ومقولة صرّح بها في الملفوظ وهي "عصفور" الذي يتميز بأنّه "حيوان " و " له ريش " و " له منقار " و "يطير". وهما مقولتان متقابلتان ألفت بينهما الاستعارة لذا وجب تأويلها بالعثور على الجامع بين الطرفين المشبه والمشبه به وهو قد يكون هنا الرشاقة والخفة أو المرح والبهجة إلى غير ذلك من التأويلات التي تختلف باختلاف المقام.

* التحليل الثاني: نعرض فيه عن تعريف مقولة "عصفور" اعتمادا على التعريف التقابلي الخلافي الذي يستند إلى توجّه اللسانيات البنيوية في تعريف مفردات اللغة. ونحاول تحليل هذه المقولة تحليلا داخليا بالنظر في سماتها اللاتقابلية Non-Contrastives. وهذا ما يحيلنا على التصور العرفاني للمقولة الذي أرسته روش Rosh في مجال علم النفس ووقع تطبيقه انطلاقا من 1980 في مجال علم الدلالة من طرف لسانيين من أمثال لايكوف Lakoff ولانجكر Langacker[29] ومن هذا المنظور، فإنّ مقولة "طير" تحمل سمة لا تقابلية وهي " له ساقان" التي نجدها أيضا لدى الإنسان وإن اختلف مؤشر نجاعتها Cue validity بين المقولتين فـ"له ساقان" سمة ذات مؤشر نجاعة منخفض بالنسبة إلى مقولة الطيور لأنّ نسبة تواترها داخل أفراد هذه المقولة أقل من نسبة تواترها داخل أفراد مقولات أخرى مقابلة لها [30] وهي ذات مؤشر نجاعة مرتفع بالنسبة إلى مقولة "إنسان" لأنّ كل الناس يمتلكون ساقين بينما تقلّ المقولات الأخرى المتوفرّة على هذه السمة. كما يمكن أن يلتقي الطير مع الإنسان في

[29] انظر لفظ "Sémantique" : الشريط الاسطواني للموسوعة الكونية الفصل الرابع بعنوان :
L'approche cognitive

[30] وعلى خلاف هذه السمة، توفر "له ريش" مؤشرا ذا نجاعة عالية بالنسبة إلى مقولة الطير لأنّ كل الطيور تقريبا تمتلك ريشا ونادرة هي المقولات الأخرى المتوفرة على هذه السمة.

قدم لايكوف مفهوم "مؤشر النجاعة" لدى روش في:

G. Lakoff, "Women, Fire and dangerous things" op.cit pp 52 – 54.

سمة لا تقابلية أخرى هي "يغنّي" [31] وهي سمة ذات مؤشر مرتفع بالنسبة إلى الطير ومنخفض بالنسبة إلى الإنسان.

و يفضي مؤشر نجاعة هاتين السمتين إلى الوصل بين المقولتين و جعل العلاقة بينهما قائمة على الاسترسال أي التدرج المزدوج: تدرّج في الخصائص التي تتفاوت نجاعتها و أهميتها حسب درجة تواترها داخل المقولة و تدرّج بين أفراد المقولة التي ترتب حسب درجة توفرها على السمات الممثّلة للمقولة. وهو ما يوسم في إطار علم الدلالة الطرازي بالاسترسال المقولي Continuum Catégoriel.

بهذا، فإن الاستعارة (ع) لم تعد قائمة على تقابل طرفيها و إنما على الاسترسال بينهما. وهو ما يفضي إلى الانتقال بمقولة " إنسان " من المعنى الحرفي إلى المعنى المجازي ومن المعنى المفرد إلى المعنى المتعدد. فيصير من بين معاني مقولة "إنسان" معنى مجازي يجعله يتساوى مع الطير: هذا ما ينطبق على "عمرو" الذي قد يرجع سبب تحوّله طيرا داخل التمثّل الذهني للملفوظ الاستعاري (ع) إلى ما تمتاز به ساقاه من خفة وسرعة تجعلانه رجلا غير مستقر في حياته، أو إلى ما يتسم به من مرح وإقبال على مباهج الحياة، إلى غير ذلك من التأويلات الممكنة التي تتنوع حسب تنوّع وضعيات الخطاب.

يفضي تأويل الاستعارة في التحليلين الأوّل والثاني إلى نفس النتيجة إلا أنّ الاختلاف يكمن في كيفية النظر إلى هذا الوجه البلاغي تارة بما هو عدول عن المعنى الحقيقي الذي يمثّل القاعدة Norme وتارة أخرى بما هو استرسال لهذا المعنى.

ولكن، ما العدول في خاتمة المطاف؟ ألا يمثّل العدول بدوره درجة من درجات ارتقاء الكلام في سلّم استرسال المعاني المنبنية داخل الذهن؟ أ فليس التمييز بين قولنا "هو غير

---

[31] والملاحظ أنّ "يغنّي" ليست من السمات التمييزية إلا أنّها تندرج ضمن المقولتين نظرا إلى انفتاح مفهوم المقولة وفق هذا التصور على ما يسمىّ بالخصائص الموسوعية

Propriétés Encyclopédiques

انظر

G. Kleiber, la Sémantique du prototype : Catégories et sens lexical, P.U.F 1990 p.69.

مستقر" وقولنا "هو عصفور" إلا مسألة درجات؟ فالقول الأوّل لا وجود للحس الإبداعي داخله أمّا القول الثاني فهو أكثر قدرة على التخييل وبالتالي على خلق تأثيرات سياقية أقوى داخل الذاكرة الموسوعية للمتلقي[32] وهو ما قد يجعل القول الثاني أكثر إفادة من الأول رغم أنّ الأوّل حقيقي والثاني استعاري.

إنّ الاختلاف بين الحقيقة و المجاز لم يعد اختلافا في طبيعة المعنى أو كيفيته بل أصبح اختلافا في درجة المعنى فالمجاز رتبة أعلى من الحقيقة في سلم المعاني المسترسلة المؤوّلة للمعنى الأصلي وليس عدولا من المعنى الحرفي إلى المعنى المجازي أو استبدالا للأول بالثاني. و قد أدت هذه النظرة الجديدة إلى مراجعة التصور التقليدي للصور المجازية بما هي استبدال قائم على التماثل بين المعنى الأول والمعنى الثاني. و أصبح تعريف المجاز على أساس مقولة العدول، في عداد "التعريفات بالسلب للمجال المجازي وهي تعريفات من شأنها أن تقطع استرسال النظام اللساني" على حدّ تعبير براندي Prandi[33] (1992). ومن ثم، تمّت محاولة تعريف الأوجه المجازية في حد ذاتها لا عن طريق مقارنتها بغيرها. ونشأت نظريات تمثّل هذا الاتجاه من بينها نظرية التواصل لدى قرايس Grice و نظرية التفاعل Interaction لدى كل من ريشاردس Richards وبلاك Black ونظرية الإفادة لدى كل من سبربر Sperber وولسن Wilson والنظرية التجريبية لدى كل من لايكوف Lakoff وجنسون

---

[32] تفسر هذه القدرة بخصائص اللفظ الذي وقعت فيه الاستعارة. فلفظ (عصفور) يمثل المستوى القاعدي Niveau de Base للمقولة، وذلك في مقابل المستوى الأعلى (حيوان) Niveau Superordonné والمستوى الأسفل (كاناري) Niveau Subordonné ويمثل المستوى القاعدي أكثر المستويات تجميعا لمؤشر النجاعة الأقصى: فهو المستوى الذي تتجمع فيه أكثر المعلومات دقة، مما جعل مقولاته أكثر المقولات أهميّة من الوجهة العرفانية سواء من حيث التأثيرات الإدراكية أو الوظيفية التي تتوفر عليها.
انظر G. Kleiber, "Métaphore : Le problème de la déviance", Langue Française, op. cit., p. 40.

[33] Christine Marque - Pucheu , les figures entre langue et discours, Langue 129, Février 2001, p. 4.

Johnson[34]

وقد قامت هذه النظريات على إبراز حدود التحليل الدلالي للمجاز باعتماد مبدأ تجزيء المعنى[35] ويمكن إيجاز هذه الحدود في ثلاث مسائل أولها أن المجاز باعتباره ظاهرة لسانية ليس نتيجة بنية لسانية محدّدة و إنما هو وليد استعمال معيّن لهذه البنية. وثانيها أنّ المعنى الحرفي للكلام يمثّل المعنى الأدنى ذلك أنّ معنى الملفوظ، عند تنزيله فى سياق معين، لا يفسّر في مستوى دلالة الوحدات اللغوية بل في مستوى المبادئ والقواعد التي من شأنها أن تجعل دلالة الجملة أكثر اكتمالا. و ثالثها أنّ التفسير الدلالي للمعنى المجازي لا يفي بحقيقة هذه المعاني المتسعة لذلك وجب استعمال مبادئ تفسيرّية غير لسانية من قبيل قواعد الحوار أو مبادئ الاستدلال أو قواعد الخطاب إلى غير ذلك.

إن لمفهوم الاسترسال في إطار هذا التصور، طرافة لا تنكر. فبواسطته تمكّن القول الاستعاري من الانفتاح على البنية المفهومية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتشكيل اللغوي للمجاز حتى انتهت دراسة الدلالة إلى التخلي عن التمييز بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي من أجل الإقرار بضرب من المعنى الموسوعي Sens Encyclopédique.

و قد حاول هذا المقال لفت النظر إلى تلك الطرافة إلاّ أنّ ذلك لم يصرفه عن إثارة بعض القضايا التي قد ترسم حدود هذا المفهوم.

قائمـــــة المراجع

العربية:

- **الجرجاني:** أسرار البلاغة – دار المسيرة بيروت الطبعة الثالثة 1983.
- **الجرجاني:** دلائل الإعجاز – دار الكتب العلمية الطبعة الأولى تحقيق رشيد رضا.

---

34 Jacques Moeschler, théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, Armand Colin, Paris 1996 pp. 74-77.

35 انظر عرضا أكثر تفصيلا لأعلام هذا الاتجاه:
Nanine Charbonnel – Georges Kleiber, La métaphore entre philosophie et rhétorique, P.U.F 1999 PP 7 ,11.

الأجنبية:

Charbonnel (Nanine) , **Kleiber (Georges**), la métaphore entre philosophie et rhétorique P.U.F 1996.
Encyclopaedia universalis : « Sémantique » (sur compact Disc)
De Saussure (Ferdinand) . cours de Linguistique Générale Editions Payot 1972.
Communications 53, sémantique cognitive, Paris, Le seuil 1991.
Kleiber (Georges): La sémantique du prototype: catégories et sens lexical P.U.F 1990.
Kleiber (Georges): « Métaphore: le problème de la déviance » Langue Française 1994.
Lakoff (George): Women, Fire and dangerous things,What categories reveal about the mind, the university of chicago Press, 1987.
Marque Pucheu (Christiane) : Les Figures entre langue et discours, langue Française, 129, Février 2001.
Moeschler (Jacques): Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, Armand colin, Paris 1996.
Rastier (François)Sémantique et recherches cognitives, P.U.F. Paris 1991.
Sperber (Dan) & Wilson (Deirdre) : La pertinence communication et cognition traduit de l'anglais par Abel GerschenFeld et dan Sperber, Les Editions de Minuit 1989.

ثبت لأهمّ مصطلحات البحث

Catégorie : مقولة

Cognition : العرفان

Communication codée : التواصل المشفر

Communication Ostensive – Inférentielle : التواصل الظاهر الاستدلالي

Concept : مفهوم

Continuum : الاسترسال

Contexte extralinguistique : السياق الخارجي للقول

Ecart : عدول

Effets contextuels	التأثيرات السياقية :
Environnement cognitif	المحيط العرفاني :
Entrée Encyclopédique	المدخل الموسوعي :
Enoncé	ملفوظ :
Forme Propositionnelle	الشكل القضوي :
Hypothèse Factuelle	فرضية فعلية :
Implication	استلزام :
Impertinence	انعدام الإفادة :
Intention Informative	مقصد إخباري :
Intention communicative	مقصد تواصلي :
Interprétation	التأويل :
Modèle du code	نموذج الشفرة :
Modèle inférentiel	النموذج الاستدلالي :
Norme	قاعدة :
Niveau de base	المستوى القاعدي :
Niveau superordonné	المستوى الأعلى :
Niveau Subordonné	المستوى الأسفل :
Pertinence	الإفادة :
Prémisse	المقدمة :
Pragmatique	التداولية :
Principe coopératif	مبدأ التعاون :
Signal	مؤشر :
Systèmes centraux	الأنظمة المركزية :

في التشاكل بين الأبنية الإعرابية ومعالجة الدلالات النّحوية

منصف عاشور*

La Ressembance entre les structures syntaxiques et l'analyse des significations grammaticales

Notre travail porte sur le système des causes grammaticales expliquant les différentes significations syntaxiques d'après un modèle théorique explicite. Les grammairiens arabes ont dressé l'inventaire presque définitif des lois et principes qui régissent les structures syntaxiques et sémantiques. La principale cause (C illa) est la relation de ressemblance entre les composants de la phrase selon un ensemble de traits distinctifs générés par les termes casuels : opérateurs et arguments : régi et régissant source des transformations au sein des syntagmes.

La relation de ressemblance constitue un certain continuum, un faisceau de traits caractérisant les structures syntaxiques. Nous proposons d'expliquer les significations grammaticales par cette cause relationnelle entre noms verbes et prépositions au sein de la phrase. Nous interpreterons les significations grammaticales suivant un seul principe directeur que nous appelons « la relation positionnelle », c'est-à-dire la place gouvernée par les opérateurs et par le locuteur, principal générateur des significations grammaticales. Le locuteur selon la théorie grammaticale arabe constitue le seul indice formalisant les structures syntaxiques et sémantiques. Les différentes causes ou relations forment un tout complémentaire, discret, oppositif et purement positionnel et spatial. Nous proposons d'appeler ce modèle explicatif, « la grammaire casuelle positionnelle ».

---

* كلية الآداب بمنوبة

منصف عاشور

Notre communication n'est qu'une introduction posant les prémisses d'une problématique syntaxique et sémantique. Les relations causales de similitude entre les syntagmes, les structures et les phrases dans le discours pourraient être étudiées à des fins théoriques et appliquées dans différents domaines didactiques et pédagogiques (constitution de dictionnaires, méthodologie d'apprentissage et acquisition de la langue).

1-تمهيد :

يندرج عملنا في معالجة الأبنية الإعرابية باعتماد النّظرية النّحوية العربية واعتبار الإعراب والحالة الإعرابية موضعا دلاليّا مجرّدا نصفه بالتّمام والكلّية والأصالة. وفي ذلك الموضع المثاليّ اختزال لصور وصيغ ومركّبات وأقسام معجمية وتكرار لا نهائيّ "يحوسب" بمبدإ الحمل على الموضع وهو مبدأ ثابت في مختلف الأشكال والأبنية الإعرابية. والعلاقة المتواصلة المسترسلة تجري في فضاء الإعراب وما نصطلح عليه بالموضعية. ونعتبرها حصيلة المواضع النّحوية.

والنّحو الذي نعتمده في إجراء الحمل على النّظير والحمل على النّقيض إنّما هو النّحو نظاما قياسيّا تعليليّا يولّد بالاسترسال والاطّراد الأنواع والفروع الرّاجعة إلى جنس واحد كلّي اصطلحنا عليه بالموضعية أو "موضع المواضع" المجرّدة الجامع للسّمات الإعرابية والدلالية.

ونستخلص هذا الافتراض من المنوالات قديمها وحديثها، ويقرب من اختيارنا هذا نظريات "رواقية" و"محلّية" و"نحو مقولي (Grammaire Catégorielle) يستند إلى نظريات توزيعية وتوليديّة تحويلية وما يتّصل بها من مناهج دلالية ومعجمية تولي البنية العاملية المنزلة الأولى في التّفسير والتّمثيل على أساس التشابه بين الأبنية الإعرابية.

ويقوم هذا العرض على ثلاثة أقسام: قسم للمقدمات العامّة تعرّف فيها أدوات الإجراء النظريّة وقسم ثان لوصف الأبنية الإعرابية بعلّة الحمل على الشيء نظيرا أو نقيضا وقسم ثالث تأويليّ يوسّع الحمل على النظير والنقيض ليشمل مجالات تطبيقية أو معجميّة نحويّة واحتمال إيجاد تمثيل مشكلن للدلالات النّحوية على أساس الموضع ووصف عدد من الأبنية الحرفية .

2-مقدّمات عامّة : علاقة الحمل على الشيء مبدأ "الموضعية":

نقترح في هذه المقدّمات العامة تعريف الحمل على الشّيء وأنواعه تعريفا مختصرا نستمدّه من أصول النّحو العربيّ ونوجّهه وجهة "الموضعية" أي أنّنا نرجع العلل المفسّرة للدلالات النّحوية إلى مبدإ الحمل على الموضع ونعتبره حلقة الوصل والاسترسال بينها في النظام النّحويّ.

1.2-الحمل على النّظير: علاقة تشاكل إعرابيّ

عالج النّحاة علّة الحمل على النّظير لتجريد المعاني النّحوية في أبواب أقسام الكلم والإعراب والعمل والإسناد والمركبّات النّحوية المختلفة. والحمل عندهم عملية قياسية تقتضي ما يقتضيه منهج القياس من محمول عليه ومحمول وعلّة جامعة بينهما وحكم مجرّد ناتج العلاقة أو العلّة الجامعة. فالحمل إلحاق شيء بشيء وتقديره وإجراؤه ومقارنته بغيره وتشبيه عنصر بعنصر في سمة أو أكثر من سمة مشتركة. وتتّصل عملية الحمل بثنائية المقيس عليه والمقيس والأصل والفرع وما بينهما من علاقة. وهذا الحمل لا تخلو منه مناهج اللغويين والنّحاة قديما وحديثا. فالنّحوي من زاوية تعليل النظام المجرّد واستنباط المبادئ والقواعد يستخدم هذا الضرب من العلل لتقدير المعاني من خلال الأبنية الإعرابية ليتفّهم تشكّلها واشتغالها ويتفّهم بفضلها اشتغال اللّغة والفكر.

وأمّا النّظير المحمول عليه فهو المجانس والمشابه لعنصر من العناصر وبنية من الأبنية الشكلية المحقّقة للدلالة. والنّظير مقيّد بالتّشابه والاشتراك في شبكة

السّمات المختزنة في الصّيغة الإعرابية. فالنّظير معادل ومساو ومشابه في الخصائص والأدوار والدلالات. ويتّصل الحمل على النّظير بأضرب المقارنة والقياس ودرجاته والتّشابه والمضارعة. ويكون النّظير في المدلول أو الصيغة المعجمية أو الدور الوظيفي أو في جهة الكلام الواجبة أو غير الواجبة. ويمكن أن نؤول مختلف الدلاّلات المتّصلة بالتّناظر على أساس علاقة نحويّة واحدة نفترض كونها في ٠غاية التّجريد. وهي مقولة الموضع معنى أو حالة إعرابية عليا أصلية تتولّد عنها الدلالات الفرعية وأنواعها وتسترسل معها في حركة متواصلة لا نهائيا. ونلاحظ هنا غياب القول بالوصل بين الموضع كما نفترضه أو المعنى النحويّ ومحقّقاته من الأشكال النّحوية المختلفة، وهذا الغياب نلاحظه في الدراسات الدلالية العرفانية (معالجة J.P Désclés مثلا للأفعال والظروف والحروف.2002).

ونؤكّد في هذا الإطار وصل ما استخدمه النّحاة تحت اصطلاحات من قبيل: علّة الشّبه والمضارعة والأصل والفرع وما يجاورها في المفهوم بمبدإ قدّمناه فرضية اختبرناها في معالجة الأبنية الإعرابية وفي الاسمية والفعلية والحرفية وهو الموضع فضاء مجرّدا جامعا لكلّ ما يمكن تلخيصه في علاقة النظير والحمل على النّظير. فالشبه والأصالة والفرعية والسبّر والتّحليل والتّقسيم وطرد الباب من شأنها أن تكوّن مسترسلا من العلل والعلاقات يتّصل بتفسير الدلالات النّحوية استنادا إلى الأشكال والصيغ والمركّبات كما ذهب إلى ذلك النّحاة وما يمكن تأويله من خلال تجريدهم الأبنية الإعرابية. وقد اصطلحوا على التّناظر أيضا بالحمل على اللّفظ والمعنى والمحلّ والموضع أو الإجراء وهو حمل على هذه الاصطلاحات أي اللّفظ والمعنى والمحّل والموضع والنّظير. فيكون مفهوم الحمل على النظير في رأينا حصيلة هذه العبارات وجامعها. ويمكن اختزالها في إحداها وهو ما اخترناه في بحثنا أي الموضع. فنسمّي هكذا علّة النظير بالحمل على الموضع.

وإذا كان النّظير يستلزم نظيره نحو عمل ما وليس كاستلزام النّقيض نقيضه نحو إنّ ولا النافية للجنس فالنوعان يلتقيان في إجراء النّفي بلا. فهي تشبه إنّ في ثنائية

الإثبات والنّفي المطلق كما تحمل على ليس "حمل النّظير على نظيره في المعنى" (ابن الخشاب- المرتجل في شرح الجمل- ص177). فحملها على إنّ حمل النقيض على نقيضه وهو كحمل النظير على نظيره. فإنّ للإيجاب ولا للنّفي. فهما كما ترى نقيضان فشبهت بها فأعملت عملها" (نفسه).

فالنّقيض عكس النّظير ويقتضيان تجانسا جزئيا أو كلّيا في السّمات الإعرابية. ويبدو حمل النّقيض على النقيض موازيا للحمل على النظير. فالضدّ تناقض في المدلول أو العمل الإعرابيّ المقترن بالدلالة المولّدة للمحلّات الإعرابية. ومن أحكام الصّيغ ثبات أقسامها المعجميّة والمعنوية. "فاللّفظان الكائنان بمعنى واحد متى ثبت لأحدهما أمر معنويّ وجب ثباته للآخر لا محالة". (الجرجاني- المقتصد في شرح الإيضاح-I-ص 600). وقد عمّم النّحاة علة النّقيض انطلاقا من قولهم: "والشيء يعتبره بمثله وضدّه" (نفسه).

وقد استرسل الحمل على النّقيض في الأفعال والحروف والأسماء في نسق يقوم على مبدإ الحمل على الموضع. في مثل حمل قصر على طال وجوعان وشبعان وظمآن وعطشان ودخل وخرج وحسن وقبح وكم وربّ والواو الدالة على المصاحبة والجمع وإلا الدالة على الاستثناء والسّلب وحمل أيّ المتضمّنة معنى الهمزة في الاستفهام على الاسم المعرب رغم توفّر قيود البناء فيها. وقد حملت على نقيضها وهو كلّ (أيّ ≠ كلّ) وقد علّلوها في نفس التّفسير بالموضع بحملها على نظيرها (أي = بعض). وتختصّ أيّ بطرد الإعراب لأنّ شهادة الأصول- أصالة الإعراب الاسميّ تفضي إلى الإبقاء عليه رغم أنّ الاسم المحمول على الحرف يجب أن يبنى على أساس الشّبه الحرفيّ. فهذا الإجراء القائم على حمل النّقيض على النّقيض ضرب من القاعدة العامّة التي يمكن تطبيقها على مختلف الأشكال النّحوية وسحبها على مختلف الصّيغ والمركبات حسب درجات ومراتب متنوّعة"- وكذا حملوا النقائض في الأبنية والصّيغ بعضها على بعض فاشتركت فيها... ولهذا قالوا أقرع وضدّه أفرع للناقص والتّام شعرا" (المرتجل 178). "والشواهد في هذه الأمثلة كثيرة جدّا" (نفسه 178)

ويمكن في هذا الباب تصنيف الأسماء والأفعال والحروف والمركّبات النّحوية والجمل باعتماد علاقة الحمل على النّقيض. وهو ما نقترحه في القسم التطبيقي الوصفي من عملنا هذا باعتماد الصيغ والأبنية النحويّة.

ونقدّم فيما يلي نظرية الجرجاني في حمل الشيء على الشيء والحمل على النّقيض خاصّة لبيان هذا المبدإ العامّ في النظام النحويّ وتمثيل الدلالات النّحوية المختلفة ودرجة وجوبه وجوازه من زاوية تبرير الجرجاني.

2.2-الحمل على النّقيض= حمل النّقيض على النّقيض واسترسال التشاكل :

معروف أنّ الأشياء كما تعرف بنظائرها تعرف أيضا بأضدادها. فالنّظير يدعو نظيره والنّقيض يدعو نقيضه. فتحمل الصيغة على الصيغة ويحمل الشكل على الشّكل والمعنى على المعنى أو الموضع على الموضع. وقد اخترنا في هذا البحث تعميم هذه العلاقة العاملية الدلالية الحاسمة باعتبارها تسترسل وتتكرر إلى ما لا نهاية له بين تمام المعنى ونقصانه انطلاقا من الصيغ والأبنية.

فمجال التّعدية واللّزوم في الفعلية واسترسالها في الصيغ الفعلية وما يشبه الفعل من أسماء وحروف فعلية مجال يمثّل الاختلاف في المعاني مع الاختلاف في الألفاظ والتعدّي ضدّ غير التعدّي فحمل قصر على طال وجاع على شبع وحسن على قبح ودخل وخرج وقام وقعد وغيرها منهج تعليل وعلاقة. " يطلب بها تحصيل التّشاكل". وفي ذلك "حكم من الأحكام الجائزة المستحسنة دون الواجبة اللازمة" (الجرجاني -المقتصد في شرح الإيضاح I-ص600).

فالجرجاني يطرح إشكال الحمل على النّقيض في المستوى المجرّد وفي مستوى النظام النحويّ وقوانينه. وبيّن أن الحمل على النّقيض ضرب من التشبيه "ليس يصحّ حمله على ظاهره. وذلك أنّ مراعاة التّساوي بين الضدّين في الأبنية ليس شيئا

يوجبه المعنى حتّى لو ترك لكان منافيا للحقيقة مستحيلا ولكنّه أمر من الأمور التي يطلب بها تحصيل التشاكل" (نفسه).

ويحدّد الجرجاني إجراء النّقيض على النّقيض واتّفاقهما في العلاقة الإعرابية بدور الواضع والمتكلّم مولّد الدلالات النّحوية ويقول : وإذا كان كذلك – أي عدم وجوب هذا التشاكل القائم على التناقض والضدّ- كان هذا الاتّفاق المشاهد بين الضدّين في الأمثلة أمرا متعلّقا بواضع اللّغة. فلو قلنا : إن اعتبار دخلت بضدّه الذي هو خرجت من هذا النّمط كنّا قائلين إن دخلت قد كان يجوز أن يكون متعدّيا ولكنّه جعل غير متعدّ ليكون مشاكلا لضدّه كما جعل قصير على هذه الزّنة ليكون كطويل. وهذا قول ينطق بأنّ التعدّي والامتناع من التعدّي ممّا يتعلّق بوضع الواضع حتّى كأن ضربت صار متعديا لأنّه كذا وضع. ولو كان موضوعا على الامتناع من التعدّي لكان جائزا. وهكذا قمت امتنع من أن يتعدّى لوقوعه كذلك في الوضع. وذلك من المحال الظّاهر الذي تدفعه الضرورة لأنّ كون الفعل متعديّا أو غير متعدّ شيء يتعلّق بمعاني الأفعال وحقائقها لا بألفاظها وصيغها. إذ حقيقة التعدّي ما تقدّم من كون الفعل فعلا متناولا شيئا وحدثا مؤثّرا، وغير المتعدّي أن لا يكون كذلك. وحقائق الأشياء لا يكون لواضع اللّغة فيها حكم." (ص601).

ويؤكّد الجرجاني لفظية الحمل على النّقيض ومعالجة التعدّي وغير التعدّي على أنّه عمل نحويّ وجوبي نظاميّ أي يحدث بين الصيغ والأبنية وفي حركة العلاقات الإعرابية لا خارجها ولا صلة لمبدإ الحمل على الشيء بالمواضعة والاصطلاح. ويضيف الجرجاني مؤيّدا نظريته بضرورة هذه العلاقة قائلا :"فلو جاز أن يكون ضربت متعدّيا لأنّه كذا وضع واستعمل لجاز أن يقال إنّ الرّجل صار انسانا والفرس بهيمة بالوضع" فالضرورة والحقيقة أفضت إلى هذه الظاهرة الشكلية المحضة. ويضيف مدعمّا لفظية الحمل على الشيء قائلا :"فإنّما يتعلّق باللّغة أنّ ضرب بني على فَعَل مثلا وركّب من هذه الحروف دون غيرها. ونحو ذلك من الأمور المتعلّقة بالألفاظ والأبنية". (نفسه ص601)

إنّ حمل النّقيض على النّقيض يثير إشكالا من حيث وجوبه أو جوازه واعتباطيته أو مواضعته واختياره. فالقضية بنيوية إعرابية متّصلة بمقاييس اللّغة وقوانينها الإجبارية والحتمية. ويقول الجرجاني : "وإذا ثبت هذه الجملة، وجب أن يكون اعتبار دخلت بخرجت على وجه الوجوب وأن يكون المراد إن كلّ فعل فمن حكمه أن يكون مثل ضدّه في التعدّي وغير التعدّي حتّى إذا خرج عن ذلك كان خروجا لفظيا وكان المعنى والتقدير على مساواته لضدّه. والأمر إن تأملنا كذلك". (ص 601-602) فالنقيض يحمل على النّقيض وتفضي السّمة الإعرابية إلى المساواة بينهما ولا يمكن افتراض معنى آخر مضادّ للأوّل. فالبياض ضدّ السواد."وفعلاهما متساويان في هذا المعنى تقول اسودّ وابيضّ فتجدهما غير متعدّيين. ولو حاولت أن تصوّر في أحدهما تعدّيا لم يتصوّر، والعلّة في ذلك أنّ الشيء لا يكون ضدّا لغيره حتّي يكون مقابلا له. وإنّما يقابل الشيء ويقع بإزائه ما يكون من جنسه. فإذا اختلف الفعلان في التعدّي كانا جنسين اثنين. وإذا كان كذلك تدافع أن يكونا ضدّين ولا يكونا متّفقين في التعدّي وغير التعدّي" (نفسه ص 602).

ولقوّة النّصّ التفسيرية والاستدلالية على نحويّة الحمل على النّقيض وكذلك الحمل على النّظير في رأينا نورد خلاصة الجرجاني الهامّة إذ يقول: "فالمقصود إذا في ذكر التسوية بين الأبنية أنّ الشيء لما كان يقع ضدّه موقع المثل في نحو هذه المعاني روعي الاتّفاق بينهما في كثير من المواضع حسب ما يراعى بين المثلين لا أنّ الاعتبارين على سواء. فاعرفه".(نفسه ص 602).

إنّنا بهذا النصّ الحاسم للحمل على النّقيض من حيث ضرورة العلاقة الإعرابية وحقيقتها واتّصالها باللّفظية والبنية والصّيغة نفترض أنّ التشاكل في الفعلية والاسميّة والحرفية والمركبات النحويّة المكررة للبنية العاملية إنّما يجري هذا المجرى، فالتّناظر والتناقض ضربان من علاقة واحدة هي التجانس الوجوبي بين المعطيات النّحويّة، والتّجانس كلّي يسترسل في الصيغ والأبنية وهي أنواعه ودرجاته الممثّلة له في حركة لا نهائية. وهذه الحركة هي المعنى النحوي أو الحالة الإعرابية والموضعية. وفي

نظرنا تتحقق الدلالات على هذا الخطّ المسترسل بين التمام والنقصان الشكلي الإعرابيّ المحض.

فليس صدفة أن طرحت هذه القضية قضية وجوبية الحمل على النقيض بين الوضع والبنية المجرّدة. وانطلق من خلالها الجرجاني ليؤسّس نصّا نظريّا لم نقف عليه عند غيره من النّحاة- ونعتمده في مقترحاتنا التفسيريّة للكلم والمركبات النّحويّة وفي تأويلنا للدلالات النّحوية ومناقشة ما تطرحه العلوم المعجميّة والدلاليّة والنحويّة والعرفانية في مرحلة أخرى نعتقد أنّ الحمل على الشيء نظيرا أو نقيضا كفيل بطرحها ومعالجتها.

3-معالجة الكلم والدّلالات النّحوية على أساس الموضع والحمل عليه:

نعتمد مبدأ الحمل على الموضع منوالا تفسيريّا لمختلف الكلم والمركبات والجمل. ونجمع فيما يلي من عملنا هذا أهمّ النماذج الدالة على علاقات الحمل على النّظير والحمل على النّقيض. ونفترض أنّ أصناف الأبنية الإعرابية تقوم كلّها على هذا المبدأ الكلّي المسترسل في صور مختلفة من الأشكال الفرعية الملتئمة مع بعضها بعضا لتحقيق المعنى أو الحالة الإعرابية الموضعية المجرّدة.

1.3- الاسمية والموضعية:

نركّز التفسير والتّمثيل في الاسمية على الصّيغ الدالة على العامل وغير العامل. ونؤكّد في هذا الباب توزيع العوامل الاسمية على أساس ما اصطلح عليه في النظريّة النحويّة بعلّة المشابهة والأصل والفرع وما يمكن أن يشترك من العلل المختلفة في تحقيق الدلالات النّحوية حسب أحوال الرفع والنّصب والجرّ.

لقد قسّمت الأسماء إلى صفة وغير صفة وعامل وغير عامل، والعامل منها مشبّه إمّا بالفعل الأصل في العمل. وإمّا بالحرف العامل. وهو عندهم الثاني في قوّة العمل، وقد اصطلحنا على الأوّل بالاسم الفعليّ والثّاني بالاسم الحرفيّ.

1.1.3- فاسم الحدث جنس الدلالات النحويّة يتّصل بمطلق المعنى ويحتمل شبكة نحويّة مركّبة تتشكّل في الصيغ التي يسترسل خلالها الحدث وأفضى اسم الجنس إلى توليد أنواع من الأشكال غير الصفة والصفة. وأفضى أيضا إلى المصدر الذي حقّق وهو محض العمل المحض المطلق. وشبّهوا المصدر بالفعل في عمله في بنية إعرابية قصوى تقوم على عشرة محلات توازيها عشرة أدوار دلالية وعشر مقولات كلّية في النحو واللّغة. وقد بيّن النّحاة أنّ الفعل أو المشبّه به يتنقّل بهذه الوظائف وهي لوازمه ومقتضياته يتسلّط عليها ويسقط فيها. فالاسم يحمل على الفعل فيناظره من حيث عدد المحلاّت والمتعلّقات في حالة الفاعلية والمفعولية.

وأمّا هذه المقتضيات والمعمولات فهي ضرب من العلاقات المكرّرة للحدث والفاعلية والحدث المؤكّد والزّمان والمكان والسببية والآلة والكمية والكيفية والطرح. فهذه تحمل على نظيرها في الفعل العامل وتوليد الجملة أو "النمط" العالي من الجمل. ويشبه المصدر ببنية يقدّر فيها أن المصدرية والفعل.

2.1.3-وتتكوّن الصّفات من شبكة موسومة بالعمل تكرّر هي أيضا الأدوار الدلالية والإعرابية، واعتبرت الصّفات تعمل عمل الفعل على الحقيقة مقابل ما يعمل عمل الفعل على المجاز حسب تقسيم الجرجاني- (الجمل ص 28).

وهذا النوع الأخير يتمثّل في الأسماء التي تولد تمييزا نحو -عشرون درهما المحمولة على / ضاربون زيدا/ فهذا الحمل جار بين اسم غير صفة واسم صفة يتضمّن نواة موصوف وصفة أو عامل ومعمول في شكل معجمّي واحد- وأمّا اسم الفاعل والصّفة المشبّهة به واسم المفعول وأسماء المبالغة واسم التّفضيل فتجري على الفعل وتحمل عليه في عدد المحلاّت الإعرابية المطلوبة في التركيب ويحدث الحمل على النّظير حسب خصائص الفعل في العمل من لزوم وتعدية وتتوسّع قائمة الاسماء العاملة إلى أسماء الأفعال نحو: بله وعليك ودونك ورويد وهيهات وشتّان وصه ومه وإليك وحبّذا القريب من اسم الفعل (الجرجاني - الجمل-ص29) وصنّفت حسب اللزوم والتعدية ودلالاتها الإنشائية.

إنّ علاقة الحمل بين الفعل والاسم تجري القسمين المعجميين في شكل من التّوازي بين المحلاّت التي تقتضيها كلّ بنية إعرابية. فالحمل على النظير علّة تتحقّق في حركة المحلاّت والأبنية التركيبية المكرّرة للبنية العاملية. وقد افترضناها فضاء وشكلا نحويّا دلاليا مجرّدا هو حصيلة كلّ الأبنية والمركّبات التي صدرها اسم عامل عمل الفعل. فالنظر في هذه الأسماء مقيّد بمراعاة الحمل على الموضع أي هو حمل الأسماء على الأفعال في مقتضيات العمل.

فالأفعال كلّها عامل "وكل ما حمل على ضروبها عامل عملها" (ابن الخشاب المرتجل في شرح الجمل – ص 237). ويمكن النظر في شروط عمل هذه الصفات في كتب النّحاة كقيد الدلالة على المضارع والاعتماد على اسم وعدم الوصف والتّصغير والجري على الفعل في الحركات والسّكنات والمعنى والعمل. وقد بيّنوا أنّ الصفة تختزل موصوفا وصفة أو اسم موصول وصلته المخصّصة له.

3.1.3- الأسماء الحرفية ومواضعها:

يقتضي حمل الاسم على الحرف أن يعمل الأوّل عمل الثّاني ويوسم بالبناء مثله ويتعلّق بنفس المتعلّقات أثناء الأحكام التركيبية- فالحروف عوامل وغير عوامل. والعوامل تولّد الرفع والنّصب والجرّ والجزم. وقد أكدّنا كثافة الدلالات الموضعية الناتجة عن العلاقات الإعرابية، وقد ركّز عمل الاسم الحرفي على الجرّ والجزم. فالاسم في الإضافة يحمل على حرف الجرّ في الإضافة المعنوية المحضة وهي بمعنى اللام أو من أي الملك والاستحقاق وبيان الجنس. فالمركب الإضافي إضافة محضة اسمّي لفظا وحرفي جرّي معنى. ويمكن كتابة البنية الإعرابية على أساس الحمل على النّظير أي حمل الاسم على الحرف كما يلي:

← / خاتم فضّة/ ← / خاتم من فضّة/.

ويتحقّق المركّب في فضاء الجملة كغيره من عناصرها المباشرة ويوسم بالرفع أو النّصب. فهو ينتمي إلى الفاعلية أو المفعولية أو إلى العمدة أو الفضلة.

وأمّا الحمل الإعرابي الموضعي في حالة الجزم فيتحقّق في الأسماء المشبهة بالحروف في تضمّن معناها وعملها عملها واحتياجها إلى غيرها لتمام أشكالها ومحّلاتها التركيبية. والجزم حالة فعلية وحرفها الأصليّ إن الشرطية أمّ الحروف في الجزم. فلا يوجد اسم جازم إلا ويسبق بمعناها ويتضمّنه.

وهذه الأسماء الشّرطية الحرفية المحمولة على إن ومواضعها العاملية وجهاتها الدلالية في غير الواجب هي = ما ومن وأيّ وأينما ومتى وحيثما وإذ ما وأنّى ومهما. وقد رأينا في "الأوائل" الجازمة عند الخليل إضمار إن الشرطية. وهنا أيضا يصدق إضمارها قبل هذه الأسماء.

والشكل الأصلي حسب النّحاة هو = [إنْ +ما]

أو [إنْ+من]

وغير ذلك من تكرار هذا الشكل العاملي المجرّد

ونذكّر أنّ بنية الجملة الشرطية تحمل على بنية الجملة الاسميّة. فهي المبدوءة بإنْ الحرفية أو باسم يجري مجرى إنْ وقد أوّلنا موضع الشرط بموضع الابتداء وموضع الجواب بموضع الخبر في العقدة التركيبية.

ولكنّ الاسمية الحرفية لا تقتصر على هذا الصّنف المحمول على الحرف العامل فحسب بل تتوسّع صيغها لتشمل الأسماء المبنية التي نوقشت بمبدإ الموضعية أي حملها على المحلات الإعرابية في الرّفع والنصب والجرّ. وكوّن ذلك بابا يمكن إرجاعه إلى حكم الحمل على الموضع.

1.3.1.3- تبرير الاسمية في الصيغ المعجمية على أساس الموضع:

تتدرج عمليّة التعليل بالموضع والحمل عليه في إجراء التحليل أو علّة التقسيم أي عرض كلم مجهولة الصنف المعجمّي على سمات نحويّة معيّنة واختبارها بمدى قبولها إيّاها. وهذه الكلم مبنية كلّها أي أنّها قابلة للإعراب الموضعيّ بحملها على الموضع فمتى لم تقبل خصائص الحروف والأفعال لم يبق لها إلا خصائص الاسم. وقد

أجرى فيها مبدأ الإرجاع إلى الأول والأصل المعروف. فكلّ مجهول يحمل على مواضع المعروف في أقسام الكلم أي الاسم باعتباره مقولة إعرابية تتوارد عليها الحالات النحويّة وحيّزا يشغل بمكونات متنوّعة. وهذه الأسماء منها : كم ومن وإذ وأين وكيف وحيث وهؤلاء وأمس وعَل وبعدُ وقبلُ ويا حكمُ. وقد عالجها الجرجاني في كتاب المقتصد على أساس الموضعية في حالات الرّفع والنّصب والجرّ. فالهدف تبرير أو إثبات حكم الاسمية بمقاييس إعرابية محضة. والعلّة المفسّرة لهذا الحكم هي الموضع الإعرابيّ. ويمكن تلخيص هذه القيود الموضعية المطردة في نصّ الجرجاني في التّالي:

1- أن يكون لهذه الكلم الأحوال الثلاث من الإعراب (ص 148)

2- الدليل على أنّها اسم وقوع الأسماء موقعها، فيكون في موضع رفع أو نصب أو جرّ

3- أن تجده معرب الموضع (149)، والقاطع فيه أن تجده معربا بالموضع.

4- وإذا فارق الحروف والأفعال لم يبق إلا أن يكون داخلا في الأسماء ومشتملا عليه الحدّ المذكور وهو قولك :

5-كلّ لفظ عرّي من الدلالة على الزمان لا من طريق الوضع والظرفية وكان له إعراب لفظا أو تقديرا فهو اسم (ص149).

6- وإذا تعرّى من الفعلية والحرفية ثبتت الاسمية (ص150).

7- وإذا حصل له الإعراب وتعرّى من الدلالة على الزمان لم يكن إلا اسما (ص150)

8- فالدليل على أنه اسم وجودك الإعراب في موضعه (ص150)

9- وإذا ثبت الإعراب لهذه الأشياء كما ترى لم يكن في اسميتها شبهة (ص151)

10- فكلّ لفظ وجدت فيه الشرائط المذكورة في الحدّ المتقدّم ذكره فاحكم بأنّه اسم (ص152).

فرائز الموضع والحمل عليه مبنيّ على التناظر بين هذه الكلم المفترض أنّها مجهولة الصّنف المعجميّ. ويفضي الاستدلال إلى بلورة الموضع مفسّرا للمعاني النحويّة الاسميّة. وقد تشترك أكثر من علّة نحويّة لبيان قوّة الموضعيّة الاسميّة المتّصلة بالإعراب معنى.

ويمكن أن تعالج الأسماء الحرفية أي المحمولة على الحرف ومواضعه المعنوية على نفس المنوال من الإجراءات. فالموصولات الاسمية وأسماء الاستفهام والشرط والظروف المبهمة والضمائر المختصّة بالرفع والنّصب وأسماء الأصوات والأفعال المبنية كلّها صنف واحد يلازم المواضع الإعرابية الواحدة. فتحمل مواضع الحرف على مواضع الاسم ويلتقيان في نسق واحد من الدلالات الوظيفية.

إنّ الحرفية تنتشر في الأسماء والأفعال، وتحافظ على نفس الخصائص والمبادئ. فحروف المعاني حروف المواضع، وتولّد الحالات الإعرابية المختلفة ويتسرّب استرسالها النحويّ إلى الأفعال والأسماء فتجري مجراها ويحمل موضعها على موضعها. فالتناظر يلتئم بحكم الموضع وكذلك التناقض، وليسا إلا وجهين تصريفيين من مسترسل موضعي معنوي واحد.

2.3-الأفعال الحرفية والموضعية وهندسة الجملة:

إنّ الفعلية مقولة الحدثية والعمل والتّوليد النّحويّ بلا شكّ ولا خلاف بين النّحاة ونعتبر الأفعال في سياق بحثنا نموذجية في تولّد المواضع النّحوية ومظهرا يمثّل علاقات الحمل على النّظير والنّقيض.

فالأفعال هي الأصل في العمل ترفع وتنصب الأسماء مظهرة أو مضمرة وتفضي في عملية التّوليد النّحوية إلى الفاعلية التي لا تفارقها وتتسلّط على محّلات النّصب أو الفضلة فيسقط الفعل العامل في بنية عاملية قصوى تقوم على الحالات

الإعرابية والأدوار الدلالية العشرة التي يتنقّل على أساسها الفعل متقلا بلوازمه ومقتضياته.

ونلخّص ذلك على الصّورة المختصرة التالية :

فـ x فا x مطلق x زمان x مكان x سببx آلة x صفةx كميةx طرح
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

فتمام الفعل في قوّة عمله وطلبه هذه الأدوار التي تتحقّق في شبه مقولات ودلالات كلّية تتفرّع إلى أنواع تتجزها اللّغة متكرّرة ومختزلة في أشكال وعلاقات مختلفة.

ويمكن في منطلقات بحثنا هذا أن نعالج الأفعال حسب حركتها في فضاء حويّ كلّي نصطلح عليه بالتّمام والنّقصان ونصله بالحمل على النّظير والحمل على النّقيض. فالفعل التّام يتصرّف في تلك البنية العاملية القصوى التي نرى أنّها تسترسل في الأسماء والحروف. وهي ضرب من الجواب عن مسترسل أسئلة تجري الأقوال والأخبار والجمل جوابات عنها وهذه الأسئلة هي : ما من أيّ متى أين لمَ بمَ وكيف وكم وبإخراج من...

وأما الفعل الذي اصطلح عليه بالنّاقص فهو "يجري مجرى الأدوات" (الجرجاني الجمل-ص13) وصنّف النّحاة هذه الأفعال "الحرفية" في اصطلاحاتنا بمدى قوّة احتياجها إلى غيرها. وقد بيّنوا أنّها لا تتمّ بمرفوعها بل تقتضي خبرا فسمي المرفوع الفاعل فيها اسما والمنصوب المفعول خبرا" (نفسه). ونذهب إلى ترتيب هذا النّوع ترتيبا يقوم على مسترسل التّناظر والتّناقض واقترانه بهندسة بنية المحّلات في صيغة الجملة. وهذا المسترسل يختزل في نظرنا شبكة السمّات النّحوية المختلفة. وهذه الأفعال الحرفية أربعة أقسام:

1- مجموعة كان وأخواتها:

يتّفق على أنّ كان تامّة وناقصة، ونهتمّ بثبت أخواتها المحتاجة إلى اسمين أو محلّين. فهذه المجموعة حسب ما جاءت عليه عند النّحاة تصوّر في رأينا تصنيفا نحويّا

دلاليا وشبه مسترسل نحويّ نفترض أنّه ينبني على التّناظر والتّناقض. ويمكن أن نقسّم كان وأخواتها على النّحو التّالي:

1.1علاقة حمل على النّقيض مجموعة : كان ≠ ليس الوجـــــود والعدم (±)

2.1- علاقة حمل على النّظير: مجموعة (1) :

{ أصبح-أمسى- أضحى / ظلّ- بات- صار } = الحركة والسكون وتكرارهما

3.1- علاقة حمل على النظير: مجموعة (2)

{ مادام-مازال-مابرح-ما فتئ- مانفكّ }

= الثّبات وتكرار دلالة الكينونة والوجود واسترسالها فيها.

ونؤكّد أنّها صنف ناقص يحتاج إلى تمامه بفاعل هو اسمها وبخبر وكأنّ النّاقص مثقل بمحلّين. وخضعت الجملة الاسمية لتحليل هامّ على أساس التناظر الإعرابيّ. أي شبه الجملة الاسمية المبدوءة بفعل ناقص لجملة فعليّة يتعدّى فعلها التّام إلى مفعول مع المحافظة على البنية (عا x مع) أو(فـــ x فا x مفع) الجامعة بين الشكلين التركيبين فالتّصنيف الذي ذكره النّحاة مشروط بالاسترسال النحويّ الموضعي أي أنّها أفعال تولد البنية الإعرابية. فكان نقيض ليس لا نناقش فعلية أو حرفية ليس ونحافظ على اصطلاح الجرجاني "أفعال تجري مجرى الأدوات" أو الأفعال الحرفية في استعمالنا.

ويفضي هذا الوجه من الحمل على النّقيض إلى التقاء أواشتراك في النتيجة أي في السمة الإعرابية والوظيفية والاتّفاق في نفس العمل. فالكون والوجود عكس النّفي والعدم. وكلاهما يستلزم نفس البنية الإعرابية والحالات العاملية الموضعية. وكأنّ التناقض تناقض محلّين أو توليد محلّين.

2- مجموعة أفعال المقاربة = عسى وكاد وكرب وأوشك وجعل وأخذ:

تجري أفعال المقاربة عسى وكاد وكرب وأوشك مجرى الأفعال والأدوات أو الأفعال الحرفية في اقتضاء الرّفع والنّصب. فهي مثقلة بمحلّين وموضعين. ويمكن

افتراض مسترسل المقاربة والشروع- مقاربة الحدث والشروع فيه- في هذه القائمة المغلقة المقيّدة بالعلاقات الإعرابية- فحرفية هذه الأفعال الناقصة تجعلها تحتاج إلى الموضعين، والحرف ما لا معنى له إلا في غيره من هذه الوجهة التأويلية هو القسم العاملي المنعقد بمحلّين يتسلّط عليهما تسلّطا واحدا. ونؤكّد في هذه الأنواع سيطرة علّة الحمل على النّظير المساوية للحمل على المعنى والموضع.

3- مجموعة المدح والذّمّ: نعم وبئس: غاية الصّفة : (المرتجل-136)

تحقّق نعم وبئس علاقة الحمل على النّقيض. فهما مقولتان تحتاجان إلى الحرفية. وحروف المعاني أصيلة في الإنشاء. ولها صدارة الجملة لدورها الإحالي والإنشائي. فالفعلان حرفيان ونقيضان يعملان نفس العمل ويجريان مجرى الفعل غير المتعدّي إلى مفعول- فهما جامدان "خرجتا عن منهاج جمهور الأفعال. فأشبهتا الحروف الموضوعة للمعاني فألزمتا طريقة واحدة" (نفسه 137). وتخضع دلالة المدح والذمّ لما تخضع له سائر الأبنية الموسومة بالفعلية في نقصانها وتمامها أي استرسال المقولة الدلالية في مختلف الأنواع من الحدثية رغم تقلّص التّصريف في هذه الأفعال الحرفية.

4- مجموعة التّعجّب:

يعتبر التعجّب "معنى من المعاني التي تعرض في النّفوس، ويكون ممّا خفي سببه وخرج عن نظرائه " وهو "يكون ممّا ندر من الأحكام ولم تعرف علّته" (ابن الخشاب-ص 145). ونرى أنّه يندمج في وصفنا على أساس الحرفية والموضع، فهو محتاج إلى التحقّق بواسطة حرف كوّن نموذجا ومسترسلا نحويا دلاليا فما مبهمة وسؤال وشرط ونفي وموصول بين الاسمية والحرفية والتّعبير عن العموم والأجناس الكلّية. ومن شرط التعجّب شدة إبهام الدلالة إذ معروف قولهم: "إذا عرف السّبب بطل العجب" (نفس).

وهكذا يمكن تفسير الأفعال "الحرفية" أو الناقصة أي المحتاجة في العلاقات العاملية إلى محلّين مثلا على أنّها ضرب من الاسترسال للمقولة الواحدة. وتكرّر كلّ مجموعة الدلالة الثابتة على درجات ونسب ومراتب. فكان تسقط الوجود والكينونة في

أخواتها وكاد ونعم كذلك. وهذا الاطراد أي تكرار الدلالة الجامعة في أمثلة الباب وأنواعه الفرعية صفة من صفات الاسمية والفعلية والحرفية. ففي كلّ قسم أصل كلّي جامع وصور وصيغ وأنواع فرعية تشترك في الوسم النّحويّ الواحد. ويصدق في الصيغ والأبنية حسب القوّة ودرجاتها أو التّمام ودرجاته ما يصدق على جنس الدلالات الكلّي الأوّل. وقد اصطلحنا على جنس المواضع أو الدلالات النحويّة بموضع المواضع أو "الشكل الموضعي". وهو فضاء مجرّد تتولّد منه مختلف الأبنية والعلاقات النحوية. ويتّصل هذا الجنس الكلّي بمقولة الحالات الإعرابية التي نرى أنّها تجمع مختلف المواضع والدلالات النّحوية.

إنّ هذه الأفعال "تستعمل استعمال الأدوات والأدوات هي الحروف وتختصّ بأحكام تنفرد بها عن جمهور الأفعال" (ابن الخشّاب- المرتجل في شــرح الجمل- 124) وهي موسومة إعرابيا باقتضاء محلّين بل شبّهت بالفعل المتعدّي إلى مفعول، وذلك في كان وأخواتها وكاد وأخواتها وبفعل لازم في نعم وبئس، وأفعل التّعجبّ إذ دلالة التّعجّب تدور على محور الصفات والحالات والألوان الملازمة للموصوف والفاعل- ونلاحظ أن شكل التعجّب يفسّر ببنية تأويلية أصلية أي /شيء أحسن زيدا/.

ونؤكّد أنّ علاقة الشّبه بين هذه الأفعال النّاقصة والحروف جعلت الفاعل المرفوع والمفعول المنصوب مبدأ تتكرّر صورته في اسم كان أو كاد وخبرهما. والشكلان يحقّقان الأصل العاملي = [رافع x مرفوع x منصوب] وهو الشكل العامليّ المجرّد المصرّف في الجملة الاسمية والفعلية. فحمل الشكل على الشكل ينتج بنية واحدة رغم الاختلاف في العناصر المكوّنة لكلّ محلّ من المحلات الإعرابية. فيحمل شكل الجملة الاسمية المبدوءة بفعل حرفيّ على شكل الجملة الفعلية المبدوءة بفعل تامّ. وقد بيّن النّحاة أنّ العلاقة بين المبتدأ والخبر لا تخلصهما إلى الفرق بينهما فهما في الأصل مبتدأ وخبر مرفوعان ولا فرق في المعنى بينهما، وهو مالا يتوفّر بين المرفوع والمنصوب في الجملة التّامّ فعلها إذ بين الفاعل والمفعول فرق أصلي. فعدم الفرق والهوية رفع والفرق اختلاف

ورفع ونصب ولكن دخول الأفعال الناقصة يقحم الجملة بظهور النصب في التّفسير بالفرق بين اسم كان وخبرها حملا على الفرق بين الفاعل والمفعول.

وهكذا نرى أنّ الحمل على المواضع يولّد طبقات من التأويل وأضربا من التّعليل تسمح بها الطاقة التوليديّة المعنويّة وقوّة العمل وضعفه. ولعلّ هذه العمليات الدلالية النحويّة تجري في هندسة الموضع والحمل عليه في مختلف مراحل التّفسير والتجريد تجريد الدلالة النحويّة الدائرة على استرسال نفس السمّات النحويّة.

3.3- الحرفية والموضعية = "أدوات المعاني" (ابن جنّي- السرّ -1-17)

إنّ مقولة الموضعية أو المعنى مبدأ كلّي. والحرفية وجه من وجوه استرسال المواضع والمعاني. وقد بيّن النّحاة أنّ علاقة التشابه والتناظر والتناقض منتشرة في الدلالات النحوية. ونفترض أنّ الانتشار النحويّ يتحقّق بفضل المواضع وثباتها في البنية العاملية، فالحرفية تسقط في الاسمية والفعلية، ونصطلح على الاسم المشبه بالحرف بالاسم الحرفيّ والفعل المشبّه بالحرف بالفعل الحرفي. وهذا الخطّ الوسميّ المتواصل إنّما يمثّل في رأينا تواصل الدلالات والمعاني ومحلاّتها. وعلى نحو مجازي نرى أنّ الحرفية تكوّن ضربا من السّمة الجامعة والجنس الكلّي المولّد للدلالات المختلفة فهي جوهر عال والنّمط الساميّ ترجع إليه صور منجزة له في صور فرعيّة ناقصة يتقلّص فيها الثّابت في المثال الأعلى أو الأول المطلق.

فالحرف – حرف المعنى- مقولة غيرية تحتاج إلى كلّ العلاقات التي تجري فيها لتكوين دلالتها الجامعة. فهو شكل نحويّ تعليقي محض له شبكات من العلاقات يتنقل بواسطتها وهي المواضع أو المعاني. ولكلّ صنف من الحروف صنف أوّلي يمثّل السّمة الجوهرية فيه، فهو دلالات كثيرة تتدرج في موضع مجرّد تامّ يتحقّق في أنواع العلاقات الإعرابية المتعدّدة. ويتّصل الموضع بجملة القرائن العاملية لتوليد شبه هندسة إعرابية حرفية، نفترض إمكان وضعها وبنائها.

ونؤكّد في عملنا أنّ الحرفية تجري في الأنواع الثلاثة من الكلم باعتبارها مقولات موضعية محضة أي الحروف "المحضة" والأسماء الحرفية والأفعال الحرفية. ولا

شكّ أن الحمل على النظير والحمل على النقيض يندرجان في مبدإ افترضناه جامعا بين المبادئ والقواعد التعليلية وهو الحمل على الموضع.

1.3.3-موضعية حروف المعاني= تصنيف الدلالات الأصول= نماذج:

قسّمت الحروف إلى أربعة أنواع تمثّل في نظرنا أربعة أصناف كبرى من المواضع الأساسية الأصلية. وهي حصيلة إنجازاتها المعنوية في التّداول اللغويّ . فهي " موضوعة في الأصل للاختصار ومعانيها التي تدلّ عليها معاني أفعال هي نائبة عنها" (ابن الخشّاب – المرتجل-168). وقد بيّن النحاة أنّها نائبة عن الجمل التّامة تكررها وتختزلها في أدنى صيغ الكلم المعجمية وهذه الأربعة تولد أصولا ثابتة أو مقولات كلّية هي الحالات الإعرابية. وقد صنّفت إلى عاملة وهاملة حسب طرق التّعلّق بالاسم أو بالفعل.

وهذه الأربعة هي :

1- ضرب يرفع وينصب: ثمانية أحرف منها سته " منصوبها متقدّم على مرفوعها" وهي إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعلّ. ونوعان "مرفوعهما قبل منصوبهما" وهما لا وما بمعنى ليس. وبين هذه الأنواع استرسال. ويسقط الإثبات في سائر الحروف بدرجات.

ونفترض أنّ الستّة تصنّف على أساس الدلالات المتواصلة على خطّ التناظر كالإثبات المطلق في إنّ وأنّ مع ما بينهما من وجوه اختلاف تركيبيّ والاستدراك والتّشبيه أو الرحجان والتّمنّي والرّجاء. والنوعان الأخيران يحقّقان النفّي المناقض للإثبات. فهذه الحروف تعمل عملين وتقتضي محلّين رفعا ونصبا مع اختلاف في ترتيبهما. ولكلّ نوع قيود إعرابية مجالها الجملة الاسمية المشبهة بجملة فعلية تقدّم منصوبها على مرفوعها أو حافظ مرفوعها على مرتبته قبل منصوبها.

ومن أهمّ ما تتوضّح فيه علاقة الحمل على النّقيض في هذه الحروف معالجة إنّ الدالة على الإثبات المطلق ولا النافية للجنس الدالة على النّفي المطلق

واستغراق الأجناس حيث يحمل النّقيض على النّقيض ويلتقيان في سمة إعرابية واحدة هي النصب والرّفع. فإن ولا علاقة نموذجية تتولّد عنها نفس المحلاّت في البنية الإعرابية. ويجري كلّ حرف مقتضيا النّصب والرفع اقتضاء واحدا. ويمكن أن نؤكّد هنا وسم الحرفين بكونهما يتنقّلان في الدلالات النحوية متقلين بمحلّين متلازمين. ولا يمكن معالجتهما في اللّغة إلا على هذا الأساس المحلّي المعنويّ. فهما شكلان حرفيان يولدان بنية إعرابية تكرّر البنية العاملية. وتناقش البنية من جهة اختزال الحرف-حرف المعنى- للفعل والفاعل وظهور النصب بعده واستئناف الرّفع أو بقاء المحلّ بعد المنصوب على ما كان عليه في الأصل قبل دخول الحرف على المبتدإ والخبر.

ونذكّر في هذا السيّاق بأنّ حروف المعاني أو حروف المواضع كلّية وحصيلة علاقات أو هي "أوائل" وأصول نحويّة. فالحرف قسم يحتاج إلى غيره وعنصر ناقص تعليقيّ محض. يوسم بصغر حجمه المعجميّ. ولم يعالج كأخويه الاسم والفعل باعتماد علّة الخفّة الاسمية والثّقل الفعليّ. فالاسم خفيف لوحدة مسمّاه وإدراكه إدراكا واحدا في النّفس والتّصوّر والاعتقاد. والفعل ثقيل لكثرة مقتضياته ولوازمه المحلّية، فهو يطلب متعلّقاته العشرة في البنية العاملية القصوى في اصطلاحنا ونسق الحالات الإعرابية والأدوار الدلالية من حدثية وفاعلية وتأكيد وظرفية زمانية ومكانية وسببية وآلة ومصاحبة وكميّة وكيفية. ولم يعالجه النّحاة بخفّة وثقل. والحال أنّه مركّب مقطعي أدنى شكلا وجملة معنى ، فهو مثقل بالحدثية الفعلية ولوازمها المتكرّرة دلاليّا. ويتجاوز الحرف بهذه العملية الموضعية المعنويّة الاسم والفعل ويقرنهما في صيغة حرفية واحدة. فالخفيف لفظا ثقيل معنى، فشبهه بالفعل يولّد أضربا من الدلالات على أساس التّناظر والتّناقض أو الحمل على النّظير والحمل على النّقيض كما رأينا في إنّ ولا وغيرهما من الأمثلة.

وأمّا النّوع الثاني من الحروف العاملة فهي مولّدة النّصب فقط. وهي سبعة أضرب تكوّن تصريفا لنصب الاسم والفعل، ويمكن معالجتها بمقتضى الموضعية وما يتّصل بها من علاقات النّظير والنّقيض. ومنها:

1- علاقة المعيّة الواوية وإلاّ الاستثنائية: (و≠ إلا):

تقوم هذه العلاقة بين الحرفين على الحمل على النّقيض فالواو جمع مطلق وإلاّ طرح وإخراج وسلب مطلق. والتّناهي في الأضداد التقاء في المعنى والسمة الواحدة. فالاسم بعدهما منصوب لاحق بالفضلة والمفعولية. والدلالة الجامعة في الواو وإلاّ تقوم على استرسال نحويّ موضعيّ. ويتحكّم مبدأ الموضع في تحديد هذه الدلالة الأساسية. وحاصل أنّ الجمع والطرح يحدثان في صنف يقبل الجمع والطرح والانتماء إلى مجموعات متجانسة. فلا يجمع ولا يطرح إلا المتشاكل المناظر أو المناقض وذلك من بديهيّ المعطيات.

ويمكن أن توصف إجراءات العمل الإعرابيّ في حالة النّصب الاسمية في المركّب الواوي والاستثنائي باستحضار قواعد العمل المتّصلة بنوع الفعل قبلهما وعناصر المركّب دلاليا واعتبار الاسم المنصوب نوعا من المفعول المقيّد بالحرف وتأويل الواو بالجمل أو بنواة الفعل والفاعل وإلاّ بالاستثناء واختزال النّواة- فالواو حرف معنى وأثر ينقل الفعل ويوصله إلى محلّ النّصب رغم أنّه ليس من صنف الحروف العوامل- وحكم النصب باق في موقعه محافظة على بنية رافع ومرفوع ومنصوب مسبوق بفاصل واصل- وقد نوقش نوع الفعل في سمتي اللزوم والتّعدية وأجريت الواو مجرى حرف تعدية لفعل ضعيف حسب لفظ النّحاة ويمكن تأويله بأنّه حرف يجمع النّواة ويكرّرها من خلال مركز يقوّي من تيّار الدلالة ليوصلها من خلال هذا المحوّل إلى الاسم.

2- حروف النّداء والموضعية :

يحقّق حرف النّداء نصب النكرة والمضاف والمعرفة المفردة المبنية على الضمّ وذلك على أساس الموضع الذي لا فرق فيه بين معرب ومبنيّ- فالموضع بعد أداة النّداء نصب بقطع النّظر عمّا يشغله. وقد ناقش النّحاة بالحمل على الموضع المركّبات الجارية في موقع المنادى. فالمنادى المنعوت يحمل تارة على اللّفظ وأخرى على الموضع. (الجرجاني- الجمل-ص ص21-22).

3- الحروف النّاصبة للفعل: أن ولن وكي وإذن :

نلاحظ أنّ هذه المجموعة تتكوّن من متناقضين هامين أن ولن الدّالين على الإثبات في المستقبل والنّفي فيه. فهما متناقضان يفضيان إلى عمل إعرابيّ واحد. ويولدان مواضع واحدة- وبين الإثبات والنّفي والتعليل والنتيجة ضرب من الاسترسال الدّلالي يوازيه ثبات العمل وحالة النصب.

ويمكن اعتمادا على استرسال موضع النّصب والحمل على النّظير في الحرف العامل نفس العمل الإعرابيّ- وتأكيدا لقوّة الحرف المكوّن لما يسمّى " أمّ الباب" في حالة النّصب أن تحمل حروف خارجة عن ذلك الثّبت ليتوسّع النّصب وتتولد صوره المتنوّعة بإضمار أن بعد مجموعة من الحروف يحتمل أن تكون قائمتها مفتوحة- وقد عيّن النّحاة هذه الحروف التي تضمر بعدها أنْ وهي ستّة أنواع: حتّى ولام كي ولام تأكيد النّفي وواو الجمع أو الصّرف وأو والفاء السّببية في جواب دلالات هي ضرب من السؤال والمقدّمة تسبق الفاء، ويمكن تقديم الأمثلة التّالية لمعاينة الدلالة النحوية المقترنة بموضع النصب:

ج1: أرجو أن تسلّمه الكتاب

ج2: لن نخرج عن الكتاب

ج3: جئت كي تسلّمني الكتاب

ج4: إذن أكرمك بعد قول سابق : أنا آتيك.

ج5: سار حتّى يدخلها

ج6: جاء ليتسلّم الكتاب

ج8: لا تنه عن خلق وتأتي مثله

ج9: لن يغادروا المدينة أو تعطيهم حقّهم.

ج1.10: ائتني فأكرمك

ج.2.10: لا تتصرف فأكرمك

ج.3.10 : ما سلّمتني الكتاب فأشرحه

ج.4.10 : ليته يعود فتخبره.

ج.5.10: هل من كتاب فنشرحه

ج. 6.10 : ألا تسلّمنا الكتاب فنشرحه.

فالجمل من 1.10 إلى 6.10 تقوم على بنية ثنائية تتمثّل في شكل مسألة وجواب أو سبب ونتيجة. فهي جملة أمر وجوابه ونهي وجوابه ونفي وجوابه وتمنّ وجوابه واستفهام وجوابه وعرض وجوابه. وتكوّن فيما نرى شكل مخبر عنه ومخبر به. وكأ نّهما في صورة موضعي رفع من الوجهة الدّلالية والإعرابية لا الإسنادية وطبيعة الجملة الفعلية أو الاسمية. فالجملة الأولى وجوابها شكل ثابت يجمعها وتحمل عليه موضعيا. ونؤكّد هنا قوّة الحمل على الموضع في الأبنية المختلفة. وثبات النّصب وتصريفه في بدائل وأعواض تتولّد عن إضمار أن المتكرّرة من خلال تلك الجمل من 2 إلى 6.10 وقد عالج سيبويه النّصب بهذه "الأوائل" و"الضمانات" حسب مصطلحين للخليل والسيرافي (الكتاب III –ص5–6 وص ص 93–94– وهامش ص 94). وبيّن الجرجاني أنّ الأشكال من 1.10 إلى 6.10 تستلزم بنية أصلية تأويلية تفسّر البنية المنجزة وهي بنية جملة شرطية وجوابها. فالبنية المضمرة الثابتة هي:

ج : إن فعلتَ فعلت.

ويؤوّل جملة : ائتني فأكرمك باعتماد بنية هي :

فإنّك إن أتيتني أكرمتك (الجمل 23) فدلالة الشكل المحتوي على الفاء والقائم على سبب ونتيجة مقيّدة بأوائل إنشائية طلبية تولّد الحالة الإعرابية وموضع الكلام الجاري على غير الواجب من حيث مقولة الجهة. وهذه الأوائل هي نفسها المعتمدة في حالة الجزم بإن المضمرة في الأمر والنّهي والاستفهام والتمنّي والعرض. وهي أوائل "فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب. لأنّه إذا قال: ائتني آتك فإنّ معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك" (الكتاب III–ص94).

4- الحروف المولّدة لحالة الجزم : إن ولم ولمّا ولا النّاهية ولام الأمر: وهذه الحروف الخمسة تسم الفعل بحكم الجزم كما تسم حروف الجرّ الاسم. وقد ناقش النّحاة الجزم في دلالة غير الواجب واختلفوا في اعتباره صفة المعرب أو المبنيّ في قسم الأفعال المضارعة.

ونلاحظ في إجراءات الحالات الإعرابيّة أنّ الفعل المرفوع حمل على موضع الاسم والرّفع والمنصوب مؤوّل بمصدر وليس يُحمل علىٰ موضع الاسمية إلاّ بالتأويل وأما المجزوم فهو لا موضع اسميّ له ولا تأويل به. فيخرج عن المواضع لكنّ بعضهم وهو المازني اعتبر الجزم بناء على السكون. ونذهب إلى إعراب المبنيّ على أساس الموضع وحمله على الرفع. وخاصّة في حمل الجملة الشرطية بفعليها المجزومين على بنية الجملة الاسميّة ليلتقي التجازم والترافع أو الجوار الحاكم فيهما أو حمل العمل اللفظي بإن على العمل المعنوي بالابتداء والوصول إلى بنية إعرابية واحدة. ونؤكّد أنّ الأمر نقيض النّهي فيحمل النقّيض ويفضيان إلى نفس العمل والدلالة النحويّة.

5- حروف الجرّ أو الإضافة: 17 حرفا=

تعدّ حروف الجرّ مختصّة بحالة الجرّ الاسمية. والجرّ في الاسم نظير الجزم في الفعل. والجرّ أصل في الاسم بل عرّفوه باقترانه بالحرف أي أنّ الاسم محدّد بحالة إعرابية فاصلة له ولصنفه ضمن أقسام الكلم. وهذا دليل على تواصل الاسمية والحالة الإعرابية. ونقدّم هذا النّوع من حروف المعاني أو "حروف المواضع" في اصطلاحنا- حسب دلالات نموذجية كبرى أصول. ونفترض أنّ السّمة النّحوية الجامعة تقترن بالموضع أي ببعد نحويّ مجّرد يختزل مختلف سمات الحرف واستعمالاته. وهو منهاج نعتمده في جميع الحروف والأفعال والأسماء. وبين هذه الحروف تواصل واسترسال يقوم على التناظر والتناقض.

1.5- موضع الإلصاق والاختلاط والتوسّع فيه: التّعدية والآلة والظّرفية. ويرى سيبويه أنّ "ما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله " (III-217). فالمعنى الأصلي شبه بعد واحد وموضع واحد وإنجازاته التركيبية كثيرة. إلا أنّ السمّة الثابتة هي الجرّ ومقولة الإلصاق باعتبارها حركة وامتزاج الأطراف والعناصر.

2.5- موضع الملك واستحقاق الشّيء: لام الإضافة

تعالج الملكية دلالة نحويّة موضعيا في مجال الإضافة والجرّ. وتتدرج اللاّم في تحقيق مقولة الاستحقاق والاختصاص وما يمكن أن تمثّله سائر الحروف من درجاتها

المسترسلة في الحروف. ونفترض أنّ في هذا الحرف مواصلة لمعنى الإلصاق والاختلاط بحسب مقتضيات دقائق ما يستمّد من العلاقات التركيبية من دلالات يمكن إرجاعها إلى الإلصاق.

3.5- موضع الغاية ابتداء ومنتهى: من ≠ إلى و الامتداد=

لا شكّ أنّ ابتداء الغاية نقيض انتهائها والحرفان يعملان نفس العمل ولا تعرف الدلالة الأولى إلا بنقيضها. ويندمجان في دلالة جامعة هي الغاية والامتداد في الحركة والحدث. ويمثّل الحرفان مصدر الشيء ونهايته وما يجري بينهما من علاقات دلالية عدّها النّحاة في معاني الحرفين (سيبويه- الكتاب-III-224-225، وابن الحاجب شرح الوافية-280-281 والمرادي 308-312- وعدّ لمن 14 معنى) والاستربادي- شرح الكافية IV-264-270).

فالمقابلة بين صيغتي من وإلى تجري متنقّلة متحرّكة في فضاء المعنى فتفصّله إلى درجات وأجزاء يتقلّص فيها المعنى الأصليّ شيئا فشيئا وتجرى بين صورة وصورة وتفضي إلى علاقة شكلية وعاملية وحالة إعرابية واحدة، فالغاية في الاسم جرّ. وهي حيّز مكانيّ يتقوّم في نظر الاسترابادي على متصوّر فضائي هو الامتداد. فالحرفان متناظران متلازمان في علاقة إعرابية واحدة ويكونان مسترسل الامتداد الفضائي أي في رأينا مسترسل المعنى والموضع. فالابتداء مطلق في من كما هو الشأن في صيغة إلى فهي للانتهاء المطلق ويجتمعان في الدلالة الواحدة. وقد تعالج علاقتهما على أساس تقدير ما بينهما من مسافة وأبعاد ومراتب وأجزاء لبيان الشبكة الدلالية التي يحتمل جريها فيهما. ويمكن أن يفسّر موضع من بحمله على موضع إلى وكل ما يمكن إدراجه في العلاقات الحرفية وغير الحرفية دلاليّا.

فمن وإلى وعن وعلى وفي والباء تحقّق درجات من طيف دلاليّ واحد هو الفضاء وتصوّره وإدراكه، ولعلّ تفسير النّحاة لمعنى من يمثّل منطلقا لتوسيع الإجراء الوصفي والتأويليّ ليشمل مختلف أنواع الحروف الموضعية أي أنّها في افتراضنا تكوّن

مواضع ومحلاّت إعرابية دلالية في أدنى الصيغ والمركبات النّحوية وحقيقة دلالة من تقبل الإجراء العامّ لسائر الحروف وما يشبهها من الأسماء والأفعال.

وقد بيّن النّحاة اعتمادا على الدلالة الجامعة في الحرف الواحد على عملية تجزئة المعنى إلى أبعاد مكانية أكّدها قول الاستراباذي "إنّ المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعديّ بمن الابتدائية شيئا ممتدّا كالسّير والمشي ونحوه. ويكون المجرور بمن الشيء ابتدأ منه ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة، أو يكون الفعل " (شرح الكافية IV–ص264).

وقد عيّن النّحاة معاني الابتداء والانتهاء وهما نقيضان بوصلهما بأبعاد الزّمان والمكان مع اختلافهم في ذلك. ويمكن أن نؤوّل [من إلى] على أساس اعتبارهما مقولة واحدة هي الغاية ونعتبر من الأصل في الابتداء فيها وإلى الأصل في الانتهاء فيها. وبينهما يمكن ترتيب حروف أخرى تتّصل بمعنى الفضاء نحو: عن وعلى وفي والباء أي الدلالة على المجاوزة والاستعلاء والظرفية والإلصاق. وهي مقولات نحويّة دلالية تولّد سمة إعرابية واحدة هي الجرّ، كما تولّد في نفس الوقت دورا وظيفيا ومحلاّ في الحالات الإعرابية كالنّصب والرّفع مع المحافظة على مبدإ الموضع الذي تندمج فيه السّمات النّحوية وتختزل في مركّب معجميّ يفيد الغاية سواء أكان مرفوعا أو منصوبا. ويمكن تمثيل الاسترسال الفضائي والامتداد في هذه المجموعة الحرفية على صورة مختصرة كالتالي :

← [.......] ← [من ← الباء ← في ← على ← عن ← إلى]

الموضع ——————◄ الغاية = فضاء الامتداد النحويّ الإعرابي الدلالي.

أو [......]← [ابتداء ← إلصاق ← وعاء ← استعلاء← مجاوزة ← انتهاء]

الموضع

إلا أنّنا نجمل مختلف حروف الجرّ في هذه المقولة النحويّة الدلالية أي الامتداد الفضائي، ويمكن أن نعالج بقية الحروف بالمحافظة على ثبات هذه المقولة الموضعية الجارية في حروف المعاني الجارّة. ونناقش ربّ وحتّى واو القسم وتائه وبائه والكاف ومذ ومنذ وحاشا وخلا وعدا وقد رتّبها النّحاة في باب الحروف الدالة على

الإضافة. فربّ للتّقليل تحمل على نقيضها الاسميّ كم الخبري الدال على التكثير ولهما نفس السمّة العاملية أي الجرّ لما بعدهما. وتضمر بعدها الواو فتجري مجراها. والواو كما رأينا للجمع المطلق وتسويرها الفضائي كلّي مجرّد. فهي متمكّنة في المقولة الفضائية والامتداد، والتّقليل في ربّ وما ينوبها نعتبره من صور تحقّق تلك المقولة.

وأمّا حتّى فهي راسخة في الامتداد وقسّمها النّحاة إلى الدلالات الثلاث التّالية: معنى انتهاء الغاية ونظيرها إلى ومعنى العطف الواويّ والابتداء (مثال: أكلت السمكة حتّى رأسها يجمع الانتهاء في الغاية والعطف والابتداء. ويعيّن الجرجاني دلالتها الجامعة بقوله: "وتفيد في الأحوال كلّها أنّ ما بعدها غاية ونهاية " الجمل-ص27).

وأما في حروف القسم الثلاثة فتجري مجرى الأصل فيها أي دلالة الباء أي الإلصاق والاختلاط والامتزاج والقرب من التنبيه والإشارة والإخبار، وأمّا الكاف التشبيهية فتعامل معاملة الصيغة الموصلة إلى المقارنة ويحتمل أن ترجع إلى مقولة الاشتراك والامتداد الدلالي بين طرفي التشبيه المشبّه والمشبّه به وما بينهما من صفات. وأمّا مذ ومنذ فيكونان بعدين فضائيين في خط الزّمان ويحقّقان معنى ابتداء الغاية وكأنّهما تصريف واسترسال لمن وحتّى. فهما يعبّران عمّا سمّاه الجرجاني "الحدّ" في مدلوله الزماني المكانيّ والتقديريّ.

ويمكن تأويل حاشا وعدا وخلا المختلف في صنفهما بين الحرفية والفعلية على أساس المقولة الواحدة أي الاستثناء وحرفه الأصليّ إلاّ الدالة على الطرح والإخراج والسّلب نقيض الجمع والعطف، فتكون هذه الثلاثة متّصلة بالجمع والتّسوير المنتشر في مجموع حروف المعاني.

لقد أحصى الجرجاني في جمله وعوامله المائة سبعة وثلاثين حرفا عاملا وصنّفت الباقية في باب الحروف غير العاملة وهي مجموعة متنوّعة. وهي كالتّالي:

1- الهمزة وهل في الاستفهام

2- لو ولولا وهلا وأمّا ولام الابتداء

3- قد وسوف والسّين

4- الحروف المكفوفة: إنّما وأخواتها وربّما وكما
5- ما ولا في الزيادة
6- حروف العطف العاملة بالإتباع والنيابة

إنّ حروف المعاني بصنفيها العاملة وغير العاملة تمثّل صيغا نحويّة مثقلة بالدلالات تتنقّل في اللغة مقترنة بمواضع ومحلاّت وظيفية ودلالية مختلفة يمكن معالجتها على أساس التناظر والتّناقض أو فضاء السمات المسترسلة في الأبنية والأشكال والمكرّرة لبنية العمل أي (عا x مع) الأصلية أو التّامة والمحقّقة في صور محتملة يتقلّص فيها التمام الأصليّ لكنّها تتّصل به وتحقّقه. فالتعدّد يرجع إلى علاقة ثابتة وحكم ثابت افترضنا أنه المعنى والموضع والحالة الإعرابية.

4- موضعية الدّلالات النّحوية وحوسبتها : اقتراح نظام حسابيّ إعلاميّ نحويّ:

1.4- تقترن الدلالات النّحوية بمبدإ الإعراب والعمل ومقولة الحالات الإعرابية واعتبارها مواضع نحوية دلالية مجرّدة. وتتكرّر هذه المواضع في النظام النّحوي صرفا وإعرابا فالموضعية المقترحة جملة السّمات النحويّة: الصّيغية والمقولية والوظيفية والمقامية. وتتحقّق في الأبنية والمركّبات والجمل المختلفة على درجات سلّم التّمام والنّقصان الاسميّ أي بمدى توليد علاقات وظيفية مجرّدة تختزل تلك الأضرب من السّمات.

2.4- ونقصد بحوسبة الدلالات النّحوية محاولة رسم تواز أو تناظر وتلازم بين أنواع السّمات الصّيغية والمقولية والوظيفية والمقامية. وهذا التناظر يتكرّر ثابتا في صور وأشكال مختلفة، فما يوجد في الصيغ الصرفية المعجميّة والمركبات النحويّة وجه من وجوه تكرار ما يشبه الأجوبة النحويّة عن أسئلة تتحقق بأدوات حرفية نحو : ما من أي أين متى كم كيف لِمَ بِمَ مع من ....

3.4– ومن شأن الدلالات النحويّة المتّصلة بهذه المقولات النحويّة المجرّدة أن تسترسل لانهائيا في البنية العاملية المجرّدة وبفضلها أي علاقة [عا x مع] وكيفية تولّدها في صورتين صورة لفظية عامّة هي الظاهر من الصّيغ المعجميّة والمركبات النحويّة وصورة معنويّة مضمرة في مختلف تلك الصيغ والمركبات، فتحتسب كلّ هذه الصيغ والمركبات على أساس أنّها تكرّر علاقة العمل الإعرابي وتختزل في كلّ بنية نحويّة محتملة ونكتب ذلك في الشكل التالي :

[[عا x مع] x ∞]

5– الخاتمة : الأهداف التّطبيقية الممكنة :

1.5– لن ننظر في الغايات التّطبيقية في هذه الخلاصة. بل نذكّر بأنّنا نقترح محاولة لمعالجة الأبنية النحويّة باعتماد الحمل على الشّيء ومدى توسيع هذه العلّة الطبيعية في اللغة والبديهية في الظواهر المختلفة من غير اللّغة لتشمل اهتمامات مثل مشاريع المعاجم اللغويّة ومقترحات كتب تعليميّة في الصرف والإعراب ومؤلفات في القضايا المعجميّة والدلالية.

2.5– ونؤكّد في الخاتمة أهميّة علاقة الحمل على الشّيء نظيرا أو نقيضا واتصالها بالإعراب والعمل والحالات الوظيفية. فالحمل على الشيء حمل على الموضع واعتمدنا الموضع معنى مجرّدا مطلقا في شكلين: شكل لفظيّ مطلق هو الصّيغ والأبنية والمركبات والجمل وشكل معنويّ مطلق هو تكرار النّواة العاملية إلى مالا نهاية له في الأبنية النحويّة المختلفة. وبين الشكلين المجرّدين استرسال لا نهائي وتلازم ضروريّ تقتضيه أولويّة الإعراب معنى موضعيّا على مختلف الأولويات والأصول.

3.5– ونعتقد أنّ العلوم النّحوية والدلالية تجد في الحمل على الشيء أو على الموضع آليات ومقدّمات نظريّة من شأنها إجراء العلاقة بين اللفظ والمعنى

والاسترسال بينهما مع إرساء أرضية محتملة تبدو نجاعتها من خلال تنوّع محاولات التّفسير والتّمثيل والتّصنيف دون فصل بينهما.

4.5- وأمّا ميادين التّطبيق فهي كما أشرنا إليه سابقا تتّصل بالدراسات النّحوية والدلالية والمعجمية ومجالاتها التّعليمية والتربوية العامّة، ولا نقدّم هنا إلاّ الجزء النحويّ النظري ونكتفي به في انتظار مناقشة ما نقترحه.